

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب

إعداد

يكن عارف يوسف صالح

إشراف

د. صقر الجبالي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021م

تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب

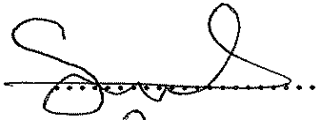
إعداد

يزن عارف يوسف صالح

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/08/11م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع



1. د. صقر الجبالي / مشرفاً ورئيساً

2. د. نايف جراد / ممتحناً خارجياً

3. د. عثمان عثمان / ممتحناً داخلياً

الإهداء

اهدي هذا العمل الى أرواح الشهداء الأكرم من جميعا

والى الشهيد الرمز القائد الخالد ياسر عرفات

والى قيادتنا الحكيمة وزملائى فى العمل

الى الأجهزة الأمنية والشرطية حامية المشروع الوطنى

الى الاسرة التدريبية والإدارية فى جامعة النجاح الوطنية

الى والدى ووالداتى قرة عيني

الى عمى الغالى عاطف صالح

الى اخوتى واخواتى الأعزاء

الى عائلتي واقربائى واصدقائى

الى هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع

يزن عارف صالح

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الأطروحة التي تحمل العنوان:

تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الأطروحة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الأطروحة كاملة أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's names:

اسم الطالب: يزن كارف يوسف صبح

Signature:

التوقيع: يزن صبح

Date:

التاريخ: 2041 / 8 / 11

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الاهداء	ج
	الاقرار	د
	فهرس المحتويات	هـ
	فهرس الجداول	ح
	فهرس الأشكال	ي
	فهرس الملاحق	ك
	الملخص	ل
	الفصل الاول: خطة الدراسة	1
1.1	مقدمة الدراسة	2
1.2	مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	5
1.3	أهداف الدراسة	7
1.4	فرضية الدراسة	8
1.5	أهمية الدراسة	8
1.6	منهج الدراسة	9
1.7	حدود الدراسة	9
1.8	الدراسات السابقة	10
1.9	التعيب على الدراسات السابقة	14
	الفصل الثاني الإطار النظري السياسة الأمريكية اتجاه الفلسطينيين والاسرائيلين	16
2.1	مقدمة	17
2.2	السياسة الخارجية الأمريكية	18
2.3	تطور السياسة الخارجية الأمريكية	19
2.4	الأجهزة الرسمية في صنع السياسة الخارجية الامريكية وعملية صنع القرار	20
2.5	المساعدات الدولية لفلسطين بعد اتفاق اوسلو سنة 1993	29
2.5.1	المعونة الأمريكية للشعب الفلسطيني	30

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.6	الرؤية الأمريكية للمساعدات المقدمة للأجهزة الأمنية الفلسطينية	35
2.7	نظرة الرئيس دونالد ترامب الى العملية السلمية	36
2.8	السياسة الأميركية في عهد ترامب إزاء القضية الفلسطينية	37
2.9	الموقف الفلسطيني من سياسة ترامب	41
2.10	ملخص الفصل	44
	الفصل الثالث: واقع الامن الفلسطيني	45
3.1	مقدمة	46
3.2	مفهوم الأمن الفلسطيني	48
3.3	فكرة الشرطة الفلسطينية	49
3.4	تشكل المؤسسة الأمنية والشرطية بعد اتفاق أوسلو	50
3.5	الإطار القانوني الناظم لعمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية	50
3.6	مكونات السياسة الأمنية الفلسطينية وأهدافها الاستراتيجية	52
3.7	الرؤيا والرسالة والقيم والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة الأمنية الفلسطينية	53
3.8	الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتشكيلاتها	54
3.9	التحديات التي تواجه الأمن الفلسطيني	64
3.9.1	التحديات الخارجية	65
3.9.2	المساعدات الأمريكية المشروطة للأجهزة الأمنية الفلسطينية	72
3.10	ملخص الفصل	73
	الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات	75
4.1	منهجية الدراسة	76
4.2	مجتمع الدراسة	76
4.3	عينة الدراسة	76
4.4	أداة الدراسة	79
4.5	الاختبار المسبق لأداة (الاستبانة)	79
4.5.1	الدراسة الاستطلاعية (الاستكشافية)	79
4.5.2	صدق الأداة	80
4.6	متغيرات الدراسة	82

الرقم	الموضوع	الصفحة
4.7	إجراءات تنفيذ الدراسة	83
4.8	المعالجات الإحصائية	84
	الفصل الخامس: نتائج الدراسة	85
5.1	النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	86
5.1.1	النتائج المتعلقة بالسؤال الأول	86
5.2	النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	94
5.2.1	النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى	94
5.2.2	النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية	96
5.2.3	النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة	97
5.2.4	النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة	100
5.2.5	النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة	103
	النتائج والتوصيات	106
	قائمة المصادر والمراجع	108
	الملاحق	115
	Abstract	b

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	حجم المساعدات الأميركية للأراضي الفلسطينية (2008-2017)	33
جدول (2)	توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية	78
جدول (3)	معاملات الارتباط لكل فقرة والدرجة الكلية لتحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية	81
جدول (4)	معامل ثبات كرونباخ ألفا حسب المجالات والدرجة الكلية لفقرات الأداة	82
جدول (5)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأميركية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب	87
جدول (6)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فقرات مجال القدرات المؤسسية الامنية	89
جدول (7)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فقرات مجال الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب	91
جدول (8)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فقرات مجال تأثير تغيير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن	93
جدول (9)	نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات مستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعاً لمتغير الجنس	95
جدول (10)	نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية تعزى لمتغير مجال العمل	96
جدول (11)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات مستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية تعزى لمتغير المستوى الدراسي	98
جدول (12)	اختبار أقل فرق دال إحصائي (شيفيه)، للمقارنات البعدية حسب الدرجة الكلية تبعاً لمتغير المستوى الدراسي	99

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (13)	المتوسطات الحسابية لمجالات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعاً لمتغير العمر	100
جدول (14)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعاً لمتغير العمر	101
جدول (15)	اختبار أقل فرق دال إحصائي (شيفيه)، للمقارنات البعدية حسب الدرجة الكلية تبعاً لمتغير العمر	102
جدول (16)	المتوسطات الحسابية لمجالات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعاً لمتغير الرتبة	103
جدول (17)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعاً لمتغير الرتبة	104
جدول (18)	اختبار أقل فرق دال إحصائي (شيفيه)، للمقارنات البعدية حسب الدرجة الكلية تبعاً لمتغير الرتبة	105

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (1)	معادلة روبيرت ماسون لتحديد عدد أفراد العينة	77

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
116	الاستبانة	ملحق (1)
121	المقابلات	ملحق (2)

تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية

تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب

إعداد

يزن عارف يوسف صالح

إشراف

د. صقر الجبالي

الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على التحديات التي تواجه المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب تجاه عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك لمعرفة مستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب، من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية.

تكون مجتمع الدراسة من أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية العاملين في التخطيط والعلاقات العامة والعلاقات الدولية، والبالغ عددهم للعام 2021/2020 (250) فرداً، وتكونت عينة الدراسة من (152) فرداً من المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية.

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية جاء مرتفعاً، فقد حصل مجال " الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب "، على أعلى المتوسطات الحسابية، وبلغ المتوسط الحسابي له (4.27)، والانحراف المعياري (0.53).

كما وتوصلت الدراسة الى أنه وعلى الرغم من وقف الدعم الأمريكي الا انه ومن خلال البيانات التي تم تحليلها تبين أن الدرجة الكلية لمستوى مجال القدرات المؤسسية الامنية من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية جاء مرتفعاً، وخصوصاً الفقرات التي

تحدث عن " تقديم التدريبات اللازمة للعاملين لفرض الأمن والنظام "، حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية.

اما تعامل المؤسسة الأمنية مع الدعاية المضادة بحكمة وفاعلية"، فهي أقل الفقرات (متوسطاً حسابياً)؛ إذ حصلت على متوسط حسابي (3.18)، وانحراف معياري (1.05)، ومستوى متوسط.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدرجة الكلية لمستوى مجال الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية جاء مرتفع جداً، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.27). كما لاحظ الباحث من خلال البيانات الواردة في الجدول (3.5) أن الفقرة (11) التي تتحدث عن " ان إسرائيل اضعفت المؤسسة الامنية على الحواجز من خلال تعمد ايقاف مركباتهم والتدقيق عليهم" حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية، وبلغ المتوسط الحسابي لها (4.53)، والانحراف المعياري (0.64). و**اوصت الدراسة** بضرورة وضع برامج لتطوير العلاقة بين المؤسسة الأمنية والمجتمع وبناء قاعدة جماهيرية عريضة، ومواصلة التطور الذاتي في عمل الامن وعدم انتظار الدعم الخارجي ووضع الخطط المختلفة لذلك، والعمل على تعزيز مكانة فلسطين الدولية والعمل على اجبار إسرائيل على الالتزام بعملية السلامة وحل الدولتين، ووضع سياسات جديدة لتطوير العلاقة مع الحكومة الامريكية الجديدة مع الحفاظ على الثوابت الوطنية الفلسطينية.

ضرورة العمل على انتهاء الانقسام والرفع من سقف الحريات مما يعكس نفسه على صورة المؤسسة الأمنية ويعزز من دعم الامن.

ويمكن الاستفادة من تطوير وسائل التواصل الاجتماعي في اظهار اعمال المؤسسة الأمنية بشفافية للرد على الدعاية السلبية والاشاعات الهدامة.

الفصل الأول

خطة الدراسة

الفصل الأول

خطة الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

بينت الكثير من الأسئلة التي تم طرحها حول الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية منذ نشأتها طبيعة الموقف الأمريكي، فمع بداية القرن العشرين، وعلى اثر انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وبروز الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي كأهم اللاعبين على مسرح الأحداث في العالم، طُرحت العديد من الآراء والتحليلات حول حقيقة ودوافع الموقف الأمريكي من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، في التاسع والعشرين من نوفمبر للعام (1947)، تم تبين قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) والذي ينص في أحد بنوده على إنشاء دولتين مستقلتين في فلسطين، "دولة عربية" وأخرى "دولة يهودية"، وان تدار مدينة القدس من قبل الأمم المتحدة، ودعمت الولايات المتحدة القرار بقوة ومارست ضغوطا كثيرة على الدول الأعضاء للموافقة على هذا القرار¹.

سبق ذلك قيام الولايات المتحدة الامريكية بالضغط على المملكة المتحدة لتقوم بطرح مشروع تقسيم فلسطين التاريخية في العام (1947) على الأمم المتحدة، ولم تطلب عرضه على مجلس الأمن خوفاً من أن يواجه القرار بفيثو من إحدى الدول الاعضاء ، اذ ترى الولايات المتحدة الامريكية أنه من خلال الأمم المتحدة بالإمكان تمرير القرار كون العديد من الدول الأعضاء تقع تحت سيطرتها ونفوذها، ونتيجة لذلك فإن الولايات المتحدة الامريكية تعتبر الأمم المتحدة أداة لتمرير المشاريع الدولية خصوصاً بعد توافق المصالح البريطانية والامريكية والصهيونية².

بعد تمرير الموافقة على قرار التقسيم من قبل الأمم المتحدة، أعلن بن غوريون في (14 أيار 1948)، عن قيام دولة إسرائيل على الرغم من معارضة الفلسطينيين والعرب لذلك والذي يشكل

¹ محمد شديد، (1985)، "الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية"، ترجمة كوكب الرئيس، جمعية الدراسات العربية، القدس، ص70.

² فايز، صالح أبو جابر، (1989)، "التاريخ السياسي الحديث للعلاقات الدولية"، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ص 297.

نقطة تحول فارقة في منطقة الشرق الأوسط، وعلى غرار ذلك اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بدولة إسرائيل وتعهد الرئيس الأمريكي آنذاك هاري ترومان (Harry Truman) بضمان حمايتها وأمنها، إذا اعتبرت الإدارة الأمريكية أن قيام دولة إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط يساعد على حماية المصالح الأمريكية هناك، وأنه من خلال قرار التقسيم وقيام الدولة اليهودية يضمن لأمريكا موطن قدم قوي في المنطقة ويحد من نفوذ بريطانيا والاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط.¹

اشتد الصراع وتوالت الهزائم للعرب وسيطرت إسرائيل على كامل الأراضي الفلسطينية في العام 1967 وفي ظل الانهزام العربي والاختلاف الدائم على كيفية إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، ودخول مصر في مفاوضات سلمية مع إسرائيل وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 برعاية أمريكية، واجتياح القوات الإسرائيلية للجنوب اللبناني عام (1982) وتشنت القوى الفلسطينية إلى الدول المختلفة كشرط للانسحاب الإسرائيلي من لبنان والضغط التي مورست على منظمة التحرير من كافة الأطراف، دخلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في العام (1991) في مفاوضات غير مباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي، ضمن وفد فلسطيني أردني مشترك، وتشكلت لجان للتفاوض مع الجانب الإسرائيلي، إلا أنها لم تحقق تقدماً في المفاوضات، وعلى خط متواز، تم إجراء مفاوضات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية من جهة والجانب الإسرائيلي برعاية النرويج من جهة أخرى، وقد نتج عن ذلك اتفاق اعلان المبادئ في أوسلو عام (1993م)، وبناء عليه اعترفت إسرائيل بموجبه بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، كما واعترفت المنظمة بحق إسرائيل كدولة في الوجود على الأراضي التي احتلت في سنة (1948)، ولم يكن حينها الطرف الإسرائيلي قد اعترف بحل الدولتين (دولة فلسطينية ودولة إسرائيل)، ولكن ذلك الاتفاق نص على تأجيل البت في القضايا الجوهرية كقضية اللاجئين والاستيطان والقدس والحدود وغيرها للوضع النهائي.

¹ عبد الرحمن، أسعد (1987)، "منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها-تأسيسها-مساراتها"، مركز الأبحاث، م ت ف، قبرص، ص 118.

بناء على اتفاق أوسلو في العام (1993م)، فقد تسلمت السلطة الفلسطينية في المرحلة الأولى أريحا وغزة كنقطة انطلاق لتطبيق الاتفاقية المتفق عليها، وبعد ذلك تم التدرج في تسلم كافة المناطق الأخرى، والذي بدوره تطلب وجود قوة أمنية فلسطينية ترعى وتضمن تحقيق الأمن في الأراضي الفلسطينية التي خرجت منها إسرائيل¹، كون اتفاق أوسلو نص بشكل صريح على بناء قوة شرطة فلسطينية، وبناء على ذلك شكل تأسيس الأجهزة الأمنية الفلسطينية عام (1994)، أحد أهم أولويات دولة فلسطين في بناء منظومة أمنية وشرطية قوية تحفظ أمن الشعب وحقوقه ومقدراته، وتم بعد ذلك إبرام الاتفاقية الانتقالية بواشنطن والتي جاءت محل اتفاقية القاهرة وتضمنت المادة (12) في بند ترتيبات الأمن والنظام العام والذي نص على تشكيل قوة شرطية وأمنية فلسطينية قوية².

باشرت الأجهزة الأمنية عملها بكل مهنية بالرغم من حداثة العمل الأمني والشرطي واستطاعت ان تشق طريقها نحو التأسيس والتطوير والبناء رغم الكثير من التحديات، ومع تبدد الأمل بقيام دولة فلسطينية وتتصل إسرائيل من الاتفاقيات طفا على السطح صعوبات وتحديات وضغوط نفسية تواجه المؤسسة الأمنية الفلسطينية كونها تعمل في ظروف معقدة جداً، فمن جهة مطلوب منها حفظ الأمن والأمان ومد جسور الثقة والتعاون مع المواطنين ومن جهة أخرى التعامل مع تعقيدات العملية السياسية التي فرضتها إسرائيل³.

وعند الحديث عن السياسة الأمريكية ومن خلال تناوب الرؤساء الأمريكيين سواء كانوا ديمقراطيين أو جمهوريين، نلاحظ في البداية انهم على مسافة واحدة من عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويوهمون القادة العرب والفلسطينيين والرأي العام العالمي بأن الولايات المتحدة الأمريكية تقف بجانب قضاياهم وما ان يقدم الفلسطينيون مطالبهم بتغيير السياسة

¹ يوسف، غسان، (2009)، "أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص54.

² للمزيد أنظر، دائرة شؤون المفاوضات، (1993)، اتفاقية أوسلو الموقعة في 13 أيلول 1993 بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني، م.ت.ف، دائرة شؤون المفاوضات، المادة 8.

³ الدسوقي، احمد، (2012)، ورقة عمل حول موضوع: الصورة الذهنية لرجل الشرطة لدى الرأي العام المصري، إحدى دورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان، ص3.

الأمريكية وتظهر انحيازها الدائم لإسرائيل، ويتضح جلياً أن القضية الفلسطينية أمام أكبر عملية تصفية، من خلال أسلوب المماثلة والتحايل والالتفاف على الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وتضيع الوقت من خلال طرح المبادرات والمقترحات الأمريكية للاستمرار في نهج المفاوضات الذي لم يقدم حتى اللحظة سوى وعود شفوية لم تلمس الواقع بشيء، بل على العكس تستغل إسرائيل ذلك في التوسع الاستيطاني وابتلاع الأراضي الفلسطينية¹.

ويرى الباحث أن كل هذه الممارسات زادت من حجم التحديات الأمنية والسياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني على الحواجز والاقترحات، والتي تضع رجل المؤسسة الأمنية الفلسطينية نفسه أمام واقع صعب وتحدي كبير لكي يستطيع القيام بواجبه وعمله وتعامله مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وهذه يتطلب الكثير من الجهد والتدريب خصوصاً في كيفية التعامل مع الضغوط النفسية والصورة الذهنية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي والذي ترتفع وتيرته في ظل الانحياز الأمريكي الواضح لإسرائيل والتغيير الصريح والعلني في المواقف الأمريكية اتجاه عملية السلام من خلال المواقف المعلنة في ظل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والذي عمل على نقل السفارة الإسرائيلية للقدس وأعلنها عاصمة لدولة إسرائيل، وتوج ذلك بالإعلان عن ما يسمى صفقة القرن، وفي إطار ذلك عمدت إسرائيل إلى التلويح الدائم بضم الأراضي الفلسطينية بدعم ومباركة حكومة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

1.2 مشكلة الدراسة وتسائلاتها

منذ تولي الرئيس دونالد ترامب (Donald Trump) وفوزه برئاسة أقوى دولة في العالم في شهر نوفمبر تشرين الثاني من العام (2016)، بدأ الباحثين والكتاب في مجال السياسة يتناولون أفكار ترامب (Trump) وآرائه ومواقفه تجاه القضايا العالمية والدولية، وخصوصاً القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

¹ المصري، أحمد (2018)، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (دراسة مقارنة بين فترتي حكم باراك أوباما ودونالد ترامب"، ورقة بحثية غير منشورة. البرنامج المشترك بين أكاديميو الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى، غزة.

وكغيره من الرؤساء الأمريكيين بدا واضحا خلال الأيام الأولى لفوزه بتشددده في الملف الفلسطيني لصالح التوجهات الإسرائيلية نحو الحل، وذلك بإعلانه عن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وتجاهله لحل الدولتين في أولى خطابه بعد التنصيب، وتركيزه على القضايا الهامشية والخدماتية بالنسبة للشعب الفلسطيني، والذي بدوره قدم رسالة واضحة للمسؤولين الفلسطينيين جعلهم يشعرون بالإحباط من الموقف الأمريكي الجديد تجاه القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وادرك المسؤولون الفلسطينيون أن هناك مرحلة جديدة وخطيرة دخلتها القضية الفلسطينية، وبالتحديد في ظل اهتمام الولايات المتحدة بقضايا أخرى في الشرق الأوسط وتهميش الملف الفلسطيني، واصبح الاهتمام والحديث في "الاروقة الامريكية" على ما يعرف ب (صفقة القرن) والتي أظهرت حالة جديدة وفريدة في القضية الفلسطينية والعلاقة بين العرب وإسرائيل، حيث ان الفلسطينيين والعرب مطالبين بتنازلات كبيرة ومن وجهة نظرهم حيث أصبح المطلوب السلام مقابل التطبيع مع إسرائيل مقابل وعود بإعطاء الفلسطينيين بعض الحقوق.

كلها مؤشرات لا بل اثباتات وحقائق على إفشال عملية السلام ومشروع حل الدولتين من قبل إسرائيل وبدعم واضح من الولايات المتحدة الأمريكية، وما تسوقه من شعارات عن التزامها بعملية السلام ما هو إلا مساحة تعمل بها لاستكمال مخططاتها وتدمير الآمال بإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة على حدود الرابع من حزيران من العام 1967.

هذه الإشكالية شكلت نقطة تحول في العلاقات الفلسطينية الأمريكية والإسرائيلية، والذي تمثل في رفض القيادة الفلسطينية لكافة المشاريع الصهيونية الأمريكية، الأمر الذي اتخذت به الإدارة الأمريكية مواقف متشددة اتجاه القيادة الفلسطينية تمثل في قطع المساعدات وإعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل لتنفيذ مخططاتها في التضييق على القيادة الفلسطينية والأجهزة الأمنية الفلسطينية، وبدوره شكل تحدي كبير أمام المؤسسة الأمنية الفلسطينية في فرض سيادة القانون والتعامل مع الإجراءات الإسرائيلية على الأرض والتي تسعى إسرائيل لإفشال عملها.

وبناء على ما سبق فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على السؤال الرئيس والمتمثل في: كيف سيتعامل الأمن الفلسطيني مع التحديات التي تواجه المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير

السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب تجاه عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية؟
ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة لعل أهمها.

1. كيف إثر تغير السياسة الأمريكية اتجاه عملية السلام على الممارسات الإسرائيلية عامة وفي التعامل مع المؤسسة الأمنية الفلسطينية خاصة؟

2. ما هي الخيارات المتاحة أمام القيادة الفلسطينية للتعامل مع مواقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب؟

3. ما هي البدائل المتاحة أمام المؤسسة الأمنية الفلسطينية لفرض الأمن والنظام في ظل الإجراءات الإسرائيلية العدائية؟

4. ما هو مستقبل العلاقات الأمريكية الفلسطينية في ظل تغير السياسة الأمريكية اتجاه عملية السلام؟

5. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية "لتغيير السياسة الأمريكية" اتجاه عملية السلام على الممارسات الإسرائيلية عامة وفي التعامل مع المؤسسة الأمنية الفلسطينية تعزى لمتغير (الجنس، مجال العمل، المستوى الدراسي، العمر)؟

1.3 أهداف الدراسة

1. الكشف عن أثر تغيير السياسة الأمريكية اتجاه عملية السلام على الممارسات الإسرائيلية عامة وفي التعامل مع المؤسسة الأمنية الفلسطينية خاصة.

2. التعرف على الخيارات المتاحة أمام القيادة الفلسطينية للتعامل مع مواقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

3. فحص البدائل المتاحة أمام المؤسسة الأمنية الفلسطينية لفرض الأمن والنظام في ظل الإجراءات الإسرائيلية العدائية.

4. تشخيص مستقبل العلاقات الأمريكية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية اتجاه عملية السلام.

5. التعرف إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير تغيير السياسة الأمريكية إزاء عملية السلام على الممارسات الإسرائيلية عامة وفي التعامل مع المؤسسة الأمنية الفلسطينية تعزى لمتغير (الجنس، مجال العمل، المستوى الدراسي، العمر).

1.4 فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن تغيير السياسة الأمريكية اتجاه عملية السلام ساهم في الحد من قدرة أجهزة المؤسسة الأمنية الفلسطينية على القيام بواجباتها، وأعطى إسرائيل الضوء الأخضر لإعاقة عمل أجهزة المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

وينبثق عن الفرضية الرئيسية فرضية فرعية ترى بان هناك علاقة بين التغيير في السياسة الأمريكية ومدى الدعم المقدم منها (مالياً، تدريبياً، لوجستياً..) لأجهزة المؤسسة الأمنية الفلسطينية وانتشارها وفقاً للاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية وبرعاية أمريكية.

1.5 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في المستويات التالية:

أ. المستوى العلمي

تمثل هذه الدراسة أهمية علمية كونها تعتبر من الدراسات العلمية القليلة التي تسلط الضوء على قضية في غاية الأهمية والحساسية والمتمثلة في التحديات التي تواجه المؤسسة الأمنية الفلسطينية وارتباط ذلك بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والسياسة الأمريكية، وواحدة من المرجعيات المهمة في هذا المجال بالرغم من المواقف الإسرائيلية التي تفشل ذلك، كما انها مفيدة للباحثين والمختصين والدارسين في مجال القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتوسع من مداركهم وسعة اطلاعهم على أبحاث وموضوعات جديدة، كون الموضوع لم يسبق

أن تم تناوله ضمن هذا المجال، فهي تثري المكتبة العلمية كونها تشكل مرجعاً مهماً يمكن الرجوع إليه والاستفادة منه من قبل الباحثين والمختصين.

ب. المستوى العملي

تكمن أهمية الدراسة عملياً أو إجرائياً في كونها تستعرض خيارات وبدائل تساهم في اتخاذ القرارات ورسم السياسات لقوى الأمن في كيفية التعامل مع الأحداث والتغيرات على المستوى الإقليمي والدولي وتجد بدائل منطقية للتعامل مع ذلك في ظل المعوقات التي تضعها إسرائيل أمام قوى الأمن في فرض الأمن والنظام العام في فلسطين، وبذلك سيكون لذلك أثر إيجابي في تحسين مستوى الأداء والانتباه إلى العديد من النقاط الأساسية التي يجب أن تُعنى بها قيادة الأمن في تطوير عملها وحفظ الأمن والأمان للشعب الفلسطيني في كافة الظروف والأحوال.

1.6 منهج الدراسة

سوف يستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي وسيتم من خلال هذا المنهج تشخيص الحالة الأمنية الفلسطينية والتعرف على التحديات التي واكبت تغير السياسة الأمريكية والخيارات للبدائل المطروحة وتطورها، كما سيتم استخدام منهج دراسة الحالة لدراسة واقع عمل المؤسسة الأمنية الفلسطينية تحت الاحتلال، باستخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات، وكما تم الرجوع إلى الدراسات السابقة والمصادر المتوفرة حول الموضوع، وفي جانب معين عن الحديث عن المعوقات الميدانية يمكن إعداد استبانة خاصة بذلك تناقش التحديات التي تضعها إسرائيل وتعرفل عمل الأمن من خلال مقابلات واستبانة تم تصميمها وتوزيعها على الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

1.7 حدود الدراسة

الحدود الزمنية: سوف تبحث الدراسة في تغير السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية ودعم الأجهزة الأمنية في الفترة (2017-2021) وهي الفترة التي تسلم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للإدارة الأمريكية.

الحدود المكانية: فلسطين- الضفة الغربية (المحافظات الشمالية) نظراً للانقسام الفلسطيني.

الحدود البشرية: أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطيني، مجال التخطيط، العلاقات الدولية، العلاقات العامة.

1.8 الدراسات السابقة

عمل الباحث خلال إعداد هذه الدراسة على الاطلاع على العديد من الدراسات والأدبيات السابقة التي ناقشت القضية الفلسطينية وما كتب عن موضوع عملية السلام في الشرق الأوسط والدور الأمريكي فيها، وأطلع على جزء آخر تحدث عن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وجزء عن قوى المؤسسة الأمنية الفلسطينية، والتي سهلت على الباحث التعرف على كيفية البدء في إعداد هذه الدراسة والتعمق في تحديد مشكلتها وأهدافها ومنهجيتها ومن هذه الدراسات ذات العلاقة المباشرة في موضوع الدراسة قيد البحث نذكر أهمها:

أولاً: دراسة العيادي وآخرون (2018)¹، بعنوان "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001-2018)"، عملت هذه الدراسة على متابعة ورصد وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية بعد إعلان الرئيس الأمريكي أن القدس عاصمة لدولة إسرائيل واطهار رؤية متكاملة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بعيداً عن الاتفاقيات الموقعة بين فلسطين وإسرائيل برعاية دولية، وقام بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس ودمج القنصلية الأمريكية في السفارة والذي أوضح جلياً أن أمريكا الانحياز الأمريكي لإسرائيل وان أمريكا لا تسعى إلى السلام، بل تريد إضفاء الشرعية للمحتل الصهيوني الغاصب للأراضي الفلسطينية دون قيد أو شرط.

ناهيك عن التسويق والضغوط المواكب للإعلان عن صفقة القرن التي اقراها وتهدف إلى توطين الفلسطينيين في وطن بديل خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنهاء حق اللجوء للاجئين الفلسطينيين وعدم الاعتراف بها.

¹ العيادي، إسلام وآخرون (2018) "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001-2018)"، المركز الديمقراطي العربي الدراسات الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية، برلين-ألمانيا.

ثانياً: دراسة ألفواز وآخرون (2017)1، بعنوان "الدور الأمريكي في مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية " هدفت الدراسة إلى البحث والتعرف على طبيعة الدور الأمريكي في مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية والسعي لإبراز محدداته واتجاهاته وأهدافه، نظراً لأهمية هذا الدور المحوري الأمريكي في عملية السلام وتسوية الصراع في الشرق الأوسط وفقاً لقرارات الشرعية الدولية الذي لطالما تبنته أمريكا.

والذي بدأ بالتراجع والانحياز العلني لإسرائيل، حيث لم تعد القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي ضمن سلم أولويات المنطقة والعالم نتيجة الأزمات الدامية التي عصفت بالمنطقة منذ اندلاع وتصاعد ما يسمى بثورات الربيع العربي وما خلفته من اضطرابات وتهجير وصرعات داخلية وتكتلات جديدة على أسس ومرجعيات مختلفة.

وقد أفضت الدراسة إلى نتيجة رئيسة هامة في ظل المعطيات الحالية تمثلت بحالة الفشل المرافقة للمسار التفاوضي الفلسطيني الإسرائيلي والإخفاق في الوصول إلى الحل النهائي وتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. كما وترتبط حالة الفشل بثلاث مؤثرات رئيسية هي:

الأول: انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة العملية السياسية والمفاوضات وانحيازها الواضح للجانب الإسرائيلي على حساب القضية الفلسطينية.

الثاني: إصرار وتعنت الجانب الإسرائيلي وعدم التجاوب مع المطالب الفلسطينية وفقاً لما نصت عليه القرارات والمواثيق الدولية.

الثالث: حالة الضعف وغياب الرؤيا لدى الجانب الفلسطيني على كافة المستويات، وعدم امتلاكه للمقومات الأساسية التي تمكنه من الضغط على إسرائيل والولايات المتحدة للوصول للحل النهائي الدائم والعادل للقضية الفلسطينية.

¹ دراسة ألفواز، عبد الرحمن وآخرون (2017) "الدور الأمريكي في مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية"، دراسة منشورة في مجلة المنارة، المجلد (24)، العدد (2)، جامعة آل البيت - المفرق - الأردن.

ثالثاً: دراسة حامد (2017)¹، "مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية" دراسة ميدانية"، تناولت هذه الدراسة قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، كما وهدفت التعرف إلى مستوى تطبيقها ومن ثم التوصل إلى مجموعة من التوصيات تسهم في إثراء تجربة المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط، وتزويد المؤسسة الأمنية بتغذية راجعة حول قيم المواطنة، ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاستعانة بالاستبانة لقياس قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية والمساواة والعدالة الاجتماعية ودرجة الانتماء، والحرية، وتم تحكيم الاستبانة والتأكد من صدقها وثباتها إحصائياً، وتكون مجتمع الدراسة من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية البالغ عددهم (4500) ضابط، وأجريت الدراسة على عينة طبقية عشوائية تمثلت في (450) عنصر من الضباط الفاعلين في العمل.

واظهرت النتائج أن مستوى قيمة الحرية حققت متوسطاً حسابياً مرتفعاً بلغ (4.18)، وانحرافاً معيارياً (5.57)، وبنسبة مئوية (84%)، وهذه النسبة تعني مستوى جيد للحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، واظهرت الدراسة أيضاً انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة المفترضة، أما قيمة ولعدالة المساواة، فقد حققت أيضاً متوسط حسابي مرتفع بلغ (4.16)، وانحرافاً معيارياً (5.56)، وبنسبة مئوية (83%)، وهذه النسبة تعني مستوى جيد من المساواة والعدالة الاجتماعية، أما قيمة الانتماء حققت متوسطاً حسابياً (4.12) وانحرافاً معيارياً بلغ (5.57)، وبنسبة مئوية بلغت (82%).

رابعاً: دراسة ماضي(2015)²، بعنوان "الأمن القومي الإسرائيلي وأثره على المؤسسة الأمنية الفلسطينية (1948-2012)"، هدفت الدراسة الى تناول موضوع الأمن القومي الإسرائيلي وأثره على المؤسسة الأمنية الفلسطينية، من خلال التعرف على الأمن القومي بشكل عام والأمن القومي الإسرائيلي بشكل خاص من خلال بيان المرتكزات والأسس التي شكلت الامن القومي

¹ حامد، ياسر (2017)، " مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية" دراسة ميدانية، بحث غير منشور، جامعة الاستقلال-أريحا.

² ماضي، محمد (2015)²، الأمن القومي الإسرائيلي وأثره على المؤسسة الأمنية الفلسطينية (1948-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى-غزة.

الإسرائيلي، وجوانب التأثير فيه، وايضاً الخصائص والعناصر التي تحدد نظريتها على مدار مراحلها التاريخية منذ قيام دولة إسرائيل، وايضاً حاولت الدراسة التعرف على المؤسسة الأمنية الفلسطينية وتشكلها والعوامل المؤثرة فيها وتطوراتها التاريخية وتأثير الأمن القومي الإسرائيلي والسياسة الإسرائيلية على تطور المؤسسة الأمنية الفلسطينية وقدرتها على القيام بواجباتها.

خامساً: تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (2005)¹، "حول حالة الانتفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الفلسطينية"، يأتي هذا التقرير في إبراز تداعيات تنامي ظاهرة الإنتفلات الأمني في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية في خلال هذه الفترة، وتحديدًا في السنة الثانية من الإنتفاضة الفلسطينية في العام (2002)، والتي أظهرت أنماط وسلوكيات من الإعتداء على القانون والحريات، وأخذ القانون باليد واستيفاء الحق بالذات، والتي تنوعت صورها وتعددت أسبابها، وقد عن نتج عن الانتفلات الأمني عمليات اغتيال أو محاولات طالت مواطنين وشخصيات سياسية وحزبية أو عامه، وعمليات قتل مواطنين لأسباب مختلفة، تأرية أو مادية أو عائلية أو أمنية وعمليات اعتداء طالت بعض، رموز السلطة القضائية والمحامين وعمليات اختطاف لشخصيات حزبية أو أكاديمية أو نقابية أو إعلامية أو عامة وممارسة الضغوط والابتزاز، كنتيجة لغياب المؤسسة الأمنية الفلسطينية عن المشهد في ظل الإجراءات والاعتداءات التي اتخذتها إسرائيل من قتل للأمن واعتقالات وتدمير للمقرات الأمنية والشرطية والاعتداءات المتكررة على رجال المؤسسة الأمنية الفلسطينية مما شكل حالة جديدة على مستقبل القضية الفلسطينية واثّر على النسيج الاجتماعي الفلسطيني بكافة اطيافه.

سادساً: دراسة دويك (2000)²، الحركة عبر الحواجز، تقييد حرية حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة"، جاءت دراسة دويك لتركز على مواضيع تبدو مختلفة ومتمايزة عن بعضها، والتي تتمثل في: حرية الحركة بين المناطق الفلسطينية المحتلة سنة 1967 (الضفة

¹ تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (2005)، "حول حالة الانتفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، رام الله.

² دراسة دويك، عمار (2000)، الحركة عبر الحواجز، تقييد حرية حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، رام الله.

الغربية وقطاع غزة) والأراضي المحتلة عام 48. وحرية الحركة بين المناطق وحرية الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والخارج والممر الآمن ورغم اختلاف هذه المواضيع إلا أنها في حقيقتها مواضيع مترابطة تجمعها في المحصلة إشكالية واحدة وهي رغبة الاحتلال في السيطرة على سكان المناطق المحتلة بكافة الطرق والوسائل وتسخير الإمكانيات لتحقيق ذلك، إن هذه المواضيع ورغم تمايزها تتدرج جميعاً ضمن إطار واحد وهو حرية الحركة والتنقل للمواطنين الفلسطينيين، منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي فقد استغل الأوامر العسكرية كأدوات قانونية في تقييد حرية المواطنين الفلسطينيين والسيطرة عليهم على الرغم من الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أن إسرائيل تواصل سيطرتها وبسط نفوذها في تقييد حرية حركة المواطنين الفلسطينيين ويعيق عمل المؤسسة الأمنية الفلسطينية تحت ذريعة الأمن الإسرائيلي.

1.9 التعقيب على الدراسات السابقة

لاحظ الباحث من خلال اطلاعه على الدراسات السابقة انطلاق أغلبها من محاولة تسليط الضوء على دراسة وتحليل السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية ومفاوضات السلام بشكل عام، وقدمت هذه الدراسة عرضاً لعدد من الدراسات السابقة والتقارير المباشرة والتي صممت وأجريت في بيئات مختلفة، وأوقات مختلفة، مما ساهم في تعميق مشكلة بحثه، وسهل تحديد أهداف الدراسة والوقوف على النقاط المهمة التي بإمكانه تناولها والتركيز عليها واختيار المنهج البحث المناسب وسهولة اختيار الأدوات المناسبة لموضوع الدراسة، حيث سيتم الاعتماد على بعض تلك الدراسات كمرجعاً مهماً في بعض جوانب وفصول هذا البحث وقد لاحظ الباحث في عرض الدراسات السابقة الآتي:

توافقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في البحث في جانب من السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ورصد ومتابعة وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس عاصمة لدولة إسرائيل لتقديم رؤية متكاملة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

وأما الاختلاف فتتمثل في تخصص الدراسة الحالية في دراسة تأثير تغير السياسة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على عمل المؤسسة الأمنية الفلسطينية ومستقبل هذه السياسة وانعكاسها على الواقع الفلسطيني.

الفصل الثاني

الإطار النظري - السياسة الأمريكية اتجاه الفلسطينيين والاسرائيلين

الفصل الثاني

الإطار النظري - السياسة الأمريكية اتجاه الفلسطينيين والاسرائيلين

2.1 مقدمة

عند القيام بتحليل السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار الربط بين كثير من العوامل والمؤثرات، كون السياسة الأمريكية تنظر الى القضية الفلسطينية بوجه خاص والشرق الأوسط بوجه عام، على انها عملية متدفقة ومتحولة، يديرها صانعو السياسة في ضوء أهداف شبه ثابتة، ولكن تحت ظروف متغيرة دائماً، ويحاول صانع السياسة بقدر الإمكان أن يتدخل في هذه الظروف أو يتحكم فيها، ويضبط حركتها لكي يسهل عليه تحقيق القسط الأكبر من أهدافه شبه الثابتة عبر رؤيا شاملة لدى السياسة الامريكية على اختلاف احزابها مستندة الى ان إسرائيل هي الحليف الاستراتيجي لأمريكا وراعية لمصالحها في الشرق الأوسط.

كما أن السياسة الأمريكية لا يرسمها شخص واحد، أو جهاز واحد وإنما يشترك في صنعها كل من (الرئاسة، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع والكونغرس) والتي تشكل 95% من نسبة المشاركة وترى بعض الدراسات ان نسبة مشاركة الشعب الأمريكي في صنع السياسة الخارجية تشكل ما نسبته 5%، ويستعين كل هؤلاء بأصحاب الرأي والخبرة في المؤسسات البحثية والأكاديمية، (مع مراعاة) القوة النسبية لجماعات المصالح في الولايات المتحدة، إلا أن الجميع يشتركون في إطار مرجعي واحد لا يمكن تجاوزه ألا وهو المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية¹.

ومن هنا يمكن القول إن اهتمام الإدارات الأمريكية بالقضية الفلسطينية من الناحية التاريخية انحصر في اهتمامها بدعم إسرائيل على صعيد الجانب العسكري والاستراتيجي من أجل التفوق الدائم على الدول العربية وضمان هزيمتها في أي حرب على غرار ما حدث في الحروب السابقة، خاصة في الجانب النوعي، والتغلب على مشكلة الكم في المحيط العربي أما على

¹ ابوزيد، علاء الدين (2019)، "التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب (2016 – 2019)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، ابوديس، فلسطين، ص1.

الصعيد السياسي فتمثل دعمها في المنظمات الدولية وتجسد وجوده في المحافل الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، ودعم سياساتها في أروقة مجلس الأمن الدولي والدفاع عن وجودها بالرغم من كافة جرائمها وتجاوزاتها¹.

ورأى الباحث ان هذه السياسة تصب بشكل كامل في دعم إسرائيل وتثبيت وجودها في منطقة الشرق الأوسط كراعي أساسي للمصالح الامريكية.

2.2 السياسة الخارجية الأمريكية

إن بلورة وصياغة السياسة الأمريكية الخارجية تتم من خلال عملية معقدة يشارك فيها العديد من الأجهزة الحكومية والأعداد الكبيرة من القوى ذات المصالح والأهداف المتباينة التي تخدم مجتمعه السياسة الامريكية، والتي تتصف ايضاً بأنها تصاغ أمام أجهزة الإعلام، وبمشاركة الكونجرس والرأي العام وجماعات الضغط الخاصة.

وتستند السياسة الامريكية إلى أن الرئيس الأمريكي هو المحرك الأول لعملية اتخاذ القرار السياسي والمشرف على إدارة السياسة الخارجية بينما يعتبر الكونجرس الجهاز المسئول عن تحديد الإطار العام لسياسة أمريكا الخارجية والجهة التي تقوم بتوفير المال اللازم لتنفيذها وفق اجنداتها الخاصة والعامة.

ونتيجة لتزايد اهتمام الرأي العام بالسياسات العامة للدولة وتراجع مصداقية الرئيس والكونجرس وتوجهات المعارضة في كل الحالات تقريباً إلى استغلال إمكانيات وسائل الإعلام لعرض وجهة نظرها على المستوى الداخلي والخارجي، إذ لم يعد بإمكان الرئيس تبني سياسة محددة وممارستها لفترة طويلة دون استحواذ تلك السياسة على رضا الأغلبية الشعبية واطياف السياسة الامريكية والمؤثرين فيها.

¹ ابوزيد، علاء الدين: التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب (2016 – 2019)، مرجع سابق، ص 1.

ولذلك يتمتع صانعو القرار بنفوذ هائل في صنع السياسة الخارجية كما يزداد تأثير صانعي القرار على الرأي العام في أوقات الأزمات في حين يميل الرأي العام إلى الالتفاف حولهم في تلك الأوقات الصعبة والمواقف المصيرية، وهذا بدوره يجعل من السهولة بمكان توجيه الرأي العام نحو المصالح الأمريكية وتجاوز كافة التحديات، كما أن إدراك صانع القرار للرأي العام يضع ضوابط معينة على عملية صنع السياسة الخارجية تتسجم مع الظروف القائمة¹.

2.3 تطور السياسة الخارجية الأمريكية

إن نشأة الولايات المتحدة الأمريكية وتكونها من شعوب مختلفة وجنسيات متعددة نتيجة الهجرة إليها بسبب الاضطهاد الديني والسياسي في أوروبا، والذين كانت تسيطر عليهم عقيدة معينة أثرت إلى حد كبير في التركيبة البنيوية والمعنوية والأخلاقية وبالتالي السياسية، وهذه النشأة أدت لتمييز هذه الدولة وجعلت تفكيرها يختلف عن تفكير أوروبا نتيجة المزيج السكاني واختلاف الثقافات، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تقيم نظم ديمقراطية تجعل للرأي العام اعتباراً أساسياً، كما أن التوجهات الاجتماعية توجهت لصالح الجماعة، وبالتالي انتشرت بين أفراد المجتمع الأمريكي روح جديدة وأفكار ومبادرات خلاقه وقيم تدور حول عدد من الاعتبارات الأدبية والأخلاقية والمادية، وكانت تلك الاعتبارات تحض على الاهتمام بالمثل السياسية العليا، والثقة الكاملة في العدالة والدعوة إلى السلام والتوازن بين الجميع، من خلال التأكيد على مبدأ التحرير والمساواة بعيداً عن العنصرية والطبقية.

ومن وجهة النظر الأمريكية فإن مثلث السياسة الخارجية يبدأ بالتمسك بالديمقراطية والالتزام بها، ومن ثم البحث عن الرخاء وصولاً إلى التنمية الطبيعية، وإن التوسع يبدأ من داخل القارة الأمريكية ثم ما وراء البحار ويعللون ذلك التوسع بأنه من أجل الحفاظ على الديمقراطية والترويج للقيم الديمقراطية والحصول على الرخاء، فالكساد الاقتصادي ضد الديمقراطية وضد السلام الاجتماعي ولا يخدم البشرية جمعاء².

¹ لاري، إلويتز (1996)، "نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية"، ترجمة: جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ص 68.

² عمر، اميمة (2005)، "السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر حالة دراسة: التدخل الأمريكي في أفغانستان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، الخرطوم السودان، ص 50.

ان هذه التوجهات والإجراءات فتحت الأسواق للصادرات الأمريكية، وسهلت الحصول على المواد الأولية للصناعات الأمريكية، وعززت التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية لأي دولة أما للحفاظ على الوضع الحالي أو تغييره وهو نوع من السيطرة الاقتصادية كمرحلة أولى للسيطرة السياسية، و يظهر ذلك جلياً من خلال اهتمام الولايات المتحدة ببتروال الشرق الأوسط الذي كان اهتماماً اقتصادياً في بادئ الأمر لكنه تحول إلى مسألة سياسية وجوهرية لدى صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بمساندة دول المنطقة والسيطرة عليها¹.

ويرى الباحث أن ما تقوم بها أمريكا من خطوات وإجراءات ملموسة على الأرض وما يشهده العالم من انحياز أمريكي يتنافى مع ما تدعو إليه القيم والمبادئ الأمريكية في دعم الحريات والعدالة والدعوة إلى السلام خاصة إذا ما تعارضت مع المصالح الأمريكية والغربية.

2.4 الأجهزة الرسمية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية وعملية صنع القرار

تتذبذب سياسة الولايات المتحدة في العالم منذ بدايتها إلى الوقت الحاضر بين أولئك الذين يدافعون عن الانعزالية وأولئك الذين يطالبون بالإمبريالية. ولقد تطورت السياسة الأمريكية في العالم من الانعزالية إلى قيادة النظام العالمي وحسب ما تقتضيه المصلحة الأمريكية، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة أدت بطريقة أو بأخرى عبر تاريخها دوراً في تشكيل النظام العالمي، لكننا نشهد حالياً نوعاً مختلفاً من القيادة العالمية يريد التفرد بالقرار العالمي، والانفكاك من القيود التي تضعها الاتفاقيات الدولية وتمليها أخلاقيات المعاملات الإنسانية².

يُعدّ القرار عنصراً جوهرياً في بناء نماذج الحركة السياسية، وقد تعددت الدراسات حول مفهوم صنع القرار في أبعاده المختلفة، إذ تمثل عملية صنع القرار المرحلة المحورية في العملية السياسية، وقد يتم ترتيب القوى السياسية وبعدها يتم الانتقال إلى تشريع سياسات رسمية مثل

¹ عمر، اميمة (2005)، "السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر حالة دراسة: التدخل الأمريكي في أفغانستان"، مرجع سابق، ص50.

² محمد، نديم (2021)، "عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانية والاجتماع، المجلد (63)، صفحة، 95-109 .

مشروعات قوانين تقترح وتمرر عن طريق المؤسسة التشريعية أو إصدار مراسيم عن طريق القادة، وبعد ذلك يتم الانتقال إلى تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، ومن ثم مراجعة النتائج. وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تتم عبر إصدار القرارات التي من شأنها أن تعزز من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وتحكم هيمنتها العالمية وكذلك في الهيمنة على المنظمات الدولية بشكل يتناسب مع كونها إمبراطورية عالمية¹.

أولاً: صلاحيات الرئيس الأمريكي

يمنح الدستور الأمريكي الصادر عام 1787 رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عندما يدخل البيت الأبيض صلاحيات على المستويين الداخلي والخارجي، وتكون له الكلمة الحسم في القرارات الكبرى التي تمر عبر عدد من الوزارات والأجهزة، رغم أن الكونغرس يعترض بعضها، وتتمثل أهم صلاحيات الرئيس الأمريكي الذي يفوز بالانتخابات الرئاسية في نوفمبر/تشرين الثاني، ويتسلم مهامه يوم 20 يناير/كانون الثاني من العام التالي، في ما يلي:²

1. الصلاحيات على المستوى الداخلي

- الرئيس الأمريكي هو المسؤول الأول عن السلطة التنفيذية للحكومة الاتحادية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو من يفرض حالة الطوارئ في البلاد ويعلن التعبئة في حالات الضرورة.

- يحق للرئيس الأمريكي أن يستخدم سلطته لحفظ النظام بناء على طلب إحدى الولايات، وبإمكانه أيضاً استدعاء الحرس الوطني للولايات الأمريكية. وقد استخدم دوايت أيزنهاور وجون كينيدي هذه الصلاحيات إثر اضطرابات عرقية بجنوب البلاد في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

¹ محمد، نديم (2021)، "عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سابق.

² الجزيرة نت (2016)، "تعرف على صلاحيات الرئيس الأمريكي"، على الرابط

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events>

- يتولى مسؤولية تعيين المكتب التنفيذي المرافق له والمستشارين.
 - يتولى مسؤولية عقد وتأجيل جلسات مجلسي النواب والشيوخ في ظل ظروف استثنائية.
 - يعين الرئيس الأميركي الوزراء والقضاة في المحكمة العليا، شرط موافقة غالبية مجلس الشيوخ لتثبيتهم في مناصبهم.
 - يخول الدستور الأميركي للرئيس صلاحية منح العفو ووقف تنفيذ العقوبات في الجرائم المرتكبة، باستثناء القضايا المتعلقة بالإقالة بقرار قضائي.
- يملك الرئيس حق الاعتراض (فيتو) على نصوص القوانين التي يقرها الكونغرس، عدا التعديلات الدستورية. غير أن الكونغرس يمكنه مع ذلك تجاوز الفيتو الرئاسي عبر التصويت بغالبية ثلثي أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، كما حصل في حالة ما يعرف بقانون "العدالة ضد رعاة الإرهاب" في سبتمبر/أيلول 2016، وذلك في ولاية باراك أوباما.
- ينص الدستور الأميركي في البند الثالث من مادته الثانية على أن الرئيس يُطلع الكونغرس "من وقت لآخر" على ما يجري، لكن بسبب أن مضمون المادة لم يكن محددا بدقة فقد أصبح التقليد يتجسد في إلقاء الرئيس خطابا سنويا بمقر الكونغرس (الكابيتول) في جلسة مشتركة بين إدارة البيت الأبيض ومجلسي النواب والشيوخ، بحضور قضاة المحكمة العليا¹.

2. الصلاحيات على المستوى الخارجي

وتتمثل هذه الصلاحية من خلال سلطته في إدارة العلاقات الخارجية وسلطته في العمليات العسكرية، وفي المفاوضات وفي إبرام المعاهدات، ومن مهامه وصلاحياته أيضاً، وبحسب المادة الثانية من الدستور الأمريكي والتي نصت أيضاً على "أن الرئيس الأمريكي هو المخول الوحيد للأمة في علاقاتها الخارجية"².

¹ الجزيرة نت (2016)، "تعرف على صلاحيات الرئيس الأمريكي"، على الرابط <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events> مرجع سابق.

² شعيب، محمد. (2015)، "السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، كيف تتم صناعة القرارات الخارجية؟ تاريخ الولوج 15-12-2020، على الرابط <http://www.masralarabia.com>

- يملك الرئيس الأميركي صلاحيات على مستوى السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فله حق إبرام معاهدات مع القوى الأجنبية، بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ، وهو من يعين السفراء ويشارك شخصياً أو من خلال ممثليه في المفاوضات الدولية.
- يمكن للرئيس الأميركي إرسال قوات عسكرية إلى مناطق خارج البلاد لمدة 30 يوماً، لكن إذا أراد تمديد مهمة القوات المرسلة فعليه الحصول على موافقة الكونغرس. ولا يملك الرئيس مبدئياً صلاحية إعلان الحرب لأن القرار يعود إلى الكونغرس.
- في مقابل الصلاحيات المذكورة أعلاه، يحق للكونغرس الأميركي بغرفتيه الشيوخ والنواب عزل الرئيس، بعد إدانته بالخيانة، أو الفساد، أو أي جرائم وجنح يجرمها القانون الأميركي¹.

وقد تعرض ثلاثة رؤساء أميركيين للمتابعة القضائية، وهم أندرو جونسون " Andrew Johnson (1968) وريتشارد نيكسون " Richard Nixon (1974) والثالث بيل كلينتون " Bill Clinton عام (1998) على علاقته الجنسية بمونيكا لوينسكي " Monica Lewinsky"، إلا أن مجلس الشيوخ برأ كلينتون وأندرو بينما استقال نيكسون قبيل إدانته في فضيحة " ووتر غيت " الشهيرة.

ورغم أن الرؤساء يتمتعون بحصانة من أي دعاوى قانونية تنشأ نتيجة مهامهم الرسمية، فقد قضت المحكمة الأميركية العليا بأن هذا لا ينطبق على أفعال يزعم أنها ارتكبت قبل توليهم الرئاسة. وصدر هذا الحكم عام 1997 أثناء دعوى تحرش جنسي ضد بيل كلينتون رفعتها بولا جونز، وتمت تسوية الدعوى قبل أن تذهب إلى ساحات المحاكم.

يذكر أنه بعد انتخاب الرئيس الأميركي، تُطلعه وكالات المخابرات الأميركية على نفس معلومات الأمن القومي العالية السرية، وتشمل بعضاً من أدق الأسرار الحكومية ومنها تفاصيل عمليات

¹ الجزيرة نت (2016)، "مرجع سابق".

التجسس وطرق جمع المعلومات السرية، كعمليات التنصت المثيرة للجدل التي تقوم بها وكالة الأمن القومي¹.

بالنظر الى صلاحيات الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية فإن السلطة التنفيذية هي السلطة الفعلية الرسمية التي تخول الرئيس نفسه صلاحيات رئيس الدولة ورئيس الحكومة معاً، ويعد الرئيس العنصر الأصيل في الدستور الأمريكي، وهو ما يميز النظام السياسي الأمريكي عن غيره من الأنظمة السياسية الغربية الأخرى، وهو ما يعطى النظام صفة النظام الرئاسي، كما أن شخصية الرئيس الأمريكي والفريق الرئاسي المعاون له في الإدارة لهما تأثير وبشكل كبير في بلورة وصناعة القرار الأمريكي، سواء من حيث التدخل، أو الانعزال، أو من حيث استخدام آلية العمل واستخدام الأدوات الصلبة، والتي تتمثل في القوة العسكرية، والعقوبات والضغط السياسية، وبين الآليات الناعمة، مثل: المساعدات، والاحتواء، والحوار، والدبلوماسية وما الى ذلك.

ويعتبر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الممسك الفعلي بزمام السلطة التنفيذية ويمثلها، ويتم اختياره بواسطة الشعب عن طريق الانتخابات على مرحلتين، ولذا يحتل مركز الرئيس موقعاً مرموقاً في عقول المواطنين الأمريكيين على مر العصور، وتجد أن عدداً كبيراً من المواطنين لا يعرفون من يمثلهم في الكونغرس، ومن المؤكد أنهم يعرفون من هو الرئيس، ولديهم معلومات وآراء حول صلاحياته في الحكم ويحوز الرئيس على اهتمام الصحف والكتاب والمؤرخين سواء من المعارضين أو المؤيدين على حد سواء².

ويرى الباحث ان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب استغل الصلاحيات المخولة له لخدمة دولة إسرائيل، وعمل على اعلان القدس عاصمة موحده لإسرائيل ونقل السفارة الامريكية الى القدس

1 الجزيرة نت (2016) 'مرجع سابق.

² Levy, Michael & McDonald, Forrest (2018, Dec 12): "Presidency of the United States of America. Encyclopedia Britannica", <https://www.britannica.com/topic/presidency-of-the-United-States-of-America>.

واعتبر الجولان المحتل ارض إسرائيلية كما انه اغلق مكتب منظمة التحرير في واشنطن ووقف كافة المساعدات عن الشعب الفلسطيني.

ثانياً: الكونغرس

يظهر الامر واضحاً من خلال الدستور الأمريكي أن واضعي الدستور أرادوا أن تكون اليد العليا في عملية التشريع وإصدار القوانين وخصوصاً التشريعات الداخلية في الولايات المتحدة المنظمة للحياة الداخلية بيد الكونغرس، إلا أن صنع القرار الخارجي يبقى بيد الرئيس الأمريكي.

وبالرغم من أن الكونغرس الامريكي منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي لعب دوراً كبيراً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنه كانت تنقصه المبادرة الحقيقية لانتزاع السيطرة على السياسة الخارجية من البيت الأبيض¹.

كما هو الحال مع جميع قرارات سياسة الحكومة الأمريكية تقريباً، يتقاسم الفرع التنفيذي، بما في ذلك الرئيس، والكونغرس المسؤولية فيما هو مثالي عن التعاون في قضايا السياسة الخارجية.

يسيطر الكونغرس على السلاسل المالكة، لذلك له تأثير كبير على جميع أنواع القضايا الفدرالية - بما في ذلك السياسة الخارجية. والأكثر أهمية هو الدور الرقابي الذي تقوم به لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ولجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب.

تلعب لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ دوراً خاصاً لأن مجلس الشيوخ يجب أن يوافق على جميع المعاهدات والترشيحات لمناصب السياسة الخارجية الرئيسية واتخاذ القرارات حول التشريعات في مجال السياسة الخارجية. مثال على ذلك هو الاستجواب المكثف عادة للمرشح ليكون وزير الخارجية من قبل لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ. أعضاء هذه اللجنة

¹ العيثاوي، ياسين وصبحي، انس (2003)، *صنع القرار السياسي الأمريكي*، مجلة مداد الآداب، العدد السابع، ص290.

لديهم تأثير كبير على كيفية إدارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة ومن يمثل الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم¹.

كما تتمتع لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب بسلطة أقل، ولكنها لا تزال تلعب دوراً مهماً في تمرير ميزانية الشؤون الخارجية وفي التحقيق في كيفية استخدام تلك الأموال. وغالباً ما يسافر أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب إلى الخارج في مهام تقصي الحقائق إلى الأماكن التي تعتبر حيوية للمصالح الوطنية الأمريكية، ومن المؤكد أن أهم سلطة تُمنح للكونغرس بشكل عام هي سلطة إعلان الحرب ورفع ودعم القوات المسلحة، ويتم منح السلطة في المادة 1، القسم 8، البند 11 من الدستور الأمريكي.

لكن قوة الكونغرس هذه التي منحها الدستور كانت دائماً نقطة اشتعال للتوتر بين الكونغرس والدور الدستوري للرئيس كقائد أعلى للقوات المسلحة. وصلت إلى نقطة الغليان في عام 1973، في أعقاب الاضطرابات والانقسامات التي سببتها حرب فيتنام، عندما أصدر الكونغرس قانون صلاحيات الحرب المثير للجدل حول حق الفيتو للرئيس ريتشارد نيكسون لمعالجة الحالات التي يمكن أن يؤدي فيها إرسال القوات الأمريكية في الخارج إلى إشراك لهم في العمل المسلح وكيف يمكن للرئيس القيام بعمل عسكري في حين لا يزال الكونغرس في حلقة.

منذ صدور قانون صلاحيات الحرب، اعتبره الرؤساء تعدياً غير دستوري على صلاحياتهم التنفيذية، كما ورد في مكتبة القانون التابعة للكونغرس، وظل محاطاً بالجدل.

ويعتبر الكونغرس، أكثر من أي جزء آخر من الحكومة الفيدرالية، هو المكان الذي تسعى المصالح الخاصة إلى معالجة قضاياها. وهذا يخلق صناعة ضغط كبيرة وصياغة سياسات، يركز الكثير منها على الشؤون الخارجية. ويسعى الأميركيون القلقون بشأن كوبا، والواردات الزراعية، وحقوق الإنسان، وتغير المناخ العالمي، والهجرة، من بين قضايا أخرى كثيرة،

¹ بورتر، كيث (2018)، دور الكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية، تقرير منشور، على الرابط <https://eferrit.com>

إلى البحث عن أعضاء في مجلسي النواب والشيوخ للتأثير على القرارات التشريعية والميزانية¹.

ثالثاً: وزارة الدفاع

ينظر الى وزارة الدفاع الامريكية بأن المؤسسة العسكرية تحتل مكانة خاصة داخل أجهزة صناعة القرار الأمريكي بسبب علاقاتها بالكونغرس في إطار ارتباطها بالبنيات الاقتصادية والاجتماعية، كالمؤسسات الاقتصادية وجماعات الضغط ووسائل الإعلام والاتصال والنخب التكنوقراطية والعلمية وما الى ذلك، فضلاً عن مقتضيات تواجدها وتدخلها في مختلف أنحاء العالم. ودستورياً يعد الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية، وهي سلطة ليست رمزية كما هو الحال في النظم البرلمانية الاخرى، فالرئيس الأمريكي شخصياً يصدر القرارات الآمرة لكل جندي أو ضابط أو قائد أركان في القوات المسلحة الأمريكية البحرية والجوية والبرية.

أدى قانون الأمن القومي لعام 1947 عملياً إلى إعادة تنظيم فروع القوات المسلحة، حيث تم دمج ما كان يُسمى وزارة الحرب ووزارة البحرية بمسمى جديد هو وزارة الدفاع، إضافة إلى تشكيل وزارة لسلح الطيران، ووضع كل الفروع تحت إدارة وزير الدفاع، إضافة لتشكيل هيئة الأركان المشتركة، ولكن تم الإبقاء على حد من الاستقلال المالي والإداري لفروع القوات المسلحة، مع تعيين سكرتير خاص لكل منها، إضافة إلى رئيس أركان. وما عدا رئاسة الأركان يتولى عادة منصب وزير الدفاع وسكرتارية الفروع مدنيون.

يُعد وزير الدفاع مساعد الرئيس الأساسي في كل المسائل المتعلقة بالدفاع والأمن القومي، وفي هذا الصدد يمكن التمييز في داخل الوزارة بين ثلاث مجموعات²:

أ. وزير الدفاع، ويتم استشارته في مسائل السياسة العليا.

ب. رؤساء الأركان المشتركة، ويظهر دورهم في المسائل المتعلقة بالمساعدات العسكرية.

¹ بورتير، كيث (2018)، دور الكونجرس في السياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سابق.

² William W. Newmann, Managing National Security Policy The President and the Process , op.,cit, p.73-81.

ج. الخبراء الإقليميون.

وفي جو التنافس التقليدي بين مواقف كل من البيت الأبيض ووزارة الخارجية فإن وزارة الدفاع تشترك أحياناً في التنافس إلى جانب البيت الأبيض في بعض الأحيان وإلى جانب وزارة الخارجية في أحيان أخرى.

رابعاً: وزارة الخارجية

يرجع ظهور وزارة الخارجية الأمريكية الحديثة إلى عهد ما بعد الحرب العالمية الأولى بعد أن تم التصديق على قانون روجز (Rogers) لعام ١٩٢٤، ونتيجة لذلك القانون أصبح للولايات المتحدة ولأول مرة سلك دبلوماسي (متخصص) على أساس الكفاءة وليس على أساس النفوذ السياسي أو المكانة الاجتماعية، ومن الناحية النظرية يفترض أن تكون وزارة الخارجية هي المسؤولة عن الشؤون الدولية، إلا أن وظائفها غالباً ما تؤثر فيها العديد من الدوائر التنفيذية الأخرى، إلى جانب ذلك نجد أن ما يطرحه أعضاء الكونغرس ذا أثر مهم على برامج ونشاطات وزارة الخارجية الأمريكية، وهذا ما برز واضحاً في أواخر عقدي الأربعينيات والخمسينيات حيث عانت وزارة الخارجية وموظفي السلك الدبلوماسي من انتقادات عديدة أضعفت أدائهم بشكل واضح أبرزها ما طرحه السناتور جوزيف محارثي (Joseph Maharthi) من ولاية ويسكنسون حول أداء السلك الدبلوماسي وكفاءته حيث سببت طروحاته ضرراً كبيره وتحديات جمه لكثير من الموظفين كأفراد وكذلك الوزارة بمجملها¹.

حيث أن وزارة الخارجية أصبحت مرادفاً لحالة (الخمول) البيروقراطي لانعدام الإبداع ولمقاومتها التغيير في سياساتها وممارساتها التقليدية، وقد وصف دين راسك وهو يتأمل السنوات التي كان فيها وزيراً للخارجية في إدارتي كنيدي وجونسون، بيروقراطية السياسة الخارجية بأنها كانت تتجنب تحمل مسؤولية قرارات السياسة الخارجية كلما كان ذلك ممكناً، وخصوصاً تلك التي تتطلب الابتكار في العلاقات الخارجية الأمريكية، غالباً ما توجه

¹ العيثاوي، ياسين وصبحي، انس، صنع القرار السياسي الأمريكي، مرجع سابق.

الانتقادات إلى وزارة الخارجية بضعف التخطيط في العديد من أوجه اختصاصاتها، وإن موظفي السلك الخارجي يميلون إلى التردد في الحصول على الخبرات الحديثة الضرورية، كالتدريب الاقتصادي للتعامل مع الحقائق الجديدة التي تظهر في العالم، ويزيد في مشاكل الوزارة تعقيداً أن معظم مناصب السفراء الحساسة غالباً ما يتم منحها لمساهمين سياسيين بدلاً من محترفي السلك الخارجي المقدرين، ومع هذا فإن وزارة الخارجية لديها أكثر الدبلوماسيين موهبة من ذوي الفهم العميق للعلاقات الدولية، وعلى العكس من الوكالات التنفيذية الأخرى فإن وزارة الخارجية كانت أكثر قدرة على تقدير الوقائع والأحداث العالمية ووضعها في سياقها الصحيح¹.

2.5 المساعدات الدولية لفلسطين بعد اتفاق أوسلو سنة 1993

استعرض المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار - بكمال قيمة المساعدات الدولية لفلسطين بعد توقيع اتفاق أوسلو، حيث بلغت إجمالي المنح والمساعدات الخارجية الموجهة لفلسطين، نحو (35.4) مليار دولار منذ تأسيس السلطة الفلسطينية.

وأن إجمالي المنح والمساعدات يرتفع ليصل إلى (36.5) مليار دولار، مع إضافة 1.06 مليار دولار على شكل قروض، وذلك حسب الأعوام (1994 - 2017)، والتي جاءت اما على شكل مساعدات غير مباشرة أو من خلال الدعم المباشر لموازنة السلطة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار جاء الاتحاد الأوروبي في المركز الأول ضمن البلدان والتكتلات والمؤسسات الداعمة لفلسطين، بدعم إجمالي بلغ (6.7) مليارات دولار تقريباً، والتي تشكل ما نسبته (18.4 %) من إجمالي المنح والمساعدات.

في حين جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بدعم إجمالي بلغ (5.74) مليارات دولار تقريباً، والتي شكلت ما نسبته (15.7) بالمئة من إجمالي المنح، وجاءت المملكة العربية السعودية ثالثاً إذ قدمت ما قيمته (3.83) مليارات دولار أمريكي وبما نسبته (10.5 %).

¹ العيثاوي، ياسين وصبحي، انس، صنع القرار السياسي الأمريكي، مرجع سابق

ومع بداية العام (2017) بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بقطع مساعداتها المالية تدريجياً عن الفلسطينيين، عبر قنواتها الثلاث (الموازنة، الأونروا، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، إلى أن توقفت عن الدعم نهائياً، في العام (2019).

وعلى الصعيد العام بلغت المنح المالية المقدمة للموازنة من الخارج من العام (1994) وحتى الآن، ما قيمته (13.56) مليار دولار تقريباً، والتي شكلت ما نسبته (37.2%) من قيمة الدعم المقدم لفلسطين.

كما شكلت المساعدات المالية لأكثر 10 مانحين دول ومؤسسات، ما قيمته (26.46) مليار دولار، موزعة على الاتحاد الأوروبي وأمريكا والسعودية والإمارات، وألمانيا والنرويج والبنك الدولي، وبريطانيا واليابان وفرنسا وغيرها من الدول¹.

وبناء على ما سبق يرى الباحث ان المعونة الأمريكية تأتي بالمرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي وبالتالي، فإن وقفها أثر بشكل كبير على موازنة السلطة ومؤسساتها والجهات ذات العلاقة بدعم الشعب الفلسطيني وخصوصاً الأونروا.

2.5.1 المعونة الأمريكية للشعب الفلسطيني

منذ النكبة في العام (1948)، وبداية معاناة لاجئي فلسطين المشتتين في المنطقة والعالم ونتيجة للظروف المأساوية الصعبة، كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المانحين للشعب الفلسطيني عبر قنوات وطرق مختلفة، وتنصب الولايات المتحدة الأمريكية نفسها اللاعب الرئيسي والمؤثر سياسياً في رسم السياسة في منطقة الشرق الأوسط.

وقد بدأ ذلك بتأسيس "وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (UNRWA) عام 1949، والتي تعتبر أقدم مؤسسة أممية إنسانية أنشئت بقرار من المجتمع الدولي، كجزء من مسؤوليتهم اتجاه النكبة التي ألمت بالشعب الفلسطيني، وتأسيس دولة إسرائيل

¹ تقرير المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار بكدار (2019).

على (78%) من أرض فلسطين التاريخية. ومنذ ذلك التاريخ لم ينقطع التمويل الأمريكي للأونروا طوال الـ 70 سنة الماضية، منذ ثمانينات القرن الماضي طورت الوكالة الأمريكية للمعونة (USAID) أو ما يعرف بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دعمها من خلال تمويل مشاريع إنسانية واجتماعية في الأراضي المحتلة عبر منظمات أمريكية غير حكومية وشبه حكومية.

وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو عام (1994) برعاية أمريكية ودولية، شرعت الوكالة الأمريكية مباشرة بتنفيذ برامج في مختلف القطاعات في الضفة الغربية وقطاع غزة في مجالات مختلفة وتطورت المساعدات الأمريكية في السنوات ما بعد الانقسام الفلسطيني لتشمل مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والبنية التحتية والإغاثة الطارئة، الحوكمة، والأمن، والخدمات الاجتماعية وذلك ضمن شروط ومعطيات خاصة لتقديم الدعم، لتشجيع التوصل إلى حل سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومكافحة ما يسمى بالإرهاب الفلسطيني¹.

ومنذ تسلم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للحكم ربطت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها لفلسطين بمدى تقدم عملية السلام حسب رؤية الرئيس الأمريكي وقبول صفقة القرن.

ويرجع ربط المساعدات المرتبطة بوضع سياسي محدد في عملية السلام إلى انعقاد مؤتمر الدول المانحة عام (1993م)، وكان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر هو حشد المساعدات للشعب الفلسطيني، ووضع آلية لتنسيق المساعدات المالية والفنية للسلطة الفلسطينية، لتمكينها من إدارة المناطق الفلسطينية التي ستؤول إليها بموجب الاتفاقيات السياسية مع الجانب الإسرائيلي، إضافة إلى دورها في إعادة تأهيل البنية التحتية، وتمويل إدارة عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار في المنطقة².

¹ Zanoliti, Jim (2018): **The Palestinians: Background and U.S Relations. Congressional Research Service.**

² العجلة، مازن صلاح. (2018)، "الاقتصاد السياسي للمساعدات الأمريكية للأراضي الفلسطينية: مقاربة نقدية"، بحث محكم، جامعة الأقصى غزة، ص5.

ويرى الباحث وحسب ما جاء في دراسة (Zanotti, 2012)) ان المساعدات الأميركية ارتبطت بأجندة سياسية تتمحور حول أمن وسلامة إسرائيل. وهي تدعم من وجهة نظر أميركية ثلاث أولويات رئيسية تهم الكونغرس:

- وقف أي إرهاب ومنعه ضد إسرائيل بشتى الطرق والوسائل.
- تعزيز التنمية لخلق حالة من الاستقرار والازدهار تشجع الفلسطينيين على التعايش السلمي مع إسرائيل وتُعدّهم للحكم الذاتي، وبما يخدم السلام والأمن لإسرائيل.
- توفير وتلبية الاحتياجات الإنسانية ومنع المزيد من زعزعة الاستقرار، ولا سيما في قطاع غزة والأماكن الساخنة¹.

من هنا يعتقد الباحث أن طابع المساعدات الأميركية هو انساني اجتماعي أكثر منه اقتصادي سياسي وبما لا يتعارض مع مواقف وتوجهات وأهداف دولة إسرائيل وبما يخدم أمنها واستقرارها وتفوقها في المنطقة.

وتشير معظم الإحصاءات إلى أن الحجم الأكبر من المساعدات قُدمت تزامناً مع إنطلاق عملية السلام وتوقيع اتفاق أوسلو بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية إذ تشير إحصاءات (USAID) إلى أن مجموع ما تلقاه الفلسطينيون من مساعدات عام (1945-2016) بلغ (7.5) مليار دولار، صُرف معظمها بعد أوسلو، حيث بلغ حجم المساعدات الأميركية منذ عام (1993) وحتى الآن حوالي (5.74) مليارات دولار حتى العام 2021.

وكان الاستناد في هذا الافتراض الأساسي لهذا التحرك هو: أن يصمد هذا الاتفاق أمام التحديات الكثيرة التي تعصف به، ولا بد أن يلمس المواطن الفلسطيني العادي تغييراً إيجابياً في نوعية حياته اليومية، وقد تطور هذا الاقتراح فيما بعد، إلى أن أصبح يعرف بمفهوم توزيعات عوائد السلام².

¹ Zanotti, Jim, 2012, U.S. Foreign Aid to the Palestinians, Congressional Research Service, 7-5700> www.crs.gov

² العجلة، مازن صلاح: الاقتصاد السياسي للمساعدات الأميركية للأراضي الفلسطينية: مقاربة نقدية"، مرجع سابق ص 6

والجدول التالي يوضح حجم المساعدات الأميركية للأراضي الفلسطينية من عام(2008-2017) مليون دولار¹.

جدول (1) حجم المساعدات الأميركية للأراضي الفلسطينية (2008-2017)

للاونروا	لدعم الموازنة	حجم المساعدات	السنة
195	200	512	2008
267	160	1041	2009
238	223	687	2010
229	52	461	2011
254	—	472	2012
276	348	769	2013
398	189	497	2014
390	—	557	2015
360	78	417	2016
350	75	285	2017
2957	1325	5698	المجموع

يقدم هذا النهج الثابت في المعونة الأميركية للشعب الفلسطيني، مهما تباينت مستوياتها وقنواتها عبر الإدارات المتعاقبة والتي شملت 12 إدارة جمهورية وديمقراطية متتالية حتى عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب هزة قوية، بل ضربة قاصمة تمثلت في قرار قطع كافة المساعدات الأميركية المقدمة للشعب الفلسطيني، في الفترة ما بين عامي (2018-2019)، كون المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني بما فيها المساعدات الأميركية مرتبطة دائماً بسياسات تلك الدول تجاه القضية الفلسطينية، وتباينت قيمتها وأهدافها، بحسب مواقفها السياسية المتغيرة وأجنداتها التنموية الإقليمية والعالمية، وبخاصة في السنوات الـ 25 منذ توقيع اتفاقية أوسلو، اتخذت الولايات المتحدة قراراتها بقطع المساعدات دون تقدير الأثر الاجتماعي والانساني والاقتصادي على الشعب الفلسطيني².

إن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب يعتبر غير مسبوق في تاريخ العلاقة الأميركية الفلسطينية، ويشكل تصعيداً سياسياً واقتصادياً خطيراً وموقف عدائياً ليس إتجاه منظمة التحرير

¹ المصدر: حجم المساعدات (USAID,2018)، دعم الموازنة: وزارة المالية، تقرير العمليات المالية، موقع الوزارة الإلكتروني، إحصاءات الأونروا)

² معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2019.

الفلسطينية والسلطة الفلسطينية فحسب، بل أيضاً إتجاه الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية برمتها، ويصنف القرار بحسب الخبراء الأمريكيين وخصوصاً على الأونروا أنه جزء من هجوم واسع النطاق على المطالب السياسية للشعب الفلسطيني وعلى حقه في تقرير المصير بحسب القرارات الدولية¹.

وذلك بغض النظر عن المبررات التي تتمسك بها هذه الإدارة الأمريكية لتبرير قراراتها الجائرة على الشعب الفلسطيني، وهي لا تتكر إطلاقاً بأن قرارات قطع المساعدات يعتبر بمثابة عقاب جماعي لكل الشعب الفلسطيني، كما يعتبر المحللين والخبراء أن القرار يظهر تراجعاً استراتيجياً في الرؤية الأمريكية المعتمدة منذ عقود حول مسؤولياتها الدولية ودورها كراعي لعملية السلام في الشرق الأوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويأتي الموقف الأمريكي الجديد ليكشف الحقيقة ويفند محاولات الإدارة الأمريكية الدائمة للظهور بمظهر "الوسيط النزيه"².

مع تولى الرئيس ترامب الحكم في الولايات المتحدة، وفي خطوة في غاية الخطورة أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، أن الولايات المتحدة (ستعيد توجيه) أكثر من (200) مليون دولار كانت مخصصة لبرامج في غزة والضفة الغربية كمساعدات اقتصادية، إلى برامج أخرى في مناطق أخرى، بسبب تصرفات حركة حماس الفلسطينية.

وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في شهر يونيو (2018م) عن إلغاء مبلغ (200) مليون دولار من المساعدات التي تقدم للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية بشكل رسمي، مما دفع السفير الفلسطيني في الولايات المتحدة حسام زملط إلى اتهام إدارة دونالد ترامب بأنها معادية للسلام³.

ويرى الباحث أنه من هنا جاء قرار الرئيس ترامب بوقف المساعدات عن السلطة الفلسطينية في أعقاب تمرير (قانون مكافحة الإرهاب) الذي تمت المصادقة عليه في الكونغرس الأمريكي،

¹ Congressional Research Service (2018), "Specialist in Middle Eastern Affairs – name redacted", "U.S Foreign Aid to the Palestinians".

² Congressional Research Service (2018) ", Ipid.p7.

³ THE GUARDIAN. (2018, Jun): Donald Trump cuts more than \$200m in aid to Palestinians. THE GUARDIAN.

حيث يشترط هذا "القانون" تقديم المساعدات الأمريكية للسلطة الوطنية إذا قامت السلطة بوقف صرف رواتب ومخصصات الأسرى والجرحى والشهداء وعائلاتهم، وإن القيادة الفلسطينية وبالرغم من كافة الضغوط السياسية والاقتصادية التي مارستها الإدارة الأمريكية لم تستطع النجاح في فرض سياسة الأمر الواقع وقبول صفقة القرن.

2.6 الرؤية الأمريكية للمساعدات المقدمة للأجهزة الأمنية الفلسطينية

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الطريقة الأساسية التي يمكن لها أن تساعد على إرساء حالة من الأمن والاستقرار بين الإسرائيليين والفلسطينيين، هي من خلال العمل مباشرة مع السلطة الفلسطينية وذلك عبر توفير التدريب والمعدات والاحتياجات اللوجستية المختلفة لقوات الأمن الفلسطينية وإعادة تشكيلها وفق أسس حديثه، لكن ينبغي أن يكون هناك إيمان راسخ من أن الدعم الأمريكي المتواصل والمركز لقوات الأمن الفلسطينية سيضمن قيام الفلسطينيين بالعمل على مكافحة الإرهاب المحتمل بطريقة تعالج الهواجس الأمنية الأساسية لدى إسرائيل ويحفظ أمنها واستقرارها، لذا تعتقد الولايات المتحدة أن توفير جهاز أمني محترف للفلسطينيين سيساعد الإصلاحيين على بناء المؤسسات الضرورية لإنشاء الدولة والحد من تأثير المعارضين الذين يسعون إلى تدمير السلطة الفلسطينية وتدمير اتفاقيات السلام الموقعة بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وبالتالي فإن القيام بجهد مكثف لتزويد الفلسطينيين بالأدوات الضرورية لكي يتولو مسؤوليات أمنية مستقلة شرط ضروري مسبق لإحراز تقدم نحو التوصل إلى سلام دائم وشامل وفق أسس ومتطلبات تحقق الاستقرار في الشرق الأوسط وتعزيز تطبيع الدول العربية والإسلامية مع إسرائيل¹.

وينظر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الى الأمن حسب خطته أنه مفتاح الرؤية لصفقة القرن، ولن تطلب الولايات المتحدة من إسرائيل سوى تقديم تنازلات تعتقد انها سوف تجعل دولة إسرائيل أكثر اماناً على المدى القصير والطويل، وترى أنه من غير الواقعي مطالبة إسرائيل

¹ الطويل، يوسف، البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود وإسرائيل وأثره على القضية الفلسطينية خلال الفترة من (1948-2009)، مرجع سابق، ص 19.

بتقديم تنازلات تعرضها للخطر، وبناء عليه صممت المعايير والشروط في صفقة القرن بحيث تحقق أقصى امن لدولة إسرائيل، وبموجب ذلك سوف تحافظ إسرائيل على معظم المسؤولية الأمنية لدولة فلسطين، كما يتطلب ذلك ضرورة مواجهة الإرهاب خصوصاً الموجه ضد إسرائيل، وان الخرائط المرفقة صممت لتلبية المتطلبات الأمنية لدولة إسرائيل، كما أن غور الأردن سيكون تحت السيادة الإسرائيلية وهو أمر حاسم للأمن القومي الإسرائيلي، إضافة الى أن المعابر وما يمر من خلالها من بضائع وأشخاص يجب ان تخضع للرقابة الإسرائيلية، ويتطلب ذلك نزع سلاح التنظيمات بما لا يعرض دولة إسرائيل للخطر¹.

2.7 نظرة الرئيس دونالد ترامب الى العملية السلمية

باختصار يمكن القول: إن الخطوط العامة لبرنامج الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تؤيد حل الدولتين كإطار عام، حيث رأى الرئيس دونالد ترامب بأن الطريق الأوحى لإنهاء الصراع يتمثل بالمفاوضات بين الجانبين، وأن يقتصر دور الولايات المتحدة على تسهيل هذه المفاوضات وتقريب وجهات النظر بين الطرفين دون ممارسة أية ضغوط على إسرائيل، لذلك يعارض الرئيس ترامب أي خطوات فلسطينية أحادية الجانب يمكن أن تشكل من منظوره خطوات لا تخدم السلام في الشرق الأوسط كونها تشكل ضغوط على إسرائيل وتفرض عليها التزامات دولية وقانونية، كالتوجه للمؤسسات الدولية والأمم المتحدة ومقاضاة إسرائيل والمطالبة بدولة فلسطينية على حدود عام 1967م حسب قرارات الشرعية الدولية، وبذلك يرى أن الحل يجب أن يكون من خلال التوجه إلى طاولة المفاوضات دون شروط مسبقة، كما هدد دائماً باتخاذ خطوات تعرقل أي تحركات للفلسطينيين أحادية الجانب تهدف الى المساس بدولة إسرائيل، ولوح دائماً بحق النقض الفيتو ضد أي حل يتبناه مجلس الأمن الدولي ضد إسرائيل، وفي هذا السياق لا يمكن توقع أن تخرج سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن المواقف الأمريكية التقليدية بل تجاوز ذلك علانية، مع التأكيد دائماً على رفض أي تدخلات خارجية سواء من الأمم المتحدة أو

¹ عبد الله، المجالي (2020)، "صفقة القرن: تحليل المضمون"، دراسة منشورة، مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلد 24، العدد 91، دار المنظومة، ص 15.

المجتمع الدولي، وبالتالي ستكون هذه الإجراءات مرجعاً لتنفيذ السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وخاصة ما يرتبط منها بالاستيطان وتسريع عملية تهويد الضفة الغربية والقدس الشرقية دون أية معارضة¹.

ويرى الباحث ان توجهات الرئيس الأمريكي أعطت إسرائيل الضوء الأخضر لتسريع وتيرة الاستيطان وتهويد القدس وغيرها من السياسات التي تنتهي حل الدولتين بدون رقيب او عتيد.

2.8 السياسة الأميركية في عهد ترامب إزاء القضية الفلسطينية

بالرغم من كافة الاحداث والمعطيات على الساحة العربية والدولية إلا ان القضية الفلسطينية لا تزال تعد أحد أهم قضايا منطقة الشرق الأوسط، لان محاربة الإرهاب كما أكد ترامب تتطلب تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط وإيجاد حل للقضية الفلسطينية، والذي يعزز القضاء على ظاهرة الإرهاب في المنطقة والجماعات الإرهابية، والجديد في موقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب هو ربط القضاء على الإرهاب بإيجاد تسوية ما للقضية الفلسطينية تضمن الامن والاستقرار لانه بدون حل للقضية الفلسطينية لا يوجد ضامن لمكافحة الارهاب²، فقد أعرب ترامب أكثر من مرة عن استعداده للعمل مع الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي من أجل إحلال السلام وفق الرؤيا الامريكية والتي واجهت قبول ودعم إسرائيلي ورفض واستنكار فلسطيني³.

¹ ابوعدوان، سائد. (2018)، "الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمضمون وردود الأفعال الدولية"، تقدير موقف. فلسطين: مركز الاستقلال للدراسات الإستراتيجية جامعة الاستقلال -أريحا فلسطين، ص ص (4-5).

² في الولايات المتحدة الأمريكية، يعرف الإرهاب في المادة 22 من الفصل 38 من القانون الأمريكي 2656 «كعنف محرك سياسيًا ومرتب له مسبقاً مرتكب ضد أهداف معادية بواسطة مجاميع دون وطنية أو وكالات سرية، ويعرف الإرهاب على أنه:

- استخدام العنف أو التهديد به لخدمة أهداف سياسية، دينية، أيديولوجية، اجتماعية، والأفعال المرتكبة من قبل جهات فاعلة غير حكومية أو (الشخصيات المتخفية الذين يخدمون نيابة عن حكوماتهم).
 - الأفعال التي تصل إلى أكثر من الضحايا المستهدفين المباشرين، وتستهدف أيضاً عدداً كبيراً من المجتمع.
- ³ ابو كريم، منصور (2018)، "اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب"، ورقة منشورة في مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، قطر، ص35.

وحول توجهات السياسة الأميركية في عهد ترامب اتجاه القضية الفلسطينية، وحل الدولتين فقد أعلن وزير الخارجية مايك بومبيو (Mike Pompeo) أن واشنطن لم تعد متمسكة بحل الدولتين أساساً لحل الصراع بين فلسطين وإسرائيل، والتواصل إلى اتفاق سلام بينهما، بل ستدعم أي اتفاق يتوصل إليه الطرفان أياً كان هذا الاتفاق وضمن معايير واسس جديده تدعمها أمريكا ودون الرجوع الى القرارات الدولية السابقة، وبحسب ما أشار إليه المسؤول فإن السلام هو الهدف سواء عن طريق حل الدولتين أو حلول أخرى يتم الاتفاق عليها بين الفلسطينيين والاسرائيليين، إذا كان هذا ما يريده الطرفان أو عن طريق حل آخر، وأن الإدارة الأميركية تحت قيادة الرئيس دونالد ترامب لن تسعى بعد اليوم إلى إملاء شروط لحل النزاع بين الفلسطينيين وإسرائيل وإنما ستساهم في تذليل العقبات وتقديم الدعم اللازم للنجاح في ذلك¹.

ويرى الباحث ان هذه السياسات لا تلزم إسرائيل بأي قرارات صادرة عن مجلس الامن والأمم المتحدة وتفسح المجال أمام إسرائيل للسيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية، وتعززها من خلال سلسلة من الضغوط والممارسات الامريكية والتي تتمثل في:

أولاً: مارست الإدارة الأميركية برعاية الرئيس ترامب سياسة العقوبات اتجاه القيادة والشعب الفلسطيني كأدوات لإجبارهم على التعاطي مع الرؤية الأميركية الرامية لحل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال عدة إجراءات من أبرزها:

1. إغلاق ممثليه فلسطين: قامت إدارة ترامب قبل نقل السفارة بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن للضغط على السلطة الفلسطينية، وهي تحارب الدبلوماسية الفلسطينية في الأمم المتحدة وأي تحرك في النطاق الدولي، وقد أعلنت إدارة ترامب في أيلول/سبتمبر 2018 عن إغلاق بعثة منظمة التحرير في واشنطن عام 1994، أي بعد أن تم توقيع اتفاق أوسلو، الذي اعترفت من خلاله منظمة التحرير بإسرائيل، فيما اعترفت إسرائيل بالمنظمة ممثلاً للشعب الفلسطيني، وذلك عبر رسائل الاعتراف المتبادلة بين

¹ ابو كريم، منصور، "اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب"، مرجع سابق، ص36.

الطرفين الملحقة بإعلان المبادئ الموقع في واشنطن بتاريخ 13-9-1993م¹، ويرى الباحث ان اغلاق ممثلية فلسطين في واشنطن يشير الى عجز الإدارة الامريكية في اعتماد الحوار كوسيلة بين الطرفين، والتركيز على توفير الامن الإسرائيلي على حساب الحقوق الفلسطينية ضاربة بعرض الحائط كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية حول أسس ومعايير حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

2. مارست الإدارة الامريكية الضغط المالي على السلطة، بقرار الإدارة الأميركية في آب/أغسطس 2018، بسحب أكثر من 200 مليون دولار من برامج مساعدات الإغاثة للفلسطينيين. وجاء في مذكرة مقتضبة صدرت عن الوزارة، أن هذا القرار اتخذ بتوجيه من ترامب، بمراجعة المساعدات المقدمة للسلطة لضمان أن يتم إنفاق هذه الأموال بما يتماشى مع المصالح القومية للولايات المتحدة.

واستمراراً لقرارات وقوانين قطع المساعدات عن السلطة، أقر الكونغرس الأميركي قانون قطع المساعدات المالية لقوى الأمن الفلسطينية نهاية أيلول/سبتمبر 2018، ووقع ترامب عليه في الثالث من تشرين أول/نوفمبر 2018.

ثانياً: الولايات المتحدة وضغوط التفاوض على الفلسطينيين

بعد اثنين وعشرين عاماً من تأجيل قرار الكونغرس الأميركي بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس؛ استخدم الرئيس ترامب صلاحياته بتنفيذ قرار نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس. لقد أعلن الرئيس ترامب في يوم (6) كانون الأول/ديسمبر 2017م اعتراف إدارته بالقدس عاصمة لإسرائيل، إعتبر القرار الذي أصدره الرئيس الأميركي دونالد ترامب (Donald Trump) بمثابة رصاصة الرحمة لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية التي ترعاها الولايات المتحدة الأميركية، إن تداعيات القرار خطيرة خاصة على مستقبل مدينة القدس، فقد انتشرت بعد صدور القرار عدة تسريبات عن صفقة جديدة أطلق عليها "صفقة

¹ صلاح، عقل (2019)، في السياسة الأميركية اتجاه القضية الفلسطينية: على الرابط

<https://www.almayadeen.net/books/927586>

القرن"، كان للقدس النصيب الأكبر، وقد أشار أحد بنودها إلى أن القدس لن تكون عاصمة للفلسطينيين، بل ستكون أبو ديس هي العاصمة، بيد أن هذا القرار أعطى إسرائيل اندفاعاً شديداً نحو التوسع الاستيطاني في مدينة القدس ومحيطها، بهدف تغيير الوضع الجغرافي لها لتصبح " القدس الكبرى"، وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة في عدد السكان الإسرائيليين في المدينة المقدسة، ويحسم المسألة الديمغرافية فيها¹.

يحمل القرار الذي اتخذه ترامب - نقل السفارة الأمريكية إلى القدس - مخاطرة كبيرة دفعت البعض إلى وصف القرار بأنه انقلاب على السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، نتيجة لما يمكن أن يحدث برفض واسع للسياسة الأمريكية، كما أن هذا القرار يمكن أن يؤثر على مصالحها الحيوية في المنطقة، كذلك يمكنه أن يؤدي إلى اضطرابات أمنية في الأراضي الفلسطينية والمحيط الإقليمي الملتهب، وكما يعمق الشعور المعادي للسياسات الأمريكية لدى الرأي العام العربي والإسلامي، ويشكل تهديداً صريحاً للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، وقد واجهت هذا القرار موجات غضب شعبي، وانتقادات عديدة، بالإضافة إلى أن هذا القرار يؤثر في مصداقية الولايات المتحدة ومستقبل دورها كوسيط في المنطقة، بل أن تكون جزءاً من مساعٍ حميدة للتوفيق بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي².

بعد سلسلة الإجراءات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تهدئة السلطة الفلسطينية ومحاولة إعادتها إلى المفاوضات، من خلال التسويق للتنازلات التي يجب أن يقدمها الطرفان لتحقيق السلام عالمياً من وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية، وتصور "إسرائيل" أيضاً أنها متضررة وستقدم استحقاقاً فيه تنازلات في المفاوضات، وستكون هناك محفزات اقتصادية سخية للفلسطينيين، وتخفيف ملحوظ فيما يواجهونه من مشاق وصعاب في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار خطة ترامب للسلام.

¹ الهندي، عدنان وأبوجزر فداء. (2018)، "مستقبل مدينة القدس في ضوء اعتراف الرئيس الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل". بحث محكم. غزة، فلسطين

² أبوطه، علاء. (أبريل، 2018)، "القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال ونقل السفارة الأمريكية إليها: تبعاته السياسية والخيارات الفلسطينية المتاحة". تقدير موقف. غزة: الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني "حشد".

ثالثاً: تجاوزت الولايات المتحدة مرحلة الدعم والانحياز التقليدي لـ"إسرائيل" في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، رغم إعلان الإدارة نيتها لحل الصراع القائم، فالسياسات والإجراءات الأميركية أتجاه الصراع الفلسطيني والإسرائيلي والقضية الفلسطينية، تظهر وبشكل واضح وبدون أي غموض أن الإدارة الأميركية في عهد ترامب هي شريك مع الاحتلال في تنفيذ المشروع الإسرائيلي القاضي بتصفية القضية الفلسطينية وانهاء حل الدولتين¹.

إن سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب هذه أحدثت انقلاب نوعي في العملية السلمية حيث أنها استبدلت موضوع الأرض مقابل السلام إلى السلام مقابل الاستسلام، وانحازت تماماً إلى الموقف اليميني المتطرف، ووقفت وبكل استخفاف ضد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، من خلال الدعم اللامحدود لإسرائيل والذي تمثل في نقل السفارة الأميركية إلى القدس والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وشرعنه الاستيطان ولا عودة للاجئين ووقفت الدعم لكافة المؤسسات الفلسطينية، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، ومارست الضغوط على الدول العربية للتطبيع والذي يعتبر بالنسبة لها القضية الأكثر أهمية في الشرق الأوسط، واتخذت مجموعة من الاجراء القمعية ضد كافة مؤسسات دولة فلسطين دون ادنى التفات للحق الفلسطيني وبما يخدم دولة إسرائيل².

2.9 المواقف الفلسطينية من سياسة ترامب

لم يتقبل كافة أطراف الشعب الفلسطيني صفقة القرن، واتخذت القيادة الفلسطينية خطوات تمثلت في قطع الاتصالات الدبلوماسية، ورفض الرعاية الأميركية المنفردة لعملية التسوية، وذلك بقرار من الرئيس الفلسطيني محمود عباس في كانون الأول/ديسمبر (2017)، بعد فترة وجيزة من اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وأعلن رفضه المشاركة في أي خطة سلام تقدمها إدارة ترامب، وشرع في حملة دبلوماسية إقليمية ودولية قوية لمواجهة هذه الإجراءات الأميركية والتي لاقت ترحيب دولي ومحلي.

¹ بوعدوان، سائد. (2018) "الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمضمون وردود الأفعال الدولية". تقدير موقف. فلسطين: مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية جامعة الاستقلال.

² العيلة، خليل. (2018) "السياسات الأميركية إزاء قضايا الحل النهائي "قضية القدس أمودجاً" 1993-2018. بحث محكم. غزة، فلسطين.

أعلن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، رفضه لـ"صفقة القرن" التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، واصفا هذه الخطة بأنها "مؤامرة لن تمر". وقال الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في كلمة ألقاها خلال اجتماع طارئ للقيادة الفلسطينية في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، ردا على إعلان ترامب بنود "صفقة القرن": "القدس ليست للبيع، وكل حقونا ليست للبيع والمساومة، وصفقة المؤامرة لن تمر، وسيدهبها شعبنا إلى مزابل التاريخ كما ذهبت كل مشاريع التصفية والتآمر على قضيتنا العادلة." وأضاف أن مخططات تصفية القضية الفلسطينية محكوم عليها بالفشل والزوال، وهي لن تسقط، قائلا: "سنعيد هذه الصفعة صفعات في المستقبل"¹

وقالت حركة حماس إن الخطة التي أعلنها ترامب ستكون مدعاة لتفجير الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، ولن تكون مصدرا للأمن والسلام في المنطقة، وإنها تهدف لتصفية القضية الفلسطينية وتثبيت أركان الدولة اليهودية العنصرية المتطرفة.

وقال القيادي في حركة الجهاد الإسلامي داود شهاب إن الموقف الفلسطيني الرفض لهذه الصفقة سيجرم بالحرص على تعزيز الوحدة والمشاركة مع الكل الوطني في مواجهتها وتفعيل المقاومة بكل أشكالها.

وفي الداخل الفلسطيني المحتل، أعلنت القائمة المشتركة التي تمثل الأحزاب والتيارات العربية رفض خطة ترامب لأنها "تكرّس الاحتلال والاستيطان"، مشيرة إلى أنها مخطط لتصفية حقوق الشعب الفلسطيني ومنع السلام العادل.²

ويرى الباحث انه لم يتبقّ لترامب، أي وسائل ضغط على الفلسطينيين، حيث استنفذت الإدارة أدوات الضغط الدبلوماسي والمالي المتاحة لها وحركة كافة أصدقائه للضغط على الفلسطينيين وارغامهم على القبول بصفقة القرن.

¹ موقع RT الاخباري (2020) عباس: القدس ليست للبيع و"صفقة القرن" مؤامرة لن تمر"، على الرابط https://arabic.rt.com/middle_east/1080741

² الجزيرة نت (2020)، "تأييد ورفض ودعوات للتأني.. كيف استقبل العرب والعالم خطة ترامب للسلام؟" على الرابط <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/29>

في المقابل صمد الشعب الفلسطيني وقيادته أمام الضغوط الأميركية، ولا تزال القضية الفلسطينية تحظى بدعم دولي، رغم انعدام قدرة المجتمع الدولي على مواجهة الرئيس الأمريكي السابق في تلك الحقبة.

وفي مقابلة مع الدكتور محمد المصري¹، فقد أشار الى ان المشاكل بدأت مع الرئيس ترامب قبل دخوله للبيت الابيض وبعد ما اتخذ مجلس الأمن الدولي قرارا في 23 ديسمبر 2016، يطالب اسرائيل بوقف الاستيطان، وللمرة الأولى لم تتخذ الإدارة الأمريكية برئاسة أوباما ونائبه بايدين حق النقد الفيتو، والذي طلبه به ترامب قبل تولي الحكم، والذي جاء في دعايته الانتخابية تأكيده على حق اسرائيل ببناء المستوطنات ووعده بأنه سوف ينقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس ووعده بأنه سيعترف بسيادة اسرائيل على القدس.

وبعد تسلمه السلطة طرح ترامب خطة للشرق الاوسط سميت صفقة القرن، والتي تضمنت الاعتراف بالقدس عاصمة اسرائيل ونقل السفارة ووقف الدعم لوكالة الغوث ووقف الدعم المقدم للسلطة الفلسطينية ووقف المساعدات المقدمة من وكالة التنمية الأمريكية (USAID)، كما مارس الرئيس الأمريكي كل الضغوط على الدول العربية ووقف تقديم الدعم المالي للسلطة.

وعمل على محاصرة الفلسطينيين في كافة المنابر والمنظمات الدولية وبالتالي فإن الرئيس ترامب حاصر القيادة الفلسطينية وشكك بشرعيتها كما حاصرها ماليا وسياسيا وانحاز كلياً للرواية الاسرائيلية ويعتقد بان من كتب صفقة القرن تنتيا هو وترامب تبني هذه الصفقة التي أفشلها الفلسطينيون².

ويرى الباحث ان هذا الموقف جعل الاحتلال يتغول من خلال بناء المستوطنات ووقف الدعم للمستشفيات في القدس هذه الازمة القت ظلالها بشكل على الحياة العامة.

¹ محمد المصري، مقابلة شخصية، مدير المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، رام الله -27-3-2021.

² المرجع السابق.

2.10 ملخص الفصل

تتأول هذا الفصل جوانب تتعلق بكيفية نظر السياسة الأمريكية الى القضية الفلسطينية بوجه خاص والشرق الأوسط بوجه عام، وهي عملية متدفقة ومتحولة، يديرها صانعو السياسة في ضوء أهداف شبه ثابتة، ولكن تحت ظروف متغيرة دائماً.

وأن صياغة السياسة الأمريكية الخارجية تتم من خلال عملية معقدة يشارك فيها العديد من الأجهزة الحكومية والأعداد الكبيرة من القوى ذات المصالح والأهداف المتباينة كما تتصف تلك السياسة أيضاً بكونها تصاغ أمام أجهزة الإعلام وبمشاركة الكونجرس والرأي العام وجماعات الضغط الخاصة.

وان كافة الحكومات الأمريكية المتعاقبة تضع بعين الاعتبار حماية وامن إسرائيل في الشرق الأوسط، كما اظهر الفصل الإجراءات الأمريكية في ظل حكومة الرئيس دونالد ترامب وما اتخذته من سياسات في الشرق الأوسط لخدمة دولة إسرائيل على حساب القضية الفلسطينية والضغوط التي اتبعتها للتأثير على القيادة الفلسطينية وجعلها تزدخ لصفقة القرن وجعلها توافق على الشروط الامروإسرائيلية، والمواقف المواكبة لذلك ورفض القيادة الفلسطينية ل خطة ترامب وصفقة القرن.

الفصل الثالث

واقع الامن الفلسطيني

الفصل الثالث

واقع الامن الفلسطيني

3.1 مقدمة

تم تأسيس السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق اعلان المبادئ بما يعرف باتفاق أوسلو المبرم بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في واشنطن في أيلول 1993، وقد تلا إعلان المبادئ مجموعه من الاتفاقيات أهمها اتفاق نقل السلطات والصلاحيات الموقع في القاهرة في أيار عام 1994م والمعروف باتفاق أوسلو (2)، وفيما يلي اتفاق القاهرة ومن ثم الاتفاقية الموقعة في واشنطن في أيلول 1995، الاتفاقية المرحلية التي ألغت اتفاق القاهرة وحلت مكانه¹.

ولقد ساهمت هذه الاتفاقيات على إنشاء القطاع الأمني الفلسطيني، حيث أشارت المادة (8) من اتفاق إعلان المبادئ إلى طبيعة العلاقة في المجال الأمني بين الطرفين، وجاءت تحت عنوان "النظام العام والأمن"، وقد نصت على مايلي: - من أجل ضمان النظام العام والامن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سيثبئ المجلس قوة شرطية قوية، بينما ستستمر إسرائيل في الإطلاع بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام².

ينظر الى الأمن بأنه حاجة ماسة لكل المجتمعات فيدون الامن لا يمكن تحقيق التنمية والاستقرار، ويمثل الامن قضية جوهرية للشعب الفلسطيني في ظل ما عاناه ويعانيه من ظلم واضطهاد على مر العصور وخصوصا بعد العام(1917)، وبدء المخططات الدولية لإنشاء الكيان الصهيوني، و أدت هذه المخططات إلى النكبة الفلسطينية عام(1948) وإقامة دولة إسرائيل على أرضه وتهجيريه وتشتيته إلى مختلف بقاع العالم، وأكملت إسرائيل احتلالها لباقي

¹ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (2013)، "أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة"، رام الله، ص 65 وما بعدها.

² وثيقة إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (النسخة المترجمة) (1994)، سلسلة الوثائق الفلسطينية، مركز القدس للإتصال والإعلام، القدس، ص 11.

الأراضي الفلسطينية عام 1967م، والتي زادت هموم الشعب الفلسطيني وجعلته لا يشعر بالأمن، في ظل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية من قتل واعتقال وترهيب، ومصادرة للأرض وبناء للمستوطنات ومحاولة طمس الهوية الوطنية الفلسطينية ومنع الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وتحقيق طموحاته وآماله¹.

بالرغم من توقيع اتفاقية المبادئ أوسلو عام (1993) بين (منظمة التحرير الفلسطينية) وإسرائيل، إلا أن الواقع السياسي والإجراءات الأمنية الاسرائيلية بقيت على حالها، ولم يشعر المواطن الفلسطيني بوجود الأمن الشخصي وخاصة مع وجود المستوطنات والمستوطنين بمحاذاة البلدات الفلسطينية وممارسة أبشع صور الإرهاب والاعتداء على المواطن الفلسطيني، والتي أفقدته الشعور الدائم بالأمن والاستقرار².

وفي هذا الجانب يرى الباحث أن إسرائيل استغلت تحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطب الى نظام احادي القطب مما زاد من غطرسة إسرائيل دون قيود مسلحة بالفيتو الأمريكي، الامر الذي ساعد إسرائيل على ارتكاب الجرائم بحق الفلسطينيين دون رادع أخلاقي أو قانوني، كما أن تهرب إسرائيل من اتفاق اعلان المبادئ في اوسلو ومماطلتها الدائمة في تنفيذ بنود الاتفاقية وصولاً إلى الحل النهائي، أثر ذلك على كافة المجالات وخصوصاً الجانب الأمني والشرطي وفرض سيادة القانون.

وفي ظل المعطيات الكثيرة وغياب الدولة الفلسطينية المستقلة، فإن ذلك يظهر إشكالية كبيرة في تعريف مفهوم الأمن في فلسطين وخاصة أن مفهوم الأمن يتضمن أمن الدولة وأفرادها ومجتمعها وحدودها في حين ما زال الفلسطينيون يقعون تحت الاحتلال في بقعة لا حدود جغرافية واضحة المعالم قابلة للحياة ومعترف بها.

¹ الشروف، حابس (2010)، " دور المؤسسة الأمنية في بناء الدولة الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة

القدس ابوديس-فلسطين، ص1

² المرجع السابق، ص1.

3.2 مفهوم الأمن الفلسطيني

يمكن القول أن مفهوم الأمن في فلسطين قد ارتبط باتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو) التي أعطت للسلطة الوطنية الفلسطينية صلاحيات أمنية داخلية محدودة ومقيدة خصوصاً داخل مناطق (B،C)، وفق نص الاتفاقية وأن على السلطة الفلسطينية ضمان النظام العام والأمن الداخلي، وإن إسرائيل تتحمل مسؤولية الدفاع المخاطر الخارجية وتتحكم بالحدود والجو، وبالرغم من هذه الإشكاليات سعت السلطة الفلسطينية إلى وضع مفهوم أمني فلسطيني نابع من نضال وكفاح الشعب الفلسطيني، وتوظيفه من أجل الحرية والاستقلال والتي تعارضه إسرائيل وتضع امامه العقبات والتحديات الكثيرة¹.

وفي هذا السياق يمكن التمييز بين مفهوم الأمن الفلسطيني والذي يسند إليه الحفاظ على الإنسان الفلسطيني، وتنميته وتطويره وبلورة هويته وتمكينه من الصمود على أرضه من أجل استكمال أهدافه في الحرية والاستقلال، وعليه يمكن القول إن عناصر الأمن الفلسطيني بمفهومه الشامل يتكون من أمن الإنسان والتنمية والحقوق وهي العناصر الواجب توفرها لدى الأمن الفلسطيني للنجاح في فرض الأمن والنظام العام.

أما مفهوم الأمن القومي الفلسطيني، يكون من اختصاص (منظمة التحرير الفلسطينية) بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهدفها الحفاظ على الهوية الفلسطينية للفلسطينيين في كل مكان وخاصة في الشتات ومحاولة احياء القضية الفلسطينية في عقل ووجدان اجياله، والحفاظ على حقوقه غير القابلة للتصرف كما نصت عليه المواثيق والمعاهدات الدولية، والعمل على تحقيق تقرير مصير الشعب الفلسطيني ونيل استقلاله².

¹ عبد الهادي، عبد الناصر (2008)، "الأمن الشامل وانعكاساته على التخطيط الاستراتيجي"، رسالة ماجستير جامعة

الأمير نايف، الرياض، ص256

² المرجع السابق، ص256.

3.3 فكرة الشرطة الفلسطينية

في ظل السيطرة الإسرائيلية على مناطق الأراضي الفلسطينية ومنذ القدم، ركز الفلسطينيون أكثر على حقوقهم الوطنية المشروعة حسب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، أكثر من تركيزهم وحاجتهم للقانون والنظام.

وبالتالي كانت فكرة الشرطة تهدف للمحافظة على الجبهة الداخلية وعلى حرمة الدم الفلسطيني، كاستجابة للتطورات المرتبطة بمحادثات السلام المستمرة، و بدأت مناقشة فلسطينية لاستكشاف قضايا أمنية وشرطية تحت نظام الحكم الذاتي وفي إطار اتفاقيات السلام.¹ المستقبلية

إن الاحتلال الإسرائيلي عمل على إجهاض الجهود في الداخل لإنشاء قوة شرطة فلسطينية لأسباب سياسية؛ لأن منظمة التحرير كانت تهدف من وراء تلك القوة إلى جعلها رمزاً لتحرير الوطن. وبذلك قامت المجموعات المقاتلة التابعة لمنظمة التحرير وصقور فتح كسلطة محلية على الأرض، وقد تم تسهيل عملهم نوعاً ما بعد اتفاقية أوسلو، وكان ذلك واضحاً من خلال الإعلان الرسمي لمنظمة التحرير عن نهاية الانتفاضة الأولى، إن الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير في التاسع من أيلول لعام 1993، قاد إلى إنهاء الحظر على منظمة التحرير وحركة فتح، وتم فتح مكاتب لمنظمة التحرير في الأرض الفلسطينية وعدد من الذين خدموا في تلك المكاتب كانوا في يوم من الأيام النظراء المحليين للسلطات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.²

ولم تكن مسألة إنشاء الشرطة الفلسطينية تحظى باهتمام كبير في مباحثات الحل السلمي وعملية السلام، خلال السنة الأولى بعد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر عام 1991، إذ كانت المحادثات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية تركز وتبحث في القضايا الكبيرة وتقسيمات المناطق والحدود، وبعد ذلك فقد أصبحت فكرة إنشاء قوة الشرطة قضية أساسية وضرورية لأنها تمثل

¹ Lia, Brynjar, (2004): **A Police Force without a State: The Palestinian Security Forces and International Police Aid in the West Bank and Gaza.** New York: Ithaca.P 267.

² الشروف، حابس، "دور المؤسسة الأمنية في بناء الدولة الفلسطينية"، مرجع سابق، ص43

السيادة والسيطرة على الأراضي وفي إطار نقل الاختصاص من الإسرائيليين إلى السلطة الفلسطينية¹.

3.4 تشكل المؤسسة الأمنية والشرطية بعد اتفاق أوسلو

نص القانون الفلسطيني الأساسي المعدل منه على أن: "قوات الأمن والشرطة قوة نظامية وهي القوة المسلحة في البلاد التي ينحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وحماية المجتمع والسيادة على حفظ الأمن والنظام العام والأداب العامة وتؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في استخدام كامل الحقوق والحريات"².

جاء إنشاء وتأسيس قوة أمنية فلسطينية محدودة الصلاحيات، ضمن إطار اتفاق أوسلو والذي بموجبه تم الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في 13 أيلول عام 1993، فقد نصت المادة الثامنة من اتفاقية أوسلو بشأن النظام العام والأمن على ما يأتي: "من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة، ليتم تأسيس قوة شرطية قوية، وكذلك نص الملحق الثاني من الاتفاقية نفسها على اتخاذ ترتيبات بشأن قوى الأمن الداخلي والنظام العام، ويمكن القول إن شرعية الأجهزة الأمنية جاءت من مشروعية السلطة نفسها، وهذا مرده إلى الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وخلال الفترة الانتقالية بين تاريخ اتفاقية أوسلو في أيلول لعام 1993 وإعادة الانتشار الإسرائيلي في منتصف أيار في عام 1994، ركزت الجهود على إعداد الشرطة الفلسطينية الرسمية من قوات منظمة التحرير والمؤسسات الأمنية الموجودة في مختلف الدول"³.

3.5 الإطار القانوني الناظم لعمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية

يرمز مصطلح الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الأراضي التابعة لفلسطين التاريخية واحتلتها إسرائيل في شهر حزيران عام 1967، وهي تحديداً الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية

¹ Lia, Brynjar, A Police Force without a State: P 267.

² المادة (84) من القانون الفلسطيني الأساسي المعدل.

³ الشروف، حابس، "دور المؤسسة الأمنية في بناء الدولة الفلسطينية"، مرجع سابق، ص 43

وقطاع غزة، وتشكل الأراضي الفلسطينية المحتلة ما يعادل 22% من فلسطين التاريخية، التي سيطرت عليها سلطات الانتداب البريطاني قبل عام 1948.

وبعد مفاوضات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في أوسلو عاصمة النرويج، تشكلت الأجهزة الحكومية الإدارية والأمنية الفلسطينية وفق الاتفاق المبدئي لإعلان المبادئ عام 1993 م، وبعد اتفاق غزة-أريحا عام 1994م الذي حدد القواعد اللازمة لإعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي وتسليم الأراضي للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما جاءت الاتفاقية التالية في واشنطن والتي عملت على تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج) وبموجب هذه الاتفاقية لكل منطقة من هذه المناطق حدودها التي تميزها عن غيرها، أو الأصول المتبعة في إدارتها والقيود والترتيبات الأمنية المفروضة بناء عليها، ففي المنطقة (أ) تتمتع السلطة الفلسطينية بمسؤوليات إدارية وأمنية كاملة، بينما تمتلك في المنطقة (ب) المسؤولية الإدارية وفي منطقة (ج) وهي المساحة الأكبر من الأراضي الفلسطينية تخضع تحت السيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية الكاملة¹.

وهي على النحو التالي: بعد اتفاقيات أوسلو، قُسمت الضفة الغربية المحتلة إلى ثلاث مناطق:

المنطقة أ: وتشكل 3% من أراضي الضفة الغربية، وامتدت عام 1999 لتشكل 18% من الضفة. وتخضع غالبية شؤون هذه المنطقة لسيطرة السلطة الفلسطينية.

المنطقة ب: وتشكل 21% من أراضي الضفة الغربية، وتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية قطاعات التعليم والصحة والاقتصاد في هذه المنطقة لكن السيطرة الكاملة على الأمن الخارجي للمنطقتين (أ و ب) تتبع لإسرائيل، بمعنى أن لها الحق الكامل لدخول هاتين المنطقتين في أي وقت، بهدف اعتقال أو اغتيال أي مواطن فلسطيني.

¹ رولان فريدريك، ارنولد ليتهود، فراس ملحم (2006)، التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن القطاع الأمني / مركز جنيف للرقابة على الديمقراطية على القوات المسلحة، دراسة منشورة، ص 20.

المنطقة ج: وتشكل 60% من أراضي الضفة الغربية المحتلة. وبناءً على اتفاقيات أوسلو، يجب أن تتبع هذه المنطقة لسيطرة السلطة الفلسطينية، لكن على أرض الواقع، تسيطر إسرائيل على جميع جوانب الحياة فيها، بما في ذلك الأمن والتخطيط العمراني والبناء¹.

كما وحلت محل اتفاقية القاهرة والتي اشتملت في المادة (12) وتحت فصل ترتيبات الأمن والنظام العام على نص تشكيل قوة شرطية فلسطينية قوية، ونتيح الاتفاقية في الملحق الأول لها للسلطة الوطنية الفلسطينية إنشاء أجهزة أمنية جديدة مما يرفع عدد فروع قطاع الأمن في الأراضي الفلسطينية إلى ستة هي الأمن العام، الشرطة المدنية، الأمن الوقائي، المخابرات، الأمن الرئاسي، الدفاع المدني².

3.6 مكونات السياسة الأمنية الفلسطينية وأهدافها الاستراتيجية

تمثل دور المؤسسات الحكومية المدنية والأمنية ومؤسسات المجتمع المدني الاقتصادي والاجتماعي، بوضع الخطط التنموية والتطويرية لاستمرار الحياة واستقرارها، أما المؤسسات الحقوقية الفلسطينية فتتمثل دورها في مواجهة كافة المخططات والسياسات الإسرائيلية في المنظمات الدولية ومحكمة الجنايات الدولية لوضع حد لتلك السياسات، لأنه لا استقرار محلي ولا إقليمي ولا دولي دون حل القضية الفلسطينية على أساس المرجعيات الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي والمبادرات الدولية الملزمة على أساس قرار مجلس الأمن 242 القاضي بانسحاب الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967م وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف ولوضع حد لإنهاء آخر احتلال في العالم الذي ينادي بحرية وضمان حق الجميع بالعيش بكرامة وأمن وأمان³.

¹ نبعة، عابدة، مناطق جيم تقرير منشور على الرابط الإلكتروني <https://interactive.aljazeera.com/aja/palestineremix/phone/area-c.html>

² الملحق الأول المادة (2/أ) الاتفاقية الانتقالية الإسرائيلية - الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة 1995.

³ جردات، سليمان (2018)، "التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية الفلسطينية في تقديم خدماتها الإدارية والأمنية في المناطق التي تخضع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي"، بحث مقدم لمؤتمر المعهد الدولي للعلوم الإدارية.

ويأتي دور المؤسسة الأمنية منسجم مع الأدوار الأخرى ومكمل لها، إذ تهدف السياسة الأمنية الفلسطينية إلى المحافظة على امن الوطن وحماية الدستور وتطبيق القانون وتنفيذ قرارات السلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية والتي تنظم حياة المجتمع الفلسطيني بكفاءة وفاعلية، من خلال العمل على تطوير قدرات أجهزة الأمن الفلسطينية بشريا وفنيا وتمكينها بحيث تكون قادرة على المحافظة على امن المواطن الفلسطيني حيثما كان وحماية حقوقه الخاصة والدفاع عنها بكافة الوسائل والامكانيات، وتطوير أساليب ووسائل محاربة الجريمة بأنواعها وتطبيق القانون وفرض النظام العام في جميع الأراضي الفلسطينية، ومواجهة التحديات والانتهاكات السياسية والأمنية والاستيطانية ودعم صمود المواطن الفلسطيني واستغلال الموارد الطبيعية في مناطق C والمناطق المهمشة والتي تمثل ما نسبته 63% من أراضي الدولة الفلسطينية¹.

3.7 الرؤيا والرسالة والقيم والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة الأمنية الفلسطينية

انطلقت رؤية قطاع الأمن الفلسطيني من كونه قطاع أمني رشيد يساهم في بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة وحمايتها من أية تهديدات داخلية أو خارجية.

وركزت الرسالة على المساهمة في خلق بيئة آمنة ومستقرة ومزدهرة، وتعزيز شعور المواطن بالأمن والأمان، من خلال تسريع وتيرة تطوير وتنظيم وبناء قدرات مؤسسات قطاع الأمن ذات الجهود الموحدة والأدوار المحددة والقدرات العالية. ومواجهة التهديدات بالوسائل التي يتيحها القانون، على أسس من المهنية والكفاءة والشفافية، وصيانة الحريات والحقوق العامة والخاصة والشاركة المحلية والإقليمية والدولية، ضمن قيم تدعو إلى: المشاركة، سيادة القانون، الشفافية، المحاسبة، الكفاءة الفاعلية، بناء التوافق العام، الاستجابة، الرؤية الإستراتيجية، العدالة والشمولية².

¹ جردات، سليمان (2018)، "التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية الفلسطينية في تقديم خدماتها الإدارية والأمنية في المناطق التي تخضع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي"، مرجع سابق.

² الخطة الاستراتيجية لقوى الامن. مرجع سابق

وقد حددت الخطة الإستراتيجية لقطاع الأمن الفلسطيني أربعة أهداف إستراتيجية لقطاع الأمن، وهذه الأهداف الرئيسية التي يسعى الأمن الفلسطيني لتحقيقها وهي النحو التالي:

الهدف الأول: توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن.

الهدف الثاني: حوكمة المؤسسة الأمنية.

الهدف الثالث: تعزيز القدرات وضمان الاستخدام الأمثل للموارد¹.

3.8 الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتشكيلاتها

وفق المادة 84 من القانون الأساسي الفلسطيني المنظم لعمل المؤسسة الامنية أعتبرت قوات الأمن والشرطة قوة نظاميه وهي القوة المسلحة في البلاد، وتتنصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة، بحيث تؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق والحريات العامة والخاصة².

وقد نظم عمل قوى الأمن الفلسطيني عبر مجموعه من القوانين والقرارات منها قانون الخدمة في قوى الأمن رقم 8 للعام 2005، وكذلك قانون جهاز المخابرات العامة وقانون جهاز الدفاع المدني والقرار بقانون لجهاز الأمن الوقائي، وقرار بقانون لجهاز الشرطة الفلسطيني.

وتتكون المؤسسة الأمنية بوضعها الحالي من (جهاز الأمن الوطني، جهاز الشرطة المدنية، جهاز المخابرات العامة، جهاز الأمن الوقائي، جهاز الاستخبارات العسكرية، جهاز الحرس الرئاسي، جهاز الدفاع المدني، جهاز الضابطة الجمركية). والهيئات والمديريات والادارات التي تساند عمل الأجهزة الأمنية وهي: (هيئة التدريب العسكري، الإدارة المالية العسكرية، هيئة

¹ الخطة الاستراتيجية لقوى الامن، مرجع سابق.

² صدر بمدينة رام الله بتاريخ: 2003/3/18 ميلادية الموافق: 15/محرم/ 1424 هجرية ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الفلسطينية.

الإمداد والتجهيز، مديرية الارتباط العسكري، هيئة التنظيم والإدارة، هيئة القضاء العسكري، مديرية التسليح المركزي، هيئة التوجيه السياسي والوطني، مديرية الخدمات الطبية العسكرية)¹.

ويتكامل عمل المؤسسة الأمنية الفلسطينية مع عمل كافة الوزارات الحكومية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والمشمولة بقطاع الحكم، وخصوصاً وزارة المالية والتخطيط، وزارة العدل، ووزارة الحكم المحلي.

كما وتخضع المؤسسة الأمنية الفلسطينية لأحكام القانون وللرقابة الحكومية والبرلمانية والمجتمعية وتعمل على تعزيز علاقتها مع مؤسسات المجتمع الأهلي ونشرها في كافة خططها وبرامجها ومشاريعها التطويرية بهدف خدمة الأهداف المشتركة وتعزيز المسؤولية المجتمعية بحيث يكون الجميع شركاء في توفير الأمن والأمان.

إضافة إلى العديد من الجهات والمنظمات الدولية الشقيقة والصديقة الداعمة للمؤسسة من خلال تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع².

وتقسم الأجهزة الأمنية حسب اختصاصاتها وتبعيتها الإدارية على النحو التالي:

أ. أجهزة تتبع لوزير الداخلية

وهي جهاز الشرطة المدنية، جهاز الأمن الوقائي، جهاز الدفاع المدني، جهاز الضابطة الجمركية.

ب. أجهزة تتبع للرئاسة

وهي على النحو التالي: جهاز حرس الرئيس، جهاز الأمن الوطني، جهاز المخابرات العامة، جهاز الاستخبارات العسكرية.

¹ عوض، نبيلة (2018)، "المسؤولية التأديبية والانضباطية لمنتسبي قوى الأمن الفلسطينية"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.

² الخطة الاستراتيجية لقطاع الأمن الفلسطيني (2017-2022م).

ج. نبذة تعريفية عن الأجهزة الأمنية الفلسطينية

وتتكون مما يلي:

1. جهاز المخابرات العامة

يرجع تأسيس جهاز المخابرات العامة الفلسطيني إلى أواخر الستينيات من قبل مجموعة قيادية من حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، على رأسها صلاح خلف (أبو إياد) وهائل عبد الحميد (أبو الهول).

وقد أطلق عليه اسم جهاز المخابرات العامة قبل توقيع اتفاقية أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية سنة (1994) بقرار من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بعد توحيد جهازي الأمن الموحد والأمن المركزي الفلسطيني.

وبحسب القانون الأساسي فإنه يتبع لمؤسسة الرئاسة الفلسطينية، ويعين الرئيس قائد الجهاز بقرار رئاسي بدرجة وزير ويشغل هذا المنصب حتى الان اللواء ماجد فرج¹ منذ العام (2009).

وقد حددت المادة الثامنة من الفصل الثاني لقانون المخابرات مهام الجهاز بالآتي:

- المخابرات الجهة المكلفة رسمياً بممارسة الأنشطة والمهام الأمنية خارج الحدود الجغرافية لفلسطين
- تمارس المخابرات مهام أمنية محددة داخل الحدود الجغرافية لدولة فلسطين لاستكمال الإجراءات والنشاطات التي بدأت بها خارج الحدود.
- اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من أية أعمال تعرض أمن وسلامة فلسطين.

¹ قانون المخابرات العامة الفلسطيني رقم (17) لسنة 2005، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين - المقتفي - إعداد معهد الحقوق في جامعة بيرزيت.

- الكشف عن الأخطار الخارجية التي من شأنها المساس بالأمن القومي الفلسطيني في مجالات التجسس والتآمر والتخريب، أو أية أعمال أخرى تهدد وحدة الوطن وأمنه واستقلاله ومقدراته.

- التعاون المشترك مع أجهزة الدول الصديقة المشابهة لمكافحة أية أعمال تهدد السلم والأمن المشترك أو أي من مجالات الأمن الخارجي، شريطة المعاملة بالمثل¹.

2. جهاز الأمن الوقائي

هو جهاز أمني فلسطيني ضمن منظومة قوى الأمن الداخلي والذي يتبع لوزارة الداخلية، وبتاريخ 2007/11/20 صدر قرار بقانون بشأن الأمن الوقائي من رئيس دولة فلسطين، ويترأسه اللواء زياد هب الريح، ونصت المادة السادسة منه على مهام الأمن الوقائي المتمثلة بما يأتي:

أ. العمل على حفظ وحماية الأمن الداخلي.

ب. متابعة كافة الجرائم التي تهدد الأمن الداخلي لدولة فلسطين أو الواقعة عليه، والعمل على منع الجريمة قبل وقوعها ومتابعتها.

ت. متابعة العمل في الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة والعاملين فيها الكشف عن الجرائم التي تستهدفها.

وقد منحت صفة الضبطية القضائية والقاء القبض والتحقيق وبالتالي لديها أماكن توقيف خاصه بها والتنسيق مع القضاء والنيابة².

ويوصف جهاز الامن الوقائي بأنه من أكثر الأجهزة الأمنية تنظيماً والأحكام بناء³.

¹ قانون رقم (17) لسنة 2005 قانون المخابرات العامة، المادة (8).

² قرار بقانون رقم (11) لسنة 2007م بشأن الأمن الوقائي.

³ إبراهيم، محمد (2013)، "إصلاح القطاع الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها وأثر ذلك على التنمية السياسية الضفة الغربية نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية - نابلس، فلسطين، ص20.

3. جهاز الشرطة المدنية

يرجع تاريخ نشأة الشرطة الفلسطينية إلى عهد الانتداب البريطاني لفلسطين عام 1925 وبعد احتلال إسرائيل لفلسطين في عام (1948) بدعم وتسهيلات من بريطانيا ودول أوروبا كافة تم إصدار العديد من القوانين في تلك الفترة التي تحدد وتبين صلاحيات الشرطة منها قانون رقم (17) لعام 1926 وقانون رقم (49) لعام 1929 وقانون رقم (30) لعام 1934¹.

أما ما تبقى من فلسطين فقد تبعت الضفة الغربية للأردن حيث أصدر ملك الأردن الملك عبد الله بن الحسين وحكومته بضم الضفة الغربية إلى السلطة الأردنية وطبقت كافة القوانين الأردنية مثل قانون العقوبات الأردني رقم 16 لعام 1960، أما ما تبقى من قطاع غزة فقد أنشأت مصر إدارة خاصة هناك سُميت (إدارة الحاكم العام لقطاع غزة) وصدر قانون خاص بالشرطة هناك سمي بقانون الشرطة رقم (6) لعام 1936.

وبعد نكسة عام 1967 وهزيمة الدول العربية استكملت إسرائيل احتلالها لكل فلسطين وجزء من لبنان وسوريا ومصر تم حل الشرطة الموجودة على الأرض، وشكلت بدلا منها قوة شرطية جديدة من جيش الاحتلال الإسرائيلي، وكان تشكيلها بالأمر العسكري الإسرائيلي رقم (37) لعام 1967 المعدل بالأمر العسكري رقم (74) لعام 1967، والأمر رقم (647) لعام 1980².

بعد انطلاق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية برعاية دولية وتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993 والتي تضمن من ضمن بنودها إنشاء شرطة فلسطينية الموجودة وبشكلها ونظامها الحالي وبلونها الفلسطيني في مكان تواجد السلطة الوطنية الفلسطينية وترأسها في تلك الأثناء العميد/ غازي الجبالي، وجاءت اتفاقية واشنطن لعام 1995 والتي حلت محل اتفاقية القاهرة لعام 1994 والتي اشتملت في المادة (12) وتحت فصل ترتيبات الأمن والنظام العام على نص تشكيل قوة شرطية فلسطينية قوية تحفظ امن الشعب وحقوقه وممتلكاته³.

¹ (الموقع الرسمي للشرطة الفلسطينية <http://www.palpolice.ps/ar/about>).

² محسن الخزندار، (2009) : "الأردن والفلسطينيون"، مقالة منشورة على دنيا الوطن، <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/178025.html>

³ المادة (12) من اتفاقية واشنطن (1995).

وهي إحدى مكونات الأمن الداخلي إلى جانب الأمن الوقائي والدفاع المدني وجهاز الضابطة الجمركية وهو الأكثر احتكاكاً وتواصلاً مع المواطنين ولديه الكثير من المهام الجنائية والمجتمعية، ويبلغ عناصرها عدة آلاف وهم مسئولون عن حفظ النظام، ويترأسه اللواء حازم عطا الله وتتناط به الصلاحيات الآتية:

أ. الحفاظ على القانون.

ب. خدمة الشعب

ت. حماية المجتمع

ث. السهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة.

والشرطة مقسمة إلى مديريات شرطة وعددها (11) وأكثر 35 إدارة ودائرة مركزية: إدارة المرور، إدارة المباحث الجنائية، إدارة مكافحة المخدرات، قوات حفظ النظام وغيرها¹.

وقد إضافة الشرطة إدارات ذات طابع اجتماعي وإنساني بالإضافة الى تركيزها الدائم على مواضيع التوعية والإرشاد لكافة شرائح المجتمع وخصوصاً قضايا العنف ضد المرأة والطفل.

4. جهاز الأمن الوطني

يعرف جهاز الأمن الوطني الفلسطيني على أنه هيئة عسكرية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها تحت قيادة القائد العام لدولة فلسطين، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شئونها كافة وتعيين رئيس الجهاز والذي يشغله الآن اللواء نضال أبو دخان، وذلك وفقاً لأحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

¹ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (2008)، التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن قطاع الأمن، رام الله، ص2.

يتكون جهاز الأمن الوطني من عدة كتائب عسكرية تقوم بمهام الحفاظ على الأمن الوطني من الأخطار الخارجية وحماية الحدود والسيطرة عليها وتنتشر هذه الكتائب على حدود أراضي السلطة الفلسطينية وفي المناطق العسكرية وعلى حدود محافظات الوطن وتكون مهمتها الأساسية الدفاع عن الوطن، ومساعدة جهاز الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى في حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة حسب مقتضى الحاجة ويعتبر جهاز الأمن الوطني، من الأجهزة الأمنية السيادية الأساسية في أي نظام سياسي، ويطلق على جهاز الأمن الوطني في الكثير من الدول اسم الجيش، وبالتالي تكون الوظيفة الأساسية للجيش حفظ الحدود والاعتداءات الخارجية على الدولة والدفاع عنها¹.

يحدد الجهاز وظيفته ب"الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام. وقوة تؤدي واجبها ضمن الحدود التي رسمها القانون من خلال احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وتخضع مباشرة تحت قيادة الرئيس القائد الأعلى لقوى الأمن الفلسطيني".

ويوضح "مركز المعلومات الوطني الفلسطيني" مهام جهاز الوطني على النحو التالي:

- العمل على حفظ الأمن العام داخل الوطن.
- تقديم الدعم والمساعدة للشرطة والأجهزة الامنية في تنفيذ مهامها عندما تكون غير قادرة على ضبط الأمن وخصوصاً في المظاهرات والاحتجاجات واعمال الشغب.
- وضع الحواجز ونقاط التفتيش للسيطرة على كافة مداخل المدن ومخارجها في الظروف والعادية ووقت الازمات².

¹ قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية، المادة (3).

² المرجع السابق.

5. جهاز الاستخبارات العسكرية

وهي وحدة عسكرية مكلفة بمهام جمع المعلومات عن "العدو الخارجي" وتعمل على حفظ ومتابعة الأمن الداخلي، كما وتشرف أيضا على الشرطة العسكرية ومختلف الأجهزة الأمنية¹ ويشرف على الجهاز اللواء زكريا مصلح.

واسندت مجموعة من المهام والواجبات الداخلية والخارجية لجهاز الاستخبارات العسكرية الفلسطيني، بهدف الحفاظ على مناعة الجبهة الداخلية والمؤسسة الأمنية والعسكرية وعناصرها وهي على النحو التالي:

- متابعة ورصد المعلومات والأنشطة الضارة بقوات الأمن ومكافحتها ووضع الحلول اللازمة لها.
- توفير الحماية لقوى الأمن الفلسطيني من أية أعمال تجسسية.
- متابعة ورصد والكشف عن الأعمال الإجرامية التي ترتكب داخل المنظومة الأمنية أو ضدها ومعالجتها.
- إجراء تقييم للمخاطر الأمنية بشكل دوري والتي قد تهدد سير عمل القوى الأمنية الفلسطينية وتمنعها من انجاز مهامها.
- الرقابة على أمن المنشآت والمعسكرات والمقرات والقوات والموارد المادية والبشرية لقوات الأمن والحفاظ على مقدرات المؤسسة الأمنية
- إصدار التصاريح الأمنية وتصاريح السفر اللازمة للعسكريين ومتابعتها².

¹ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (2008)، التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن قطاع الأمن، مرجع سابق ص21.

² قرار رقم (34) لسنة 2014م بشأن منح جهاز الاستخبارات العسكرية صفة الضابطة القضائية

6. جهاز الضابطة الجمركية

ان الضابطة الجمركية جهاز عسكري تنفيذي يتبع إدارياً لوزير الداخلية ويتبع فنياً لوزارة المالية. وتتمثل رؤية الجهاز في تفعيل كافة الدوائر حسب الهيكلية المعتمدة بشكل متكامل وفعال ومهني وقد تأسس جهاز الضابطة الجمركية بموجب القرار الرئاسي رقم 53 لسنة 1995، وكان يتبع حينئذ للأمن الوطني، ثم صدر القرار الرئاسي رقم (62) لسنة 2008 والذي نص على إلحاق جهاز الضابطة الجمركية بالإدارة العامة للجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية¹ ويشرف على الجهاز اللواء اياد بركات.

ويلتزم جهاز الضابط الجمركية ضمن قرار بقانون رقم (2) لسنة 2016م بشأن الضابطة الجمركية بمكافحة التهريب الجمركي والتهرب الضريبي ومراقبة حركة البضائع التي تخرج وتدخل من وإلى دولة فلسطين.

مكافحة بضائع المستوطنات ومصادرتها وفرض الغرامات المترتبة على ذلك استناداً إلى قانون حظر ومكافحة منتجات المستوطنات لسنة 2010 والذي أناطه بالضابطة الجمركية، القيام بمهمة الضبط والإتلاف بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة.

حماية السوق المحلي والتجارة الشرعية والتاجر الملتزم من خلال توفير بيئة عمل آمنة والعمل ضمن لجان السلامة العامة في المحافظة.

مصادرة البضائع الفاسدة والمنتهية الصلاحية وإتلافها بوجود لجان رسمية وفق الأصول وقانون العمل المشترك مع المؤسسات والوزارات ذات الاختصاص لتنفيذ سياساتهم ضمن مذكرات تفاهم مشتركة.

التعاون مع باقي الأجهزة الأمنية والشرطية في إطار تبادل المعلومات والعمل المشترك².

¹ ابو هولي، احمد، وآخرون (2013)، "الحكومة في الضابطة الجمركية الوضع الراهن ومتطلبات التطوير"، دراسة منشورة، معهد الحكومة الفلسطيني، سلسلة قضايا الحوكمة نشرة رقم 7.

² قرار بقانون رقم (2) لسنة 2016م بشأن الضابطة الجمركية

7. حرس الرئاسة

في بداية السبعينيات تم تأسيس جهاز امن الرئاسة تحت مسمى "القوة 17" وذلك لحماية الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وغيره من زعماء منظمة التحرير الفلسطينية ويرجعه بعضهم إلى رمزية الرقم 17 الذي يشير في ذاكرة الفدائيين إلى السبعة عشر فلسطينيا الذين سقطوا في 21 مارس/آذار 1968 في معركة الكرامة والتي تشكل قيمة رمزية في تاريخ المعارك الفلسطينية الفدائية.

ويعتبر جهاز الرئاسة من أكثر الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجهيزاً وتدريباً. ومنذ قيام السلطة الفلسطينية سنة 1994 تم دمج "القوة 17" ضمن ما بات يعرف بالأمن الرئاسي. ومنذ وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات عام (2004) أصبح الجهاز تابعا للرئيس محمود عباس ويرأسه اللواء منير الزعبي¹.

وأُسندت إلى الجهاز مهمة الحماية الشخصية للرئيس الراحل ياسر عرفات ومرافقته في الداخل والخارج وتأمين الحماية للوفود الرسمية التي تقوم بزيارة دولة فلسطين. ومع توسع مهمات العمل لحرس الرئيس الخاص داخل فلسطين، تم اكساب عناصر الحرس الرئاسي أفضل التدريبات ليكون قادراً على تغطية المهمات الرئيسية المتمثلة في حماية الرئيس في جولاته داخل الأراضي الفلسطينية.

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى وما تبعها من فلتان أمني وحصار للرئيس الراحل عرفات اقتصر مهمة حرس الرئيس الخاص بالضفة على حماية عرفات والدفاع عن مقر إقامته في مدينة رام الله المعروفة بالمقاطعة.

¹ خطاطبة، إبراهيم (2013)، "إصلاح القطاع الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها وأثر ذلك على التنمية السياسية الضفة الغربية أنموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية - نابلس، فلسطين، ص 21.

وتوسعت مهمات الجهاز، حيث تم تشكيل وحدات عسكرية جديدة تكون مهمتها الرئيسية مكافحة الشغب، وضبط الوضع الأمني في الأراضي التابعة أمنياً للسلطة، ومصادرة السلاح غير القانوني¹.

8. الدفاع المدني

بشأن جهاز الدفاع المدني الفلسطيني فقد تم اصدار قرار رقم (19) لسنة 2000م بمنح صفة الضبط القضائي لمدير عام الدفاع المدني ولفئات من موظفي المديرية العامة للدفاع المدني، وذلك بعد الاطلاع على القانون رقم 3 لسنة 1998م، ولا سيما المادة 23 منه، وموافقة المجلس الأعلى للدفاع المدني بجلسته المنعقدة بتاريخ 1998/12/24م² ويرأس الجهاز اللواء ركن يوسف نصار.

يتمثل الهدف الأساسي للدفاع المدني في العمل على وقاية المدنيين وممتلكاتهم وتأمين المواصلات بأنواعها، وضمان سير العمل بانتظام في المرافق العامة وحماية المباني والمنشآت والمؤسسات العامة والخاصة واجراء الفحوصات اللازمة لها والتأكد من توفر شروط السلامة العامة بها، سواء من أخطار الغارات الجوية وغيرها من الأعمال الحربية، أو من أخطار الكوارث الطبيعية والحرائق والانهيارات والغرق والأخطار الأخرى وبالتالي إنفاذ حماية الحياة والممتلكات، واتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ وتوعية المواطنين بأعمال الدفاع المدني³.

3.9 التحديات التي تواجه الأمن الفلسطيني

حققت المؤسسة الأمنية بعد نشأتها وعملها على ارض الواقع العديد من الانجازات أهمها تشكيل القدرة الأساسية اللازمة للقيام بمهام العمل من خلال خطط موضوعه تراعي التحديات التي تواجهها، فعمدت على توسيع انتشارها في كافة المناطق من بناء المراكز الأمنية والشرطية

¹ خطاطبة، إبراهيم (2013)، "إصلاح القطاع الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها وأثر ذلك على التنمية السياسية الضفة الغربية أنموذجاً"، مرجع سابق، ص 21

² قرار رقم (19) لسنة 2000م بمنح صفة الضبط القضائي لمدير عام الدفاع المدني

³ <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures>

الحديثة وفق أفضل النماذج الأوروبية بدعم دولي وفق أجهزة حديثة ومعدات وانظمة متطورة وعناصر مدربة على العمل الأمني، من هنا يظهر أثر هذا في التطور الحاصل خلال السنوات السابقة على مستوى شعور المواطن بالأمن والأمان في مناطق الريف الفلسطيني.

الا ان واقع المؤسسة الأمنية وما يحيط بها من اشكاليات اهمها الاحتلال واجراءاته والتي تمس أمن المواطن وتؤثر على ثقته بالمؤسسة الأمنية، وتجدد أشكال الفلتان الأمني المختلفة، وتضعف المنظومة القانونية التي تعمل من خلالها تعود للظهور مرة تلو الأخرى¹.

3.9.1 التحديات الخارجية

يحتاج الأمن والاستقرار إلى جهد الأفراد والجماعات فهؤلاء هم الذين يحافظون على بنية المجتمع من أي تهديد داخلي وخارجي، ومع تكاثر المعضلات التي تواجه المجتمعات على صعيد الأمن الشامل بات من الضرورة بمكان استنهاض كل مكونات القطر الواحد في مواجهة التحديات والمخاطر المحدقة بالإنسان، ولن يتحقق ذلك دون الشعور بالمسؤولية وتطبيق ذلك عملياً وفق علاقة تكاملية تشمل جميع أبناء المجتمع الواحد كل حسب موقعه ومسؤولياته، وذلك للتعامل مع التحديات التي يوجهها الأمن الفلسطيني الخارجية والداخلية على حد سواء والتي تم ترتيبها في هذه الدراسة على النحو التالي².

أولاً: الاحتلال الإسرائيلي

يسعى الاحتلال الإسرائيلي من خلال سيطرته على الضفة الغربية إلى إشغال الفلسطينيين في شؤونهم الداخلية لإبقائهم بعيدين عنه، ويلعب على وتر الأمن الداخلي الفلسطيني من خلال دعم الخارجين عن القانون بطرق غير مباشرة عبر توفير غطاء قانوني وملاذ امن للمجرمين والخارجين عن القانون في المناطق الخاضعة لسيطرته امنيا حسب اتفاقية أوسلو، التي كبلت

¹ الأراضي الفلسطينية: الأفق الاقتصادي- أكتوبر 2017 تاريخ الولوج 2021-1-21
<http://www.albankaldawli.org/ar/country/westbankandgaza/publication/palestine-s-economic-outlook--october-2017>

² ياسين، سائد (2014)، المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الأمني نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين.

بنودها السلطة الفلسطينية بعدم إعطاء صلاحيات دخول منطقة (b,c) دون تنسيق وإذن مسبق من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وتجلت السياسة الإسرائيلية في خطة وزير الحرب الإسرائيلي أفيغور ليبيرمان إلى إضعاف السلطة الفلسطينية والسعي لفرض القانون الإسرائيلي على مناطق " (c)¹.

وفي هذا السياق أشار الدكتور المصري الا أن المؤسسة الامنية ومن خلال اتفاقيات اوسلو (اعلان المبادئ) تلتزم بعدد من الاتفاقيات الخاصة بحماية الامن والاستقرار وهذا لا يخفى على أحد، ان هناك تنسيقاً ميدانياً من اجل تقديم الخدمة لأبناء شعبنا وحماية ممتلكاته من المستوطنين.

وبعد ان قدم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب صفقته المنحازة للاحتلال الامر الذي جعل الاحتلال يعمل بشكل يومي على استفزاز الاجهزة الامنية حيث كانت تدخل مناطق السلطة بشكل يومي وتعيق عمل المؤسسة الامنية وتقدم لها الاهانات وتقتل المشاكل في مناطق (b,c) خاصة وتعيق عمل الاجهزة الأمنية الفلسطينية مهددة السلم الاهلي (مشاكل عائلية، مخدرات، مواد استهلاكية فاسده، إطلاق العنان للمستوطنين) الا ان ابناء المؤسسة الامنية قاموا بواجبهم وبقوا ملتزمين بالاتفاقيات ولم تسجل حالة اختراق واحده².

ويرى الباحث أن منع إسرائيل للتواجد الدائم لقوى الأمن الفلسطيني في مناطق "ب،ج" بشكل مستمر لفرض النظام والقانون والحاجة لموافقة اسرائيلية مسبقة في كثير من الأحيان للانتقال إليها من خلال قد وفر أرضية خصبة للجوء الخارجين عن القانون إليها بتغطية من الاحتلال الإسرائيلي.

ثانياً: تدهور الوضع الاقتصادي وانعكاسه على الامن

تعمل إسرائيل بكافة السبل على اضعاف الاقتصاد الفلسطيني واعاقة التنمية في الأراضي الفلسطينية، والذي بدوره زاد من معدلات البطالة بين الشباب، وانعكس على ارتفاع معدلات

¹ ياسين، سائد، المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الأمني نموذجاً)، مرجع سابق.

² محمد المصري، مقابلة شخصية، مرجع سابق،

الجريمة ووضع تحديات إضافية على عمل الامن في ظل عدم وجود صلاحيات وسيطرة وقدرة على ضبط الحدود والمعابر، ففي تقرير للبنك الدولي فقد بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2017: بواقع 44% في قطاع غزة و 18% في الضفة الغربية وذلك بحسب دراسة الباحثان أورهان نيكسيك (Orhan Neseckek)، ونور ناصر الدين، وخلصا للقول أن تطوير قطاعات عديدة يعتمد على إمكانية الاستثمار في مناطق 'ج'، من خلال تطوير البنية التحتية التي تضمن التواصل الجغرافي وهو مهم لاستدامة الاقتصاد الفلسطيني، وبحاجة إلى إزالة العوائق المفروضة على الأفراد والبضائع داخل الضفة الغربية وهذا لن يتحقق في ظل غياب الامن الفلسطيني¹.

ثالثاً: الحواجز والإجراءات العسكرية الاسرائيلية

يعاني المواطن الفلسطيني من الاعتداءات الإسرائيلية والتي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي، من خلال الممارسات اليومية على الحواجز العسكرية، بحجة تعزيز امن حكومة الاحتلال والمستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية، وتمنع مرور المواطنين وتضييق الخناق عليهم علما بان الحواجز العسكرية التي تقام داخل الأراضي الفلسطينية تشكل مخالفة واضحة للاتفاقيات الموقعة بين الجانب الفلسطيني والاسرائيلي، وبالرغم من كل هذه الإجراءات القمعية يعتبر توفير الأمن أولوية كبيرة للحكومة الفلسطينية خاصة في المناطق التي تخضع تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، والتي تمثل قلقاً مستمراً لصناع القرار السياسي والأمني لمواجهة خطر هجرة المواطنين وتعزيز صمودهم في بيوتهم وأراضيهم، والذي بدوره يتطلب معالجته وفرض سيادة القانون في ظروف غير اعتيادية.

كما يتطلب ذلك أيضاً وجود مقرات أمنية فلسطينية وانتشار أمنى وفق الحاجة للقضاء على كل مظاهر الفلتان الأمني ومكافحة الجريمة والحد من تأثيراتها.

¹ "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال" 2018 الصادر عن الدولي، تاريخ الولوج 12-1-2021،

<https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/11/1>

وتشكل محافظة الخليل احد النماذج الناجحة التي اتخذتها المؤسسة الأمنية بالتعاون مع رئاسة الحكومة الفلسطينية، وذلك بتجنيد حوالي 150 عنصرا في العام(2014) في البلدة القديمة منتشرون بدون سلاح، لمحاربة الخارجين عن القانون وتجار المخدرات والمهربين الأمر الذي اوجد ارتياحا كبيرا للسكان في تلك المنطقة وجعلهم يشعرون بالحد الأدنى من الأمن الشخصي بالرغم من العراقيل والإجراءات الإسرائيلية والانتهاكات الشبة اليومية بحق السكان في البلدة القديمة لتوفير الأمن للمستوطنين القاطنين في بؤر استيطانية والاستيلاء على منازلهم ومحلاتهم ونموذج أخرى تمثل في محاولة تنفيذ الامن في مناطق ضواحي القدس وقد تعرض عدد من قوى الامن للاعتقالات ومن ضمنهم مدير شرطة ضواحي القدس العميد علي القيمري¹.

ويرى الباحث انه وبالرغم من هذه الصعوبات الناتجة عن تقسم المناطق من حيث الصلاحيات الامنية على هذا النحو فان منتسبي الاجهزة الامنية وجهاز الشرطة الفلسطيني يقدمون التضحيات بالمخاطرة بدخول هذه المناطق سواء بالزي المدني او غيره من السبل لمكافحة الجريمة والحفاظ على حياة وحريات وحقوق المواطن الفلسطيني.

أولاً: التحديات الداخلية في عمل المؤسسة الأمنية

إن العلاقة بين مفهومي الأمن والتهديد، له علاقة تأثير متبادل، وإن أية محاولة لتفسير مفهوم الأمن لا بد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد، فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة الى إتخاذ إجراءات تهدف الى تحقيق الأمن، وقد ركزت الدراسات الأمنية في السابق على الغزو العسكري بإعتباره أهم مصادر التهديد، بيد أن الدراسات الحديثة ذهبت إلى وجود ترابط وثيق بين المستويين (الداخلي والخارجي)².

¹ التقرير السنوي للاعتداءات الاسرائيلية على الاراضي الفلسطينية خلال عام 2016 - مركز رؤيا للدراسات والأبحاث - <http://roayacenter.ps/?p=2153>.

² محمد، إبراهيم (2013)، "التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (1999-2013)"، دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

1. الامكانيات والتجهيزات

عانت فلسطين الكثير من الصعوبات في عمل اجهزتها الامنية، في مراحل كثيرة من ضعف الامكانيات والتجهيزات البنيوية في العتاد والادوات اللازمة للقيام بمهامها ووظائفها في خدمة الجمهور الفلسطيني، سواء اكانت معدات للقيام بالعمل الشرطي والامني من اسلحة وبدلات وتروس وغيرها، او التجهيزات المتعلقة بالدعم اللوجستي مثل المباني والمركبات والادوات المتطورة والمختبرات لكشف الجريمة، ومن جانب اخر فقد عانت الأجهزة الامنية في السنوات الاولى من تأسيسها من نقص في الكفاءات والخبرات والاختصاصات والتدريبات في مكافحة وكشف الجريمة¹.

2. تحديات الانقسام الفلسطيني على توفير الامن

عمل الانقسام الفلسطيني الفلسطيني بين السلطة الفلسطينية وبين حركة حماس في غزة الى تقسيم الوطن وازعافه، وقد تأثر عمل الاجهزة الامنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، كنتيجة لغياب العمل المؤسسي واتباع إجراءات أمنية حزبية جديدة لدى حركة حماس وفصلها عن محيطها الفلسطيني مما اثر سلباً على القيام بمهامه واجباته في القطاع كما وتأثرت جميع المؤسسات التي تقدم المساعدات العاجلة في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية وتم وقف عدد منها لاعتبارات أمنية وسياسية وغياب الشرعية في قطاع غزة.²

كما تزيد الاضرابات والاعتصامات والمسيرات من تعقيد عمل الشرطة والضغوط التي يتعرض لها نتيجة للتدخل المباشر والحاجة الى استعمال القوة الخشنة نتيجة ردات الفعل والتحديات من قبل المشاركين في مثل هذه الاضرابات والتي تؤثر سلباً على العلاقة مع الجمهور الفلسطيني.

¹ محمود صلاح الدين، مقابلة شخصية، مدير شرطة الانتربول والعلاقات الدولية، وزارة الداخلية الفلسطينية رام الله 11-2021.

² موقع الامم المتحدة مكتب تنسيق الشؤون الانسانية - <https://www.ochaopt.org/ar/content/internal-palestinian-divide-continues-impact-delivery-basic-services-gaza-strip-1> تاريخ الولوج 15-12-2020

ويلخص الدكتور المصري (مقابلة شخصية-مرجع سابق) التحديات الداخلية التي تواجه المؤسسة الأمنية بـ.

- إن وجود الانقسام الفلسطيني يدفعها للقيام بإجراءات تصب في الاتجاه المعاكس، فقد فاقم الانقسام من إشكالية غياب سيادة القانون في مجال أعمال المنظومة التشريعية والقانونية للحقوق والحريات وإنفاذها، كون الانقسام يشكل موضوعاً حالة مناقضة لحكم القانون، وهو ما كشفت عنه الانتهاكات التي طالت مختلف هذه الحقوق والحريات في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، وهذه الحريات في تراجع مستمر حسب تقارير المراكز الحقوقية، كل ذلك يعكس مجموعة دلالات، أبرزها الاتجاه نحو خلق واقع قانوني جديد ذي نزعة أيديولوجية، نتج عنه توتير النظام القانوني القائم وإرباكه¹.

- هناك اتفاقيات تكبل أيادي المؤسسة الأمنية.

- الامكانيات الضعيفة في مواجهة الحركة الاستيطانية.

- هناك بعض القوانين لم تستكمل بعد.

- بعض القرارات التي تتخذها الحكومة تنعكس أثارها على المؤسسة الأمنية والتي تتحمل المؤسسة الأمنية تبعاتها نتيجة لتصديها لبعض المظاهرات المطالبة.

ثانياً: انحياز الرئيس دونالد ترامب لإسرائيل

صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (Donald Trump) علانية أمام مؤتمر الإيباك أن إسرائيل هي الحليف الأول للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وهي الأقرب في كل شيء إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولا بد من العمل على تأمين مصالحها وضمان تفوقها في كافة المجالات، وتدعيم أمنها القومي بالتعامل مع إسرائيل كأمر ثانوي أو قد يأتي فيما بعد يجب ألا

¹ أبو مطر، محمد (2014) "أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة"، في "أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون: معالجات من منظور القانون، والسياسة والاقتصاد" (ببرزيت: معهد الحقوق، جامعة بيرزيت)، ص88.

يستمر كما كان الحال في عهد الرؤساء الأمريكيين السابقين بارك أوباما وبيل كلينتون، وإن الإجراءات السابقة للتعامل مع إيران وردعها لدعم أمن إسرائيل القومي هي إجراءات هشة وضعيفة لا يمكن أن توقف برنامجها النووي، ومعارضة التسوية بين إسرائيل وفلسطين، لأنها تفقد إسرائيل شرعيتها، وتكافئ الإرهاب الفلسطيني بدلاً من مواجهته¹.

وبالتالي يجب وضع ترتيبات تراعى فيها المصالح الأمنية الإسرائيلية بشكل أساسي عند إجراء أية تسوية، ونقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس العاصمة الأبدية والموحدة لدولة إسرائيل، وأن إسرائيل هي الدولة اليهودية وستستمر الدولة اليهودية في إشارة إلى توجهه الإسرائيلي الداخلي لهذا الإعلان ورغبتهم في تضمينه في نص الاتفاق وإجبار الفلسطينيين على الاعتراف بها كدولة اليهود وهو ما تم رفضه من الفلسطينيين وحشد الدعم الدولي ضده².

ويشير الدكتور نايف جراد³ إلى أن تأييد إسرائيل في العمل في المناطق الفلسطينية جاء كنتيجة لخطة ترامب صفقة القرن والتي شملت ضم المناطق وشرعة المستوطنات فهي عملياً اضعفت الأجهزة الأمنية وجردة السلطة الوطنية من ولايتها وشرعت استباحة المناطق التابعة للسلطة وبالتالي افقدت المؤسسة الأمنية قدرتها على العمل ومكافحة الجريمة، وادى ذلك الى اتباع إسرائيل نهج جديد من خلال زيادة الاقتحامات ووضع الحواجز وتعطيل إجراءات السفر، كما عمدت إسرائيل الى فتح المجال امام الفلسطينيين للتعامل مع ما يسمى بالإدارة المدنية(المنسق) وإلغاء دور السلطة في ذلك وعدم الاعتراف بدور السلطة، وهذا شكل اختراق كبير اضعف عمل المؤسسة الأمنية الفلسطينية⁴.

ويرى الباحث أن موقف الرئيس الأمريكي المنحاز لإسرائيل قد أطلق العنان للجيش الإسرائيلي للاعتداء على الأمن الفلسطيني، ومنعه من فرض الأمن والنظام وإعاقة عمله وبالتالي عزز من انتشار الجريمة كما ومس من هيبة الأمن أمام المواطنين.

¹ سليمان، يمنى، (2016)، "توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر ص2

² المرجع السابق، ص2.

³ نايف جراد، مقابلة شخصية، مدير معهد فلسطين لأبحاث الامن القومي. رام الله 20-3-2021.

⁴ المرجع السابق.

3.9.2 المساعدات الأمريكية المشروطة للأجهزة الأمنية الفلسطينية

يستند تقديم الدعم من منظور امريكي للسلطة الوطنية الفلسطينية في جوهره الى الجوانب الأمنية والتي تلعب دورا أساسيا في التمهيد لإنشاء دولة فلسطينية تتقبل السلام وتتعايش معه وفق الرؤيا الامريكية لعملية السلام، اذ يتعين على الدولة الفلسطينية المنشودة أن تكون قادرة لوحدها أو بالتعاون مع آخرين على ضمان الأمن داخل حدودها بما ينسجم والمتطلبات الأمنية الإسرائيلية، كما ويتعين على الدولة الفلسطينية اتخاذ الخطوات اللازمة للدخول في اتفاقيات من شأنها أن تساعد في ضمان أمن إسرائيل، وحماية أراضي إسرائيل وفلسطين من تسلات العناصر القادمة من الخارج، ويتعين أن ينظر إلى تأسيس الدولة الفلسطينية على أنها مساهمة إيجابية في تنمية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، ومن هذا المنطلق كانت المساعدات الأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية في إطار سعيها لفرض مستوى من الأمن يرضي حليف الولايات المتحدة الامريكية التاريخي إسرائيل، حيث كان ولازال الهاجس الأمني هو الشغل الشاغل والقضية الأهم التي لإسرائيل وللولايات المتحدة الأمريكية ومرتبط بالجانب الفلسطيني بشكل رئيسي في إطار عملية السلامة وحل الدولتين الذي بات بعيد المنال في ظل الإجراءات الإسرائيلية التعسفية على الأرض والمدعومة أمريكياً¹.

إن الولايات المتحدة الامريكية تعتقد بصفة جازمة أنه يمكن تتجح العملية السلمية فقط عندما تصبح قوات الأمن الميدانية التابعة للسلطة الفلسطينية على إستعداد لمحاربة الإرهاب وقادرة على ذلك، وهو ما سيزرع الثقة بإسرائيل ويشجعها على سحب قواتها من الضفة الغربية، كما يرى الجانب الأمريكي أن الجهود الأمريكية الهادفة إلى دعم السلام ينبغي أن تتضمن استثماراً جوهرياً في تدريب تلك القوات الفلسطينية وتجهيزها².

¹ Robert, Hunter. Seth, Jomnes (2006), **Building a Successful Palestinian State: Security, and Corporation**, p3.

² J.D. Crouch², Montgomery C. Meigs, Meigs, Walter B. Slocombem, **Security First: U.S. Priorities in Israeli-Palestinian Peace Making**, The Washington Institute for Near East Policy, 2008, p1

ويشير المختصون أن الولايات المتحدة ترى أنه ومن أجل الوصول إلى السلام في الشرق الأوسط لا بد من الجانب الفلسطيني أن يكون قادر على القضاء على الاخطار الأمنية التي تهدد إسرائيل انطلاقاً من الأراضي الفلسطينية، ومن أجل تحقيق هذا الالتزام، يتطلب الأمر من الفلسطينيين تحسين قدرات قواتهم الأمنية، ولذلك يعتبر تعزيز مهمة تدريب قوات الأمن الفلسطينية وتجهيزها هي المهمة التي كلف بها الرئيس الأمريكي الفريق كيث دايتون (Keith Dayton) هي أكبر إسهام فعلي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية توفيره من أجل رفع مستوى الأمن بين الإسرائيليين والفلسطينيين¹.

3.10 ملخص الفصل

اشتمل الفصل الثالث على بيانات شكلت نبذة عن عمل الأمن الفلسطيني وتشكيلاته والتحديات التي تواجه عمل الأمن على الصعيد الخارجي المتمثل بالسياسة الأمريكية وتداعياتها على عمل الأمن وما تبع ذلك من ممارسات إسرائيل اتجاه المؤسسة الأمنية والمضايقات التي يتعرض لها الأمن جراء الضوء الأخضر من السياسات الأمريكية لإسرائيل والتي تم من خلالها زيادة وتيرة الاقتحامات والتدخل المباشر في شؤون الفلسطينيين كبديل للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ويرى الباحث ومن خلال عمله والاطلاع المباشر أن المؤسسة الأمنية لديها غطاء سياسي واضح من قبل القيادة السياسية وخاصة من قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

ومن خلال الاطلاع وتشخيص الواقع يمكن إبراز أهم نقاط القوة في عمل المؤسسة الأمنية والتي تتمثل في:

- يوجد العديد من التشريعات النازمة لعمل المؤسسة الأمنية، هذه القوانين تحدد الصلاحيات والاختصاصات والمرجعيات مما يشكل مشروعيه لعملها ويضبط سلوكهم.

¹ J.D. Crouch2, Montgomery C. Meigs, Meigs, Walter B. Slocombem, **Security First: U.S. Priorities in Israeli-Palestinian Peace Making**.p12.

- لقد اكتسبت المؤسسة الامنية من الخبرات مما يؤهلها ان تقوم بعملها تحت سقف القانون وبنفس الوقت هناك مدونة سلوك في المؤسسة على مستوى العالم مما يعطي المؤسسة بعدا اخلاقيا.
- عمل المؤسسة الأمنية (جهاز الامن القومي) في مكافحة الارهاب على الصعيد الخارجي اعطى لها سمعه وموثوقية على الصعيد الدولي مما اكسبها احترام وثقة الاجهزة المناظرة.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل كل من منهج الدراسة ومجتمعها وعينتها، وكيفية بناء أدوات الدراسة والتحقق من صدقها وثباتها، كما ويتضمن إجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمت في استخلاص نتائج الدراسة وتحليلها.

4.1 منهجية الدراسة

استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يهتم بجمع المعلومات وتلخيصها وتصنيفها، والحقائق المدروسة المرتبطة بسلوك عينة من الناس أو وضعيتهم، أو عدد من الأشياء، أو سلسلة من الأحداث، أو منظومة فكرية، أو أي نوع آخر من الظواهر، أو القضايا، أو المشكلات التي يرغب الباحث في دراستها، لغرض تحليلها، وتفسيرها، وتقييم طبيعتها للتنبؤ بها وضبطها، أو التحكم فيها.

وقد استخدم هذا المنهج نظراً لملائمته لأغراض الدراسة وتحقيق أهدافها، وذلك لمعرفة مستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب، من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية.

4.2 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية العاملين في التخطيط والعلاقات العامة والعلاقات الدولية، والبالغ للعام 2021/2020 (250) فرداً.

4.3 عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (152) فرداً من المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية، وتم احتساب حجم عينة الدراسة باستخدام معادلة (روبيرت ماسون)، والموضحة في الشكل (1.3)، وفقاً للأساليب والخطوات الإحصائية في اختيار العينة الاحتمالية، وقد استخدم برنامج (EXCEL) في احتساب عدد أفراد عينة الدراسة. (Robert, 1989)

ادخل حجم المجتمع N في الخلية المقابلة =250			
0.000650771	0.02551	1.96	0.05
إذاً يكون حجم العينة n =152			
$n = \frac{N}{\left[\left(S^2 \times (N - 1) \right) \div pq \right] + 1}$		معادلة روبيرت ماسون لتحديد حجم العينة	
حجم المجتمع		N	
قسمة الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 أي قسمة 1.96 على معدل الخطأ 0.05		S	
نسبة توافر الخاصية وهي 0.50		P	
النسبة المتبقية للخاصية وهي 0.50		Q	

شكل (1.4) معادلة روبيرت ماسون لتحديد عدد أفراد العينة

بلغ عدد أفراد العينة (152) فرداً من المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية، وذلك حسب معادلة (روبرت ماسون)، أي بنسبة (61%) من حجم مجتمع الدراسة، وقد وزعت أداة الدراسة على أفراد العينة بطريقة عشوائية بسيطة.

وفيما يأتي وصف لعينة الدراسة حسب المتغيرات المستقلة، علماً بأنه استردت (152) استبانة، صالحة للتحليل الإحصائي.

المتغيرات الديمغرافية

جدول (2): توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغيرات الديمغرافية	المستوى	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	122	80%
	أنثى	30	20%
مجال العمل	عمل أمني	140	92%
	عمل شرطي	12	8%
المستوى الدراسي	ثانوية عامة فاقل	8	5%
	دبلوم	16	11%
	بكالوريوس	72	47%
	دراسات عليا	56	37%
العمر	18-25 سنة	9	6%
	26-33 سنة	31	20%
	34-41 سنة	61	40%
	أكثر من 41 سنة	51	34%
الرتبة	ملازم-نقيب	62	41%
	رائد-عقيد	74	48%
	عميد فأعلى	16	11%

يتبين من خلال الجدول (1) أن (80%) من عينة أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية العاملين في مجال التخطيط والعلاقات العامة والعلاقات الدولية في المحافظات الشمالية هم من الذكور، وأن (92%) منهم ينخرطون في مجال العمل الأمني، (47%) منهم يحملون درجة البكالوريوس، (40%) تتراوح أعمارهم ما بين 34-41 سنة، أما بالنسبة للرتبة فيتضح أن (48%) يحملون رتبة رائد-عقيد، (41%) منهم ملازم-نقيب.

4.4 أداة الدراسة

مقياس تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية

بعد الاطلاع على الأدب التربوي، اعتمد في تطوير مقياس تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب على الأدبيات المرتبطة بالموضوع، حيث تم تطويره وتقنيته بما يتلاءم مع أهداف وعينة الدراسة، وطور المقياس بما يتلاءم مع البيئة الفلسطينية، وصيغت جميع الفقرات لهذا المقياس بالاتجاه الإيجابي، وقد استخدم مقياس (Likert) الخماسي لقياس مستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب، وتم تصحيح الفقرات لهذا المقياس على النحو التالي (أوافق بشدة (5) نقاط، أوافق (4) نقاط، إلى حد ما (3) نقاط، غير موافق (2) نقطة، غير موافق بشدة نقطة واحدة)، وقد بلغ عدد فقرات هذا المقياس (31) فقرة.

وتوزعت فقرات المقياس على ثلاثة مجالات على النحو الآتي:

1. القدرات المؤسسية الأمنية ويضم (10) فقرات
2. الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب (11) فقرة
3. تأثير تغيير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن (10) فقرات

4.5 الاختبار المسبق لأداة (الاستبانة)

خضعت أداة الدراسة لعدة خطوات أثناء تطويرها ولمجموعة من الاختبارات قبل اعتمادها للدراسة منها:

4.5.1 الدراسة الاستطلاعية (الاستكشافية)

بعد الانتهاء من صياغة الاستبانة بصورتها الأولية تم تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (15) من أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية، بحيث قام الباحث بتوزيعها

على المشتركين من مجتمع الدراسة وخارج العينة، وذلك من أجل تطوير الاستبانة وجعلها تحقق أكبر قدر من الدقة، وبهدف التعرف على مدى فهم المبحوثين لفقرات الاستبانة، والكشف عن أي مشاكل تظهر خلال إجراء الدراسة، وفحص إمكانية تطبيقها، والحصول على معلومات متعلقة بصدق الأداة وثباتها، ومن خلال العينة الاستطلاعية تم احتساب معامل الارتباط، واتضح من خلال نتائج العينة الاستطلاعية أن معامل الارتباط للفقرات مع الدرجة الكلية جاء أكبر من (40)، وقورنت بالمعيار المعتمد لقبول الفقرة حسب ما جاء في جارسيا وجونزالس (Garcia & Gonzalez, 2006)، وتعتبر قيمة معامل الارتباط ضعيفة إذا كانت أقل من (0.30)، وتعتبر متوسطة إذا تراوحت بين (0.30- أقل من أو يساوي 0.70)، وتعتبر قوية إذا زادت عن (0.70)، وبذلك تكون جميع الفقرات مقبولة إحصائياً، مما يؤكد انسجام فقرات الاستبانة مع مجالاتها وعلى صدق البناء. أما بالنسبة لثبات الأداة لدى العينة الاستطلاعية فقد اتضح من خلال قيمة معامل كرونباخ ألفا للدرجة الكلية وللمجالات على أنه أكبر من (0.70)، وهذا يؤكد ثبات أداة الدراسة، أي إمكانية الحصول على نفس النتائج في حال تم استخدام نفس الأداة مرة أخرى.

4.5.2 صدق الأداة

قام الباحث بفحص صدق الأداة بطريقتين:

1. **صدق المحكمين:** عرضت أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (10) من المتخصصين في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية، وذلك لمعرفة آرائهم حول فقرات الأداة ومدى وضوحها وقدرتها على قياس أهداف الدراسة. هذا بالإضافة إلى معرفة صحة الفقرات من ناحية سلامة صياغتها وملائمتها للغرض الذي وضعت من أجله، وقد عدلت بعض الفقرات، وحذفت أخرى، وأضيفت فقرات لم تكن موجودة، واتفق المحكمون على (85%) مما جاء في فقرات الأداة.

2. **الصدق بطريقة البناء الداخلي:** للتحقق من صدق بناء المقاييس، استخدم معامل ارتباط بيرسون لاستخراج قيم معاملات ارتباط الفقرات بالمجال الذي تنتمي إليه، وقورنت بالمعيار

المعتمد لقبول الفقرة حسب ما جاء في جارسيا وجونزالس (Garcia & Gonzalez, 2006)، وتعتبر قيمة معامل الارتباط ضعيفة إذا كانت أقل من (0.30)، وتعتبر متوسطة إذا تراوحت بين (0.30- أقل من أو يساوي 0.70)، وتعتبر قوية إذا زادت عن (0.70).
الجدول (3) يبين معاملات الارتباط لكل فقرة والدرجة الكلية للمقياس

جدول (3): معاملات الارتباط لكل فقرة والدرجة الكلية لتحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية

معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة
.86**	23	.86**	12	.78**	1
.81**	24	.82**	13	.80**	2
.85**	25	.77**	14	.77**	3
.88**	26	.83**	15	.81**	4
.88**	27	.89**	16	.83**	5
.86**	28	.87**	17	.80**	6
.87**	29	.84**	18	.82**	7
.76**	30	.85**	19	.80**	8
.83**	31	.83**	20	.82**	9
		.87**	21	.84**	10
		.90**	22	.82**	11

** دال إحصائياً عند مستوى (0.01).

يتضح من الجدول (2,4) أن معامل الارتباط لل فقرات التابعة لمقياس تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الامريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب تراوح ما بين (.76) للفقرة (30)، و(.90) للفقرة (22)، ويتضح أن معامل الارتباط لجميع فقرات هذا المقياس قوي ودال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

ثبات مقياس تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية

يقصد بثبات الأداة إمكانية الحصول على نفس النتائج في حال تم استخدام نفس الأداة مرة ثانية وللتحقق من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا وذلك حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية لجميع الفقرات كما يوضحه الجدول (4).

جدول (4) معامل ثبات كرونباخ ألفا حسب المجالات والدرجة الكلية لفقرات الأداة

الرقم	المجال	عدد البنود	معامل كرونباخ ألفا (α)	الدالة
1	القدرات المؤسسية الأمنية	10	.77	.00**
2	الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب	11	.86	.00**
3	تأثير تغيير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن	10	.87	.00**
	الدرجة الكلية	31	.87	.00**

** دال إحصائياً عند مستوى (01).

يتضح من الجدول (4) أن معامل كرونباخ ألفا الكلي لفقرات مقياس تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية بلغ (.87) وتراوح معامل الثبات ما بين (.77) لمجال قدرات المؤسسة الأمنية و (.87) لمجال تأثير تغيير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن وجميع قيم معامل الثبات دالة إحصائياً عند مستوى (01)، وهو ما يؤكد وضوح الفقرات والفهم لمضمون الفقرات.

4.6 متغيرات الدراسة

أولاً: المتغيرات المستقلة (المعالجة)

- الجنس: وله مستويان (ذكر، أنثى).
- مجال العمل: وله مستويان (عمل أمني، عمل شرطي).
- المستوى الدراسي: وله أربع مستويات (ثانوية عامة فاقل، دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا).
- العمر: وله أربع مستويات (من 18-25 سنة، من 26-33 سنة، من 34-41 سنة، أكثر من 41 سنة).

- الرتبة: (ملازم-نقيب، رائد-عقيد، عميد فأعلى).

ثانياً: المتغيرات التابعة (النتائج)

- مستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية.

4.7 إجراءات تنفيذ الدراسة

نُفذت الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. جمعت البيانات الثانوية من خلال مراجعة الدراسات السابقة والنشرات التي تتعلق بموضوع الدراسة.
2. بعد الانتهاء من مراجعة أداة الدراسة، والتأكد من صدقها، بتنفيذ الدراسة الاستطلاعية على عينة من (15) من أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية من مجتمع الدراسة وغير مشمولة بالعينة، والتأكد من انتماء الفقرات للمجالات المعدة، كما تم عرضهما على مجموعة من المحكمين عددهم (6) دكاترة من المتخصصين في العلوم التربوية والاجتماعية، قام المحكمون بإضافة وتعديل وحذف مجموعة من فقرات أداة الدراسة.
3. أُعدت أداة الدراسة بالصورة النهائية بعد تعديلها بناءً على العينة الاستطلاعية، وملاحظات المحكمين.
4. أخذت موافقة جهات الاختصاص لتوزيع أداة الدراسة على العينة.
5. وفي المرحلة التالية استردت (152) استبانة وبعد تدقيقها، اعتمدت (152) استبانة جميعها صالحة قابلة للتحليل.

6. عولج الملف المستلم إلكترونياً بحيث حول من (Excel sheet) إلى ملف (Sppss25)، حتى يكون جاهزاً للتحليل والإجابة على أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها.

7. بالاعتماد على البيانات التي جمعت وباستخدام برنامج (Sppss25) حلت البيانات للإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها.

8. نوقشت النتائج وفسرت وصولاً إلى التوصيات.

4.8 المعالجات الإحصائية

استخدم البرنامج الإحصائي (Sppss25) الذي من خلاله استخدمت مجموعة من التحليلات الإحصائية الآتية:

1. التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديمغرافية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الأداة.

2. استخدم اختبار (ت) (Independent Sample t-test) لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات الحسابية، وذلك حسب المتغير المستقل ذي المستويين مثل الجنس.

3. استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova) لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات الحسابية حسب المتغير المستقل ذي ثلاث المستويات فأكثر، مثال ذلك المديرية.

4. استخدم اختبار أقل فرق دال إحصائي اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لمعرفة دلالة الفروق للمتغيرات المستقلة التي تزيد مستويات متغيراتها عن متغيرين.

5. استخدم معامل ارتباط (بيرسون Person Correlation) لمعرفة دلالة العلاقة بين الفقرات والمجال التابعة له.

6. استخدم معامل كرونباخ ألفا لمعرفة مدى وضوح فقرات الدراسة لدى المستجيبين.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة

الفصل الخامس

نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً للبيانات الإحصائية الكمية التي أدخلت باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS25)، وجمعت عبر أداة الدراسة المتمثلة بتحليل " مستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية"، وحسب مجالات الدراسة، وتبعاً للمتغيرات الديمغرافية: "الجنس، مجال العمل، المستوى الدراسي، العمر، الرتبة". أجاب البحث عن أسئلة الدراسة وفحص الفرضيات التي انبثقت عنها، وذلك لاستخلاص نتائج الدراسة.

5.1 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

5.1.1 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

ما مستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية؟

للإجابة عن السؤال الأول، استُخدمت المتوسطات الحسابية لكل فقرة، والمجالات التابعة لها، وعلى الدرجة الكلية عند العينة. ومن أجل تفسير النتائج اعتمدت المتوسطات الحسابية الموزونة الآتية المعتمدة إحصائياً والخاصة بالاستجابة على الفقرات كالاتي:

- (من 1- أقل من 1.8) مستوى منخفض جداً.
- (من 1.8- أقل من 2.6) مستوى منخفض.
- (من 2.6- أقل من 3.4) مستوى متوسط

• (من 3.4- أقل من 4.2) مستوى مرتفع.

• (4.2 فأعلى) مستوى مرتفع جداً.

وحُسبت الفترات الخاصة بدرجة مستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية عن طريق قسمة المدى $(5-1=4)$ على عدد الفترات (5)، تم استخراج طول الفئة (0.8)، لذلك نجد أن الفئة الأولى (1- 1.8) بإضافة (0.8) إلى الحد الأدنى (1)، ويمكن استخراج باقي الفئات بنفس الطريقة.

ولبيان مستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية، كان لا بد من إدراج الجدول (5)، التالي الذي يوضح ذلك لكل من المجالات والدرجة الكلية.

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب

الرقم في الاستبانة	الترتيب	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	3	القدرات المؤسسية الأمنية	3.54	0.52	مرتفع
2	1	الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب	4.27	0.53	مرتفع جداً
3	2	تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن	4.00	0.63	مرتفع
		الدرجة الكلية	3.95	0.40	مرتفع

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (5) أن مستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من

وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية جاء مرتفعاً، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.95). كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (5) ترتيب مجالات مستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية، فقد حصل مجال " الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب "، على أعلى المتوسطات الحسابية، وبلغ المتوسط الحسابي له (4.27)، والانحراف المعياري (0.53)، وبمستوى مرتفع جداً. أما المجال الأول " القدرات المؤسسية الأمنية "، فقد حصل على أقل المجالات (متوسطاً حسابياً)؛ إذ حصل على متوسط حسابي بلغ (3.54)، وانحراف معياري (0.52)، ومستوى مرتفع، وهذا يظهر أن إسرائيل استغلت موقف الرئيس الأمريكي في تضيق الخناق على عمل المؤسسة الأمنية، أنا في مجال القدرات فيمكن تبريره باعتماد المؤسسة الأمنية على القدرات المحلية والدعم البديل من الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية في تطوير قدرات وامكانيات المؤسسة الأمنية.

وفيما يلي نستعرض مستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية حسب مجالات الدراسة:

(أ) مجال القدرات المؤسسية الامنية

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فقرات مجال القدرات المؤسسية الامنية

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	يوجد خطة عمل للتعامل مع التحديات الأمنية والشرطية	3.75	0.85	مرتفع
2	يتم إعداد دراسات أمنية تدعم عمل الأمن في فرض النظام والقانون	3.69	0.83	مرتفع
3	يتم تقديم التدريبات اللازمة للعاملين لفرض الأمن والنظام	3.82	0.83	مرتفع
4	التدريبات التي حصل عليها الأمن في الخارج قدمت أساليب جديدة لفرض الأمن والنظام	3.74	0.79	مرتفع
5	الإمكانيات اللوجستية مناسبة لفرض الأمن والنظام العام	3.36	0.87	متوسط
6	نتبع آليات ناجحة لترشيد الاستهلاك خلال فرض النظام والقانون	3.30	0.73	متوسط
7	لدينا شراكات أمنية وشرطية تعزز حصولنا على المعلومات الشرطية والأمنية التي تسهم في فرض الأمن	3.60	1.10	مرتفع
8	وسائل الاتصال والتواصل متوفرة للعناصر الأمنية في كافة الظروف والأحوال.	3.57	0.98	مرتفع
9	لدى المؤسسة الأمنية منصة إعلامية قادرة على تغطية ما تقوم به من أعمال في فرض الأمن والنظام.	3.43	0.97	مرتفع
10	تتعامل المؤسسة الأمنية مع الدعاية المضادة بحكمة وفاعلية.	3.18	1.05	متوسط
	الدرجة الكلية	3.54	0.52	مرتفع

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (6) أن الدرجة الكلية لمستوى مجال القدرات المؤسسية الامنية من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية جاء مرتفعاً، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.54). كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (6) أن الفقرة (3) التي تتحدث عن " يتم تقديم التدريبات اللازمة للعاملين لفرض الأمن والنظام "، حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية، وبلغ المتوسط الحسابي لها (3.82)، والانحراف المعياري (0.83)، وبمستوى مرتفع وهذا يظهر تطور عمل المؤسسة الأمنية والتي تخضع عملها للتقييم الدوري وان المؤسسة الأمنية لم تتأثر بسبب امتلاكها لمدرسين ومراكز تدريب محلية عوضت غياب دعم التدريب الخارجي.، أما الفقرة (10) والتي تتحدث عن " تتعامل المؤسسة الأمنية مع الدعاية المضادة بحكمة وفاعلية"، فهي أقل الفقرات (متوسطاً حسابياً)؛ إذ حصلت على متوسط حسابي (3.18)، وانحراف معياري (1.05)، ومستوى متوسط وهذا بدوره يتطلب تفعيل دور الناطق الإعلامي والعلاقات العامة ودحض أي دعاية سلبية تؤثر على عمل المؤسسة الأمنية.

مجال الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب:

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فقرات مجال الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب

الرقم في الاستبانة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	يتم وضع العراقيين أمام تنفيذ المهام الأمنية والشرطية	4.26	0.82	مرتفع جداً
2	تتعرض الدوريات العاملة للمضايقات الإسرائيلية	4.18	0.82	مرتفع
3	تعيق إسرائيل الوصول إلى الحوادث في المناطق المصنفة ب، ج	4.12	0.93	مرتفع
4	تماطل إسرائيل في إعطاء التنسيق للوصول إلى الأماكن التي تحصل بها الجرائم	4.25	0.75	مرتفع جداً
5	تؤخر إسرائيل عمل الحملات الأمنية لفرض الأمن والنظام العام في مناطق ب، ج	4.24	0.92	مرتفع جداً
6	يتعرض بعض العاملين في المؤسسة الأمنية إلى الاعتقال الاسرائيلي دون إعطاء السبب	4.06	0.82	مرتفع
7	تقيد حرية الأمن الفلسطيني من قبل إسرائيل اظهر حالة من الفلتان في بعض المناطق	4.47	0.81	مرتفع جداً
8	يتم التدخل المباشر من قبل الإسرائيليين إذا كان أحد المتهمين في الجرائم من حملة الهوية الزرقاء	4.24	0.91	مرتفع جداً
9	تعمل إسرائيل على إظهار ضعف المؤسسة الأمنية أمام المواطن الفلسطيني	4.37	0.84	مرتفع جداً
10	تظهر إسرائيل ضعف المؤسسة الأمنية لتبرير اقتحاماتها ومدهماتها للمناطق الخاضعة للسلطة الوطنية	4.21	0.91	مرتفع جداً
11	تظهر إسرائيل ضعف المؤسسة الامنية على الحواجز من خلال تعمد ايقاف مركباتهم والتدقيق عليهم	4.53	0.64	مرتفع جداً
الدرجة الكلية		4.27	0.53	مرتفع جداً

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (7) أن الدرجة الكلية لمستوى مجال الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية جاء مرتفع جداً، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.27). كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (3.5) أن الفقرة (11) التي تتحدث عن "ان إسرائيل اضعفت المؤسسة الامنية على الحواجز من خلال تعمد ايقاف مركباتهم والتدقيق عليهم"، حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية، وبلغ المتوسط الحسابي لها (4.53)، والانحراف المعياري (0.64)، وبمستوى مرتفع جداً ويبرر الباحث ذلك من خلال الممارسات الإسرائيلية واعاقه عمل الدوريات واحتجازها، أما الفقرة (6) "يتعرض بعض العاملين في المؤسسة الأمنية إلى الاعتقال دون إعطاء السبب"، فهي أقل الفقرات (متوسطاً حسابياً)؛ إذ حصلت على متوسط حسابي (4.06)، وانحراف معياري (0.82)، ومستوى مرتفع، وهذا يظهر أيضاً جزءاً من التحديات التي تواجه المؤسسة الأمنية في فرض النظام العام.

ويبرر الباحث ذلك من كون الإجراءات الإسرائيلية التعسفية ظهرت بوضوح بعد اعلان الضم وقطع التنسيق.

ت) مجال تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن:

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فقرات مجال تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن

الرقم في الاستبانة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	تغيير المواقف الأمريكية منع وصول الدعم للمؤسسة الأمنية (بعد رفض صفقة القرن تم وقف الدعم نهائي)	4.39	0.72	مرتفع جدا
2	تغيير المواقف الأمريكية أعاقه وصول الدعم الدولي للمؤسسة الأمنية	4.18	0.90	مرتفع
3	تغيير المواقف الأمريكية حد من التدريب للعناصر الأمنية الفلسطينية	3.96	0.88	مرتفع
4	تغيير المواقف الأمريكية حد من حرية التنقل للعناصر الأمنية الفلسطينية دولياً	3.78	0.97	مرتفع
5	تغيير المواقف الأمريكية ضيق الخناق على تعاون الأجهزة الأمنية الفلسطينية مع الدول الأخرى	3.89	0.91	مرتفع
6	تغيير المواقف الأمريكية "أضعف المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنفيذ القانون	3.61	1.13	مرتفع
7	تغيير المواقف الأمريكية زاد من الضغط على المؤسسة الأمنية نظراً لغياب الأفق السياسي وحل الصراع	3.94	1.08	مرتفع
8	تغيير المواقف الأمريكية اتجاه عملية السلام شجع الدعاية الإعلامية المضادة ضد المؤسسة الأمنية	4.03	0.93	مرتفع
9	تغيير المواقف الأمريكية اتجاه عملية السلام شجع دخول أطراف أخرى على الساحة الفلسطينية	3.95	0.98	مرتفع
10	تغير السياسة الأمريكية سهل على إسرائيل القيام بخطة الضم ووضع تحديات إضافية على المؤسسة الأمنية	4.25	0.94	مرتفع جدا
	الدرجة الكلية	4.00	0.63	مرتفع

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (8) أن الدرجة الكلية لمستوى مجال تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن من وجهة نظر أفراد المؤسسة

الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية جاء مرتفعاً، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.00)، ويظهر ذلك من خلال نقص الدعم المقدم للتدريب وبناء القدرات والممارسات الإسرائيلية التي إعاقه عمل المؤسسة الأمنية نظراً لغياب الدعم الأمريكي وتغير سياساتها الداعمة لعملية السلام.

كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (8) أن الفقرة (1) التي تتحدث عن " تغيير المواقف الامريكية منع وصول الدعم للمؤسسة الامنية (بعد رفض صفقة القرن تم وقف الدعم نهائي)"، حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية، وبلغ المتوسط الحسابي لها (4.39)، والانحراف المعياري (0.72)، وبمستوى مرتفع جداً، أما الفقرة (6) " تغيير المواقف الأمريكية "أضعف المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنفيذ القانون"، فهي أقل الفقرات (متوسطاً حسابياً)؛ إذ حصلت على متوسط حسابي (3.61)، وانحراف معياري (1.13)، ومستوى مرتفع.

كون ذلك شكل دافع للإسرائيليين لتضييق الخناق على عمل المؤسسة الأمنية وعلى الرغم من ذلك واصلت المؤسسة الأمنية بفرض النظام والقانون بكافة الإمكانيات والأساليب المتاحة من خلال الثقة التي تتمتع بها لدى المجتمع الفلسطيني.

5.2 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

5.2.1 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية، تعزى إلى متغير الجنس.

استخرجت المتوسطات الحسابية لمجالات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية اتجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية، وكذلك الانحرافات المعيارية، واستخدم

اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Sample t-test)، وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول (9).

جدول (9): نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات مستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعاً لمتغير الجنس

المجال	ذكر		أنثى		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
القدرات المؤسسية الأمنية	3.53	.49	3.58	.63	-0.47	0.64
الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب	4.35	.52	3.93	.48	4.02	0.00
تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن	4.09	.60	3.63	.66	3.70	0.00
الدرجة الكلية	4.00	.38	3.72	.38	3.61	0.00

من خلال البيانات الواردة في الجدول (9) نرفض الفرضية الصفرية، بمعنى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية على الدرجة الكلية ومجالات (الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة، تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن) تعزى لمتغير الجنس وذلك لصالح أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية الذكور، وهذا يبرر اختلاف طبيعة المهام بين الذكور والاناث في عمل المؤسسة الأمنية وارتفاع نسبة الذكور المشاركين في العمل الميداني.

أما بخصوص مجال القدرات المؤسسية الأمنية فلا يوجد فروق دالة بين متغير الجنس حول تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية ويبرر ذلك ان معظم برامج بناء القدرات تقدم للذكور والاناث بنفس المستوى.

5.2.2 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية تعزى إلى متغير مجال العمل.

استخرجت المتوسطات الحسابية لمجالات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية، وكذلك الانحرافات المعيارية، واستخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Sample t-test)، وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول (10).

جدول (10): نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية تعزى لمتغير مجال العمل

مستوى الدلالة	قيمة (ت)	عمل شرطي		عمل أمني		المجال
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.61	-0.51	.25	3.62	.54	3.54	القدرات المؤسسية الأمنية
0.26	1.13	.64	4.10	.52	4.28	الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب
0.07	1.81	.62	3.68	.63	4.03	تأثير تغيير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن
0.21	1.25	.40	3.81	.39	3.96	الدرجة الكلية

من خلال البيانات الواردة في الجدول (10) نقبل الفرضية الصفرية، بمعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من

وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية على الدرجة الكلية والمجالات تعزى إلى متغير مجال العمل وهذا يعزى التكاملية في العمل الأمني وإن الضغوط والتحديات هي نفسها والتي تمثل الإمكانيات والممارسات الإسرائيلية التعسفية.

5.2.3 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية تعزى إلى متغير المستوى الدراسي.

استخرجت المتوسطات الحسابية لمجالات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية، وكذلك الانحرافات المعيارية، واستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لأكثر من مجموعتين مستقلتين، وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول (11).

جدول (11): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات مستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية تعزى لمتغير المستوى الدراسي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
القدرات المؤسسية الأمنية	بين المجموعات	0.25	3	0.08	0.30	0.82
	داخل المجموعات	40.64	148	0.28		
	المجموع	40.89	151			
الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب	بين المجموعات	2.61	3	0.87	3.18	0.03*
	داخل المجموعات	40.55	148	0.27		
	المجموع	43.17	151			
تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن	بين المجموعات	4.68	3	1.56	4.13	0.01**
	داخل المجموعات	55.96	148	0.38		
	المجموع	60.64	151			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.44	3	0.48	3.20	0.03*
	داخل المجموعات	22.24	148	0.15		
	المجموع	23.68	151			

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

** دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha \leq 0.01)$.

من خلال البيانات الواردة في الجدول (11) نرفض الفرضية الصفرية، بمعنى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في متوسطات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية تعزى إلى متغير المستوى الدراسي، حسب الدرجة الكلية ومجالات (الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة، تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن)، فقد تراوح مستوى الدلالة لها ما بين (0.01-0.03)، وهذه القيم جميعها أقل من مستوى الدلالة (0.05). فهذا يظهر ان كافة العاملين وبغض النظر على مستواهم الدراسي فإنها يمرون بنفس الظروف ويمارسون اعمال متشابهة.

أما بخصوص مجال القدرات المؤسسية الأمنية فلا يوجد فروق دالة بين متغير الجنس حول تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

وللتعرف إلى مواطن الفروق حسب الدرجة الكلية ومجالات (الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة، تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن) تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، وتحديد وجهتها، فقد أُستخدم اختبار أقل فرق دال إحصائي (شيفيه)، للمقارنات البعدية، وكانت النتائج كما هي موضح في الجدول (12).

جدول (12): اختبار أقل فرق دال إحصائي (شيفيه)، للمقارنات البعدية حسب الدرجة الكلية تبعاً لمتغير المستوى الدراسي

المجال	المستوى التعليمي (أ)	المستوى التعليمي (أ)	الفرق في المتوسطات الحسابية
الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب	بكالوريوس	ثانوية عامة فاقل	.13131
		دبلوم	.41540*
		دراسات عليا	.17677
تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن	بكالوريوس	ثانوية عامة فاقل	-.06806
		دبلوم	.29444
		دراسات عليا	.35516*
الدرجة الكلية	بكالوريوس	ثانوية عامة فاقل	.07258
		دبلوم	.22782*
		دراسات عليا	.19009*

* دال إحصائياً عند مستوى $\alpha \geq 0.05$.

يشير الجدول (12) إلى أن الفروق بين متوسطات الدرجة الكلية ومجالات (الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب، تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن) تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، كانت لصالح من يحملون درجة البكالوريوس وما

يبرر ذلك ان نسبة حملة البكالوريوس في المؤسسة الأمنية يحصلون على رتب عليا وهو ما يمكنهم من التعرف على تأثير انقطاع الدعم الأمريكي.

5.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية تعزى إلى متغير العمر.

استخرجت المتوسطات الحسابية لمجالات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية وكذلك الانحرافات المعيارية، واستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لأكثر من مجموعتين مستقلتين، وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدولين (13)، (14).

جدول (13): المتوسطات الحسابية لمجالات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعا لمتغير العمر

المجال	25-18	33-26	41-34	أكثر من 41
القدرات المؤسسية الأمنية	43.8	353.	573.	573.
الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب	3.62	4.18	4.39	4.28
تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن	3.67	3.78	4.03	4.15
الدرجة الكلية	713.	793.	4.01	4.01

جدول (14): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعاً لمتغير العمر

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
القدرات المؤسسية الأمنية	بين المجموعات	2.05	3	0.68	2.60	0.05*
	داخل المجموعات	38.84	148	0.26		
	المجموع	40.89	151			
الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب	بين المجموعات	4.96	3	1.65	6.40	0.00**
	داخل المجموعات	38.21	148	0.26		
	المجموع	43.17	151			
تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن	بين المجموعات	3.69	3	1.23	3.20	0.03*
	داخل المجموعات	56.95	148	0.39		
	المجموع	60.64	151			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.78	3	0.59	4.01	0.01**
	داخل المجموعات	21.91	148	0.15		
	المجموع	23.68	151			

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

** دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha \leq 0.01)$.

من خلال البيانات الواردة في الجدول (14) نرفض الفرضية الصفرية، بمعنى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في متوسطات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية تعزى إلى متغير العمر، حسب الدرجة الكلية وجميع المجالات، فقد تراوح مستوى الدلالة لها ما بين (0.00-0.05)، وهذه القيم جميعها أقل أو يساوي مستوى الدلالة (0.05).

وللتعرف إلى مواطن الفروق حسب الدرجة الكلية وجميع المجالات تبعاً لمتغير العمر، وتحديد وجهتها، فقد أُستخدم اختبار أقل فرق دال إحصائي (شيفيه)، للمقارنات البعدية، وكانت النتائج كما هي موضح في الجدول (15).

جدول (15): اختبار أقل فرق دال إحصائي (شيفيه)، للمقارنات البعدية حسب الدرجة الكلية تبعاً لمتغير العمر

المجال	العمر (أ)	العمر (ب)	الفرق في المتوسط الحسابي
القدرات المؤسسية الأمنية	من 18-25 سنة	من 26-33 سنة	*.49283
الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب	من 34-41 سنة	سنة 18-25	*.77281
	أكثر من 41 سنة	سنة 18-25	*.66726
تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن	أكثر من 41 سنة	سنة 18-25	*.48627
		من 26-33 سنة	*.36907
الدرجة الكلية	من 34-41 سنة	سنة 18-25	*.30343
		من 26-33 سنة	*.22388
	أكثر من 41 سنة	سنة 18-25	*.30529
		من 26-33 سنة	*.22575

* دال إحصائياً عند مستوى $\alpha \geq 0.05$.

يشير الجدول (15) إلى أن الفروق بين متوسطات الدرجة الكلية وجميع المجالات لتحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية تبعاً لمتغير العمر، كانت لصالح الفئة العمرية من 18-25 سنة لمجال القدرات المؤسسية الأمنية، وذلك بسبب غياب الدعم الأمريكي والذي يشمل هذه الفئة، وكانت لصالح من 34-41 سنة وأكثر من 41 سنة لمجال الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب وما يبرر ذلك أن هذه الأعمار تعبر عن القيادة الميدانية والتي تواجه الصعوبات الجمه في فرض الأمن والنظام بسبب الإجراءات الإسرائيلية، ولصالح أكثر من 41 سنة لمجال تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي

في عهد الرئيس ترامب على الأمن، أما بالنسبة للدرجة الكلية فكانت لصالح الفئتين من 34-41 سنة وكذلك أكثر من 41 سنة، وما يبرر ذلك الاطلاع الاوسع لهذه الاعمار بحكم مواقعه القيادية والإشرافية التي تأثرت بوقف الدعم الأمريكي.

5.2.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية تعزى إلى متغير الرتبة.

استخرجت المتوسطات الحسابية لمجالات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية وكذلك الانحرافات المعيارية، واستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لأكثر من مجموعتين مستقلتين، وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدولين (16)، (17).

جدول (16): المتوسطات الحسابية لمجالات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعا لمتغير الرتبة

المجال	ملازم-نقيب	رائد-عقيد	عميد-فأعلى
القدرات المؤسسية الأمنية	603.	513.	513.
الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب	224.	274.	444.
تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن	903.	4.00	4.38
الدرجة الكلية	3.91	3.94	4.12

جدول (17): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعاً لمتغير الرتبة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
القدرات المؤسسية الأمنية	بين المجموعات	0.30	2	0.15	0.55	0.58
	داخل المجموعات	40.60	149	0.27		
	المجموع	40.89	151			
الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب	بين المجموعات	0.66	2	0.33	1.16	0.32
	داخل المجموعات	42.51	149	0.29		
	المجموع	43.17	151			
تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن	بين المجموعات	2.91	2	1.46	3.76	0.03
	داخل المجموعات	57.73	149	0.39		
	المجموع	60.64	151			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.56	2	0.28	1.81	0.17
	داخل المجموعات	23.12	149	0.16		
	المجموع	23.68	151			

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

من خلال البيانات الواردة في الجدول (17) نقبل الفرضية الصفرية، بمعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في متوسطات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية تعزى إلى متغير الرتبة، حسب الدرجة الكلية ومجالات (القدرات المؤسسية الأمنية، الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترمب)، فقد تراوح مستوى الدلالة لها ما بين (0.17-0.58)، وهذه القيم جميعها أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

أما بخصوص مجال تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن فقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية تعزى إلى متغير الرتبة.

وللتعرف إلى مواطن الفروق حسب مجال تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن تبعاً لمتغير الرتبة، وتحديد وجهتها، فقد أُستخدم اختبار أقل فرق دال إحصائي (شيفيه)، للمقارنات البعدية، وكانت النتائج كما هي موضح في الجدول (18).

جدول (18): اختبار أقل فرق دال إحصائي (شيفيه)، للمقارنات البعدية حسب الدرجة الكلية تبعاً لمتغير الرتبة

الفرق في المتوسط الحسابي	الرتبة (ب)	الرتبة (أ)	المجال
47823*	ملازم-نقيب	عميد	تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن
37230*	رائد-عقيد	فأعلى	

* دال إحصائياً عند مستوى $\alpha \geq 0.05$.

يشير الجدول (18) إلى أن الفروق بين متوسطات مجال تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعاً لمتغير الرتبة، كانت لصالح رتبة عميد فأعلى ويبرر ذلك الاطلاع الاوسع لدى الرتب الأعلى في المؤسسة الأمنية على تأثير انقطاع الدعم المقدم على المؤسسة الأمنية.

النتائج والتوصيات

النتائج

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على التحديات التي واجهت المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الامريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية"، ولبيان مستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الامريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية.

أظهرت الدراسة أن مستوى تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الامريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية جاء مرتفعاً، فقد حصل مجال " الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب "، على أعلى المتوسطات الحسابية، وبلغ المتوسط الحسابي له (4.27)، والانحراف المعياري (53)، على الرغم من وقف الدعم الأمريكي الا اننا نلاحظ من خلال البيانات التي تم تحليلها أن الدرجة الكلية لمستوى مجال القدرات المؤسسية الامنية من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية جاء مرتفعاً، وخصوصاً الفقرات التي تتحدث عن " تقديم التدريبات اللازمة للعاملين لفرض الأمن والنظام "، حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية، وبلغ المتوسط.

اما تعامل المؤسسة الأمنية مع الدعاية المضادة بحكمة وفاعلية"، فهي أقل الفقرات (متوسطاً حسابياً)؛ إذ حصلت على متوسط حسابي (3.18)، وانحراف معياري (1.05)، ومستوى متوسط.

أظهرت الدراسة أن الدرجة الكلية لمستوى مجال الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية جاء مرتفع جداً، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.27). كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول

(3.5) أن الفقرة (11) التي تتحدث عن " أن إسرائيل اضعفت المؤسسة الأمنية على الحواجز من خلال تعمد إيقاف مركباتهم والتدقيق عليهم".

نلاحظ من خلال تحليل البيانات الواردة لمجال تأثير تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن من وجهة نظر أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الشمالية جاء مرتفعاً، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.00)، بسبب رفض القيادة الفلسطينية لصفقة القرن، ونقل السفارة الأمريكية، والذي عزز من مكانة القيادة الفلسطينية وزاد من الالتحام الشعبي حولها.

التوصيات

- وضع برامج لتطوير العلاقة بين المؤسسة الأمنية والمجتمع وبناء قاعدة جماهيرية عريضة.
- مواصلة التطور الذاتي في عمل الامن وعدم انتظار الدعم الخارجي ووضع الخطط المختلفة لذلك
- تعزيز مكانة فلسطين الدولية والعمل على اجبار إسرائيل على الالتزام بعملية السلامة وحل الدولتين.
- تطوير العلاقة مع الحكومة الامريكية الجديدة مع الحفاظ على الثوابت الوطنية الفلسطينية.
- ضرورة العمل على انتهاء الانقسام والرفع من سقف الحريات مما يعكس نفسه على صورة المؤسسة الأمنية ويعزز من دعم الامن.
- توفير الاجواء الديمقراطية للانتخابات وتشكيل المجلس التشريعي لإنجاز التشريعات الخاصة بالأمن كافة الجوانب الأخرى.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبو جابر، فايز صالح (1989). التاريخ السياسي الحديث للعلاقات الدولية، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان.

إلويتز، لاري (1996). نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية"، ترجمة: جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة.

دائرة شؤون المفاوضات (1993). اتفاقية أوسلو الموقعة في 13 أيلول 1993 بين الجانب الاسرائيلي والفلسطيني، م.ت.ف، دائرة شؤون المفاوضات

دويك، عمار (2000). الحركة عبر الحواجز، تقييد حرية حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، رام الله.

سليمان، يمنى (2016). توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر.

شديد، محمد (1985). الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الرئيس، جمعية الدراسات العربية، القدس.

عبد الرحمن، أسعد (1987). منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها-تأسيسها-مساراتها، مركز الأبحاث، م ت ف، قبرص.

العيادي، إسلام وآخرون (2018). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001-2018)، كتاب منشور، المركز الديمقراطي العربي للدراسة الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية، برلين-ألمانيا.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (2008)، التشريعات الصادرة عن السلطة الفلسطينية بشأن قطاع الأمن، رام الله.

الرسائل الجامعية

ابوزيد، علاء الدين (2019). التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب (2016 – 2019)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، ابوديس، فلسطين.

خطاطبة، إبراهيم (2013). إصلاح القطاع الأمني في السلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها وأثر ذلك على التنمية السياسية الضفة الغربية أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الشروف، حابس (2010). دور المؤسسة الأمنية في بناء الدولة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس ابوديس، فلسطين.

الطويل، يوسف (2011). البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود وإسرائيل وأثره على القضية الفلسطينية خلال الفترة من (1948-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

عبد الهادي، عبد الناصر (2008). الأمن الشامل وانعكاساته على التخطيط الاستراتيجي، رسالة ماجستير جامعة الأمير نايف، الرياض.

عمر، اميمة (2005). السياسية الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر حالة دراسة: التدخل الأمريكي في أفغانستان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان.

ماضي، محمد (2015). الأمن القومي الإسرائيلي وأثره على المؤسسة الأمنية الفلسطينية (1948-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة.

يوسف، غسان، (2009). أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

المجالات والتقارير

ابو كريم، منصور (2018). اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، ورقة منشورة في مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، قطر.

ابو هولي، احمد وآخرون (2013). الحكومة في الضابطة الجمركية الوضع الراهن ومتطلبات التطوير، دراسة منشورة، معهد الحكومة الفلسطيني، سلسلة قضايا الحوكمة نشرة رقم 7.

ابوعدوان، سائد (2018). الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمضمون وردود الأفعال الدولية. تقدير موقف. فلسطين: مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية جامعة الاستقلال، أريحا، فلسطين.

جردات، سليمان (2018). التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية الفلسطينية في تقديم خدماتها الإدارية والأمنية في المناطق التي تخضع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي. بحث مقدم لمؤتمر المعهد الدولي للعلوم الإدارية.

حامد، ياسر (2017). مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية" دراسة ميدانية، بحث غير منشور، جامعة الاستقلال، أريحا.

الدسوقي، احمد (2012). الصورة الذهنية لرجل الشرطة لدى الرأي العام المصري، ورقة عمل، إحدى دورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع دعم القدرات فى مجال حقوق الإنسان.

الشريف، ماهر (1995). البحث على كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1908-1995، قبرص، تركيا.

عبد الله، المجالي (2020). صفقة القرن: تحليل المضمون، مجلة دراسات شرق أوسطية، دراسة منشورة. دار المنظومة، المجلد 24، العدد 91.

العجلة، مازن صلاح (2018). الاقتصاد السياسي للمساعدات الأمريكية للأراضي الفلسطينية: مقارنة نقدية"، بحث محكم، جامعة الأقصى غزة.

فريدريك، رولان وارنولد ليتهولد وفراس ملحم (2006). التشريعات الصادرة عن السلطة الفلسطينية بشأن القطاع الأمني. مركز جنيف للرقابة على الديمقراطية على القوات المسلحة، دراسة منشورة.

الفواز، عبد الرحمن وآخرون (2017). الدور الأمريكي في مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية"، دراسة منشورة في مجلة المنارة، المجلد (24)، العدد (2)، جامعة آل البيت - المفرق - الأردن.

محمد، نديم (2021)، "عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، المجلد (63)،صفحة، 95-109 .

المصري، أحمد (2018). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (دراسة مقارنة بين فترتي حكم باراك اوباما ودونالد ترامب". ورقة بحثية غير منشورة. البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى، غزة.

المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (2013)، "أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة"، رام الله، ص 65 وما بعدها.

الهيئة المستقلة لحقوق المواطن (2005). حالة الانتفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الفلسطينية. تقرير منشور، رام الله.

القوانين والقرارات

الخطة الاستراتيجية لقطاع الأمن الفلسطيني(2017-2022م).

قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية، المادة (3).

قانون المخابرات العامة الفلسطيني رقم (17) لسنة 2005، المادة (8).

قرار بقانون رقم (11) لسنة 2007م بشأن الأمن الوقائي.

قرار رقم (19) لسنة 2000م بمنح صفة الضبط القضائي لمدير عام الدفاع المدني

قرار رقم (34) لسنة 2014م بشأن منح جهاز الاستخبارات العسكرية صفة الضابطة القضائية

الملحق الأول المادة (2/أ) الاتفاقية الانتقالية الإسرائيلية - الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة 1995.

المقابلات

محمد المصري: مقابلة شخصية. مدير المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية،
رام الله 2021/3/27.

محمود صلاح الدين: مقابلة شخصية. مدير شرطة الانتربول والعلاقات الدولية، وزارة الداخلية
الفلسطينية رام الله 2021/1/11.

نايف جراد: مقابلة شخصية. مدير معهد فلسطين لأبحاث الامن القومي. رام الله 2012/3/20.

المراجع الاجنبية

Congressional Research Service (2018), "**Specialist in Middle Eastern Affairs – name redacted**", "U.S Foreign Aid to the Palestinians.

J.D. Crouch², Montgomery C. Meigs, Meigs, Walter B. Slocombem,
Security First: U.S. Priorities in Israeli-Palestinian Peace Making,
The Washington Institute for Near East Policy, 2008, p1

Levy, Micheal & McDonald, Forrest (2018): **Presidency of the United States of America. Encyclopeadia Britannica**

Lia, Brynjar, (2004): **A Police Force without a State: The Palestinian Security Forces and International Police Aid in the West Bank and Gaza. New York: Ithaca.**

Robert, Hunter. Seth, Jomnes (2006), **Building a Successful Palestinian State: Security, and Corporation.**

THE GUARGIAN. (2018, Jun): **Donald Trump cuts more than \$200m in aid to Palestinians. THE GUARGIAN**

Zanotti, Jim (2018): **The Palestinians: Background and U.S Relations.** Congressional Research Service.

Zanotti, Jim,2012, **U.S. Foreign Aid to the Palestinians, Congressional Research Service, 7-5700> www.crs.gov**

المراجع الالكترونية

أبوطه، علاء. (أبريل، 2018)، "القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال ونقل السفارة الأمريكية إليها: تبعاته السياسية والخيارات الفلسطينية المتاحة". تقدير موقف . غزة: الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني "حشد"

بورتر، كيث (2018)، دور الكونجرس في السياسة الخارجية الأمريكية، تقرير منشور، على الرابط <https://eferrit.com>

التقرير السنوي للاعتداءات الاسرائيلية على الاراضي الفلسطينية خلال عام 2016 - مركز رؤيا للدراسات والأبحاث - <http://roayacenter.ps/?p=2153>

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2018، الصادر عن البنك الدولي

<https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/11/1>

الجزيرة نت (2016)، "تعرف على صلاحيات الرئيس الأمريكي"، على الرابط

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events>

الجزيرة نت (2020)، "تأييد ورفض ودعوات للتأني.. كيف استقبل العرب والعالم خطة ترامب

للسلام؟ على الرابط <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/29>

شعيب، محمد (2015). السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، كيف تتم

صناعة القرارات الخارجية؟ مصر العربية على الرابط

<http://www.masralarabia.com>

الهندي، عدنان وأبوجزر فداء. (2018)، "مستقبل مدينة القدس في ضوء اعتراف الرئيس

الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل". بحث محكم. غزة، فلسطين

[http://www.albankaldawli.org/ar/country/westbankandgaza/publication/pal](http://www.albankaldawli.org/ar/country/westbankandgaza/publication/palestine-s-economic-outlook--october-2017)

[estine-s-economic-outlook--october-2017](http://www.albankaldawli.org/ar/country/westbankandgaza/publication/palestine-s-economic-outlook--october-2017)

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures>

[https://www.britannica.com/topic/presidency-of-the-United-States-](https://www.britannica.com/topic/presidency-of-the-United-States-ofAmerica)

[ofAmerica](https://www.britannica.com/topic/presidency-of-the-United-States-ofAmerica)

الملاحق

ملحق (1): الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج التخطيط والتنمية السياسية



استبانة رسالة ماجستير بعنوان

التحديات التي تواجه المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغير السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب اتجاه عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية

السادة المحترمين: يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان: .التحديات التي تواجه المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغير السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب اتجاه عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية

وذلك استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في تخصص التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية ويأمل الباحث منكم الإجابة عن كافة فقرات الاستبانة بكل جدية، علماً أن بياناتكم ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث: يزن عارف صالح

القسم الاول:المعلومات الشخصية مع يرجى اختيار رقم الاجابة التي توافقك لكل فقره من

الفقرات التالية:

1. الجنس

() ذكر () انثى

2. مجال العمل

() عمل امني () عمل شرطي

3. المستوى الدراسي

() ثانوية عام فأقل () دبلوم

() بكالوريوس () دراسات عليا

3. العمر

() 25-18 () 33-26

() 41-34 () اكثر من 41

القسم الثاني: يرجى وضع إشارة (x) في المربع الذي يتوافق مع رأيك وذلك أمام كل فقرة من فقرات الاستبانة.

الرقم	الفقرات	أوافق بشده	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
المجال الأول: القدرات المؤسسية الامنية:التحديات-متغير تابع						
1	يوجد خطة عمل للتعامل مع التحديات الأمنية والشرطية.					
2	يتم إعداد دراسات أمنية تدعم عملنا في فرض النظام والقانون					
3	يتم تقديم التدريبات اللازمة للعاملين لفرض الأمن والنظام					
4	التدريبات التي حصلت عليه في الخارج قدمت لي الشيء الكثير لفرض الأمن والنظام					
5	الإمكانيات اللوجستية مناسبة لفرض الأمن والنظام العام					
6	نتبع آليات ناجحة لترشيد الاستهلاك خلال فرض النظام والقانون					
7	لدينا شركات أمنية وشرطية تعزز حصولنا على المعلومات الشرطية والأمنية					
8	وسائل الاتصال والتواصل متوفرة في كافة الظروف والأحوال					
9	لدى المؤسسة الأمنية منصة إعلامية قادرة على تغطية ما نقوم بتنا من أعمال في فرض الأمن والنظام					
10	نتعامل مع الدعاية المضادة لعملنا بحكمة وفاعلية					

الرقم	الفقرات	أوافق بشده	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
المجال الثاني: الإجراءات الإسرائيلية بعد حكومة ترامب -تابع التحديات						
1	يتم وضع العراقيين امام تنفيذ المهام الامنية والشرطية					
2	تتعرض الدوريات العاملة للمضايقات الإسرائيلية					
3	تعيق إسرائيل الوصول الى الحوادث في المناطق المصنفة ب،ج.					
4	تماطل إسرائيل في إعطاء التنسيق للوصول إلى الأماكن التي تحصل بها الجرائم					
5	تؤخر إسرائيل عمل الحملات الأمنية لفرض الأمن والنظام العام في مناطق ب،ج					
6	يتعرض بعض العاملين في المؤسسة الأمنية إلى الاعتقال دون إعطاء السبب.					
7	تقيد حرية الأمن الفلسطيني من قبل إسرائيل اظهر حالة من الفلتان في بعض المناطق.					
8	يتم التدخل المباشر من قبل الإسرائيليين إذا كان احد المتهمين في الجرائم من حملة الهوية الزرقاء					
9	تعمل إسرائيل على إظهار ضعف المؤسسة الأمنية أمام المواطن الفلسطيني					
10	تظهر إسرائيل ضعف المؤسسة الأمنية لتبرير اقتحاماتها ومداوماتها للمناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية					
المجال الثالث: تغير المواقف والدعم الأمريكي في عهد الرئيس ترامب على الأمن وعملية السلام -المتغير المستقل						
1	تغيير المواقف الأمريكية أعاقه وصول الدعم الأمريكي للمؤسسة الأمنية					

الرقم	الفقرات	أوافق بشده	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
2	تغيير المواقف الأمريكية أعاقه وصول الدعم الدولي للمؤسسة الأمنية					
3	تغيير المواقف الأمريكية حد من التدريب للعناصر الأمنية الفلسطينية					
4	تغيير المواقف الأمريكية حد من حرية التنقل للعناصر الأمنية الفلسطينية دولياً					
5	تغيير المواقف الأمريكية ضيق الخناق على تعاون الأجهزة الأمنية الفلسطينية مع الدول الأخرى					
6	تغيير المواقف الأمريكية "أضعف المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنفيذ القانون					
7	تغيير المواقف الأمريكية زاد من الضغط على المؤسسة الأمنية نظراً لغياب الأفق السياسي وحل الصراع					
8	تغيير المواقف الأمريكية اتجاه عملية السلام شجع الدعاية الإعلامية المضادة ضد المؤسسة الأمنية					
9	تغيير المواقف الأمريكية اتجاه عملية السلام شجع دخول أطراف أخرى على الساحة الفلسطينية					
10	تغير السياسة الأمريكية سهل على إسرائيل القيام بخطة الضم ووضعت تحديات إضافية على المؤسسة الأمنية					

.....اية ملاحظات أخرى:.....

.....

لكم وافر الاحترام والتقدير

ملحق (2) المقابلات

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج التخطيط والتنمية السياسية

مقابلات رسالة ماجستير بعنوان

التحديات التي تواجه المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغير السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب اتجاه عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية

السادة المحترمين: يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان: .التحديات التي تواجه المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغير السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب اتجاه عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية

وذلك استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في تخصص التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية ويأمل الباحث منكم الإجابة عن كافة الاسئلة بكل جدية، علماً أن بياناتكم ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث: يزن عارف صالح

المعلومات الشخصية:

الاسم: الدرجة/الرتبة:

المسمى الوظيفي: مكان المقابلة: تاريخ المقابلة:

**An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**The Challenges for Palestine Security
Institution in Light of the American
Policy towards the Peace Process under
President Donald Trump Adminisrration**

**By
Yazan Aref Saleh**

**Supervised by
Dr. Saqer Al-Jabali**

**This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Political Planning and
Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National
University, Nablus, Palestine.**

2021

**The Challenges for Palestine Security Institution in Light of the
American Policy towards the Peace Process under President Donald
Trump Adminisrration**

**By
Yazan Aref Saleh
Supervised by
Dr. Saqer Al-Jabali**

Abstract

The main aim of this study is to identify the challenges facing the Palestinian Security Services in light of the change of the American policy during the era of Donald Trump towards the Palestinian-Israeli peace process. The researcher has used the descriptive and analytical approach, in order to acknowledge the level of challenges of the Palestinian Security Services in light of the change of US policy towards the peace process during the era of Donald Trump administration, from the perspective of the Palestinian security forces personnel in the northern governorates. The population of the study consisted of the Palestinian security forces personnel in the northern governorates working in planning, public relations and international relations, and their number for the years 2020/2021 was (250) individuals. The sample of the study consisted of (152) individuals from the Palestinian security services in the northern governorates. The results of the study showed that the level of challenges of the Palestinian security services in light of the change in the US policy towards the peace process during the era of the administration of Donald Trump, from the perspective of the Palestinian security forces personnel in the northern governorates, was high. The domain of "the Israeli actions after the Trump administration" obtained the highest arithmetic averages;

its mean was (4.27) and the standard deviation was (0.53). The study concluded that despite the cessation of the USAID assistance, it was found, through the analyzed data, that the total degree of the security institutional capacity level from the perspective of the Palestinian security forces personnel in the northern governorates was high. It should be noted here that the items that talk about "providing necessary training for the working staff to impose security and order", has got the highest arithmetic averages. As for "the Palestinian security services' handling of counter-propaganda wisely and effectively", it is the lowest arithmetic average items; the arithmetic mean is (3.18) and the standard deviation is (1.05). In addition, the study concluded that the total degree of the level of the Israeli actions' domain after the Trump administration, from the perspective of the Palestinian security forces personnel in the northern governorates, was very high; as the arithmetic average is (4.27). The researcher also noted through the data in Table (3.5) that item no. (11) which talks about "Israel has weakened the Palestinian security services at the checkpoints by deliberately stopping their vehicles and checking them" got the highest arithmetic averages; its mean was (4.53) and standard deviation was (.64). The study recommended the necessity of designing programs to develop the relationship between the Palestinian security services and community and to build a broad-based public engagement; continuing self-development in security work, not waiting for external support, and setting various plans accordingly; working on strengthening Palestine's international status and compelling Israel to commit to the peace process

and the two-state solution, and setting new policies to develop the relationship with the new US government while preserving the Palestinian national constants. It also recommended the necessity of working to end the division and raise the ceiling of freedoms, which reflects itself on the image of the Palestinian security services and enhances support for security. Besides that, the development of social media can be used to transparently show the work of the security services to respond to negative propaganda and destructive rumors